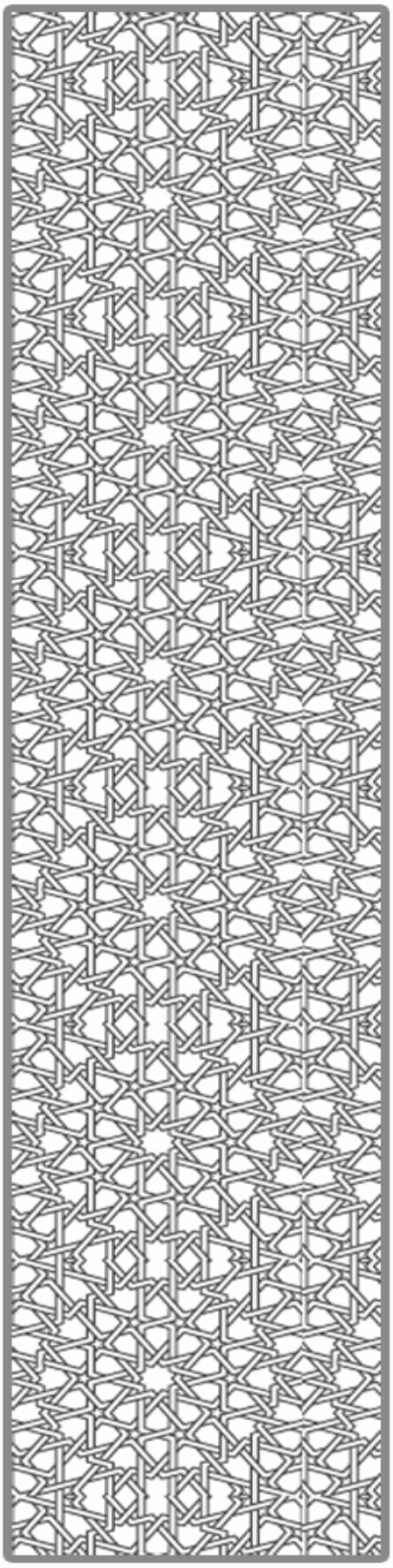


المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور



(نحو "٢٤١")

مقرر النحو

المستوى الرابع

أستاذ المادة:

د. سليمان النتيفي.

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٢هـ

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿ تـقـديـم ﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imamΛ.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر:

أولاً: باب التعدي واللزوم:

١- المتعدي وعلامته

٢- اللازم وعلامته

٣- التعدية بحرف الجر

٤- حذف الجار ،وحكم الاسم حينئذ

٥- الأصل في تقديم بعض المفعولات على بعض

٦- حذف المفعول جوازا

٧- مواضع امتناع حذفه

٨- حذف ناصبه جوازا أو وجوبا

ثانيا: باب المفعول المطلق:

١- تعريفه

٢- عامله

٣- ما ينوب عن المفعول المطلق

٤- ما يثنى ويجمع منه

٥- حذف عامل غير المؤكد

٦- قيام المصدر مقام فعله: مواضع ذلك

ثالثا : باب المفعول له:

١- شروطه

٢- جره بحرف التعليل عند فقدان بعض الشروط

٣- جواز جر المستوفي للشروط : مواضع ذلك.

رابعا: باب المفعول فيه:

١- معنى الظرف

٢- ما عرضت دلالته على الظرف :أنواعه

٣- الجاري مجرى الظرف

٤- ما خرج عن حد الظرف

٥- حذف عامل الظرف جوازا أو وجوبا

٦- ما يصلح (إلا):على الظرفية

٧- الظرف المتصرف

٨- الظرف غير المتصرف : أنواعه

خامسا: باب المفعول معه:

١- تعريفه

٢- الخلاف في ناصبه

٣- حالات الاسم بعد الواو : وجوب العطف، رجحان العطف ، وجوب النصب على المعية ،رجحان النصب على المعية ،امتناعهما

سادسا: باب الاستثناء:

١- أدواته.

٢- الاستثناء المفرغ

٣-الاستثناء الموجب التام

٤-الاستثناء غير الموجب

٥-الاستثناء المنقطع

٦- تقدم المستثنى على المستثنى منه

٧- تكرار (إلا) : مؤكدة وغير مؤكدة.

٨-حكم المستثنيات المكررة من حيث اللفظ والمعنى

سابعا: باب التمييز:

١-تعريفه

٢- نصبه وناصبه

٣- أنواع الاسم المبهم : العدد ، المقدار ، شبه المقدار ، ما كان فرعا للتمييز

٤- نوعا النسبة المبهمة

٥- جر التمييز بالإضافة

٦- تمييز النسبة المفيد للتعجب والواقع بعد اسم التفضيل

٧- جر التمييز بـــ(من) وما يستثنى من ذلك

٨- حكم تقديم التمييز على عاملة

٩- الوصف بغير

١٠- حمل (غير) على (إلا)

١١- الاستثناء بـــ (سوى)

١٢- الاستثناء بـــ (ليس) و (لا يكون)
١٣- مواضع الجملة الاستثنائية
١٤- الاستثناء بـ(خلا)و(عدا)
١-الاستثناء بـ(حاشا)

ثامنا: باب الحال:

١- تعريفها
٢- أوصاف الحال: الانتقال ،التنكير، كونها نفس صاحبها في المعنى
٣- صاحب الحال :تعريفه وتنكيره
٤- أحوال الحال مع صاحبها: جواز التقديم والتأخير، وجوب التأخير، وجوب التقديم
٥-أحوال الجملة: عاملها: جواز التقديم والتأخير، وجوب التقديم عليه، وجوب التأخير.
٦- تعدد الحال لمفرد ولغيره
٧- الحال المؤسسة والمؤكدة
٨- الحال المفردة
٩- الحال شبة الجملة
١٠- الحال الجملة : شروطها ، روابطها ، مسائل امتناع الربط بالواو
١١- حذف عامل الحال جوازا أو وجوبا

المرجع:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام

الحلقة (١)

الموضوعات التي سندرسها في هذا المستوى هي تتعلق بالمنصوبات، وهي كما يلي:

١. الباب الأول / باب التعدي واللزوم.
٢. الباب الثاني / المفاعيل الخمسة: (المفعول به، المفعول له، المفعول المطلق، المفعول فيه، المفعول معه).
٣. الباب الثالث / الاستثناء.
٤. الباب الرابع / الحال.
٥. الباب الخامس / التمييز.

بعض الكتب التي تساعد الطالب على الاستزادة في هذه المواضيع ونرتبها من الأسهل إلى الأصعب وهي:

١. كتاب النحو الأساسي - لأحمد مختار عمر.
٢. متممة الآجرومية- للحطاب.
٣. جامع الدروس العربية - للشيخ مصطفى غلاييني.
٤. أوضح المسالك لألفية ابن مالك - لابن هشام الأنصاري، وهو المقرر المعتمد، ولكن قد نزيد بعض المسائل أو ننقص بعضاً.
٥. التصريح بمضمون التوضيح - للشيخ خالد الأزهري رحمه الله.

موضوع الحلقة (باب التعدي واللزوم)

- المقصود بالمتعدي: هو الذي ينصب المفعول به بنفسه بدون واسطة.

مثال: أكرم محمدٌ والدَه و سمع عليٌ الدرسَ.

فالفعل: أكرم، والفعل سمع؛ يسمونه متعدياً؛ لأنه نصب المفعول به بنفسه بدون واسطة.

ويقابله **الفعل اللازم**: وهو عكس المتعدي يعني **أنه لا ينصب المفعول به بنفسه.**

مثال: فعل: ذهب، ذهب محمدٌ إلى السوق، لا يستطيع فعل "ذهب" أن ينصب كلمة السوق بمعنى أن نقول: ذهب محمدٌ السوق، فهذا لا يصح، هذا الفعل الذي لا يستطيع أن ينصب المفعول به بنفسه يسمونه لازماً.

وكذلك الفعل: خرج لا تستطيع أن تقول: خرج محمدٌ البيتَ، وهذا لا يصح بل لابد أن تقول: خرج محمدٌ من البيت، فهذا الفعل خرج فعل لازم؛ لأنه لا يستطيع أن ينصب المفعول به بنفسه، هذه إذاً صورة مختصرة وبسيطة عن التعدي واللزوم.

طبعاً هذا عنصر من عناصر الدرس التي منها:

- أقسام الأفعال من حيث التعدي واللزوم.

الفعل المتعدي حكمه: أنه ينصب المفعول به بنفسه.

الفعل اللازم حكمه: أنه يتعدى إلى المفعول به بواسطة حرف الجر.

أمثلة:

من أمثلة الفعل المتعدي (أكرم، سمع، ضرب، أكل).

ومن أمثلة الفعل اللازم (جلس، خرج، ذهب، شرُف، حسُن).

تسمية أخرى للفعل المتعدي (**متعدي، مجاوز**) أي تجاوز الفاعل إلى المفعول به ونصبه.

من أسماء اللازم (**لازم، قاصر**: أي قصر عن نصب المفعول به).

شرف محمد، ذهب محمد؛ لم ينصب لأنه قاصر.

- أقسام الأفعال من حيث التعدي واللزوم ثلاثة أقسام وهي:

١- ما لا يُوصف بتعدٍّ ولا لزوم: وهي كان وأخواتها؛ فهي لا توصف بتعدٍّ ولا لزوم؛ لأنها حالة خاصة ليس لها مفعولٌ به بل لها اسم ولها خبر.

٢- المتعدي: فهذا الفعل المتعدي له درجات ثلاث هي:

- ما يتعدى إلى مفعول واحد: **مثل**: أكرم: تقول (أكرم محمدٌ خالدًا) تعدى الفعل أكرم إلى مفعول واحد، وهذا شأن كثير من الأفعال المتعدية تتعدى إلى مفعول به فقط.
- ما يتعدى إلى مفعولين: وهي: ظن وأخواتها.

مثال: (ظننتُ الشمسَ طالعةً)، (ظننتُ الجوَ صحواً)، (حسبتُ الشجرةَ رجلاً) فهذه تتعدى إلى مفعولين الشجرة مفعول به أول، ورجلاً مفعول به ثاني.

ومثلها: أعطى؛ تقول: (أعطيتُ الفقيرَ ثوباً) الفعل أعطى يتعدى إلى مفعولين الأول الفقير والثاني ثوباً.

- ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: وهي الحد الأقصى، وهي: أعلم وأرى.

مثال: أعلمتُ علياً النحوَ سهلاً، فـ أعلم نصبت ثلاثة مفاعيل، فعلياً مفعول به أول، والنحو مفعول به ثاني، وسهلاً مفعول به ثالث.

الأفعال المتعدية إلى مفعولين ممكن أن نفرعها تفريعاً آخر:

- **منها ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر** وذلك ظن وأخواتها.
- **منها ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر** وهذا ما يعرف بأفعال المنع والمنح **مثل**: أعطى وكسا تتعدى إلى مفعولين لكن أصل هذين المفعولين ليس المبتدأ والخبر.

٣- الفعل اللازم ومن **أمثلته** (ذهب، شرُف، كرُم، جلس)

- علامات الفعل المتعدي

كيف أعرف أن هذا الفعل متعدي؟ أحياناً لا أدري هل يمكن أن أنصب بهذا الفعل المفعول به أو لا أستطيع؟ وهذا يحصل مع الأفعال قليلة المرور على الشخص، فلا يدري هل هذا الفعل ينصب المفعول به أو لا ينصب المفعول به، هل هو متعدي أو لازم، فيحتاج إلى بعض العلامات لاختبار هذا الفعل أو ذاك؛ هل هو متعد أو لازم.

للفعل المتعدي علامتان:

العلامة الأولى/ أن ينصب هاء الضمير، أو تقول: أن ينصب هاء غير المصدر

مثال: زيدٌ أكرمتُه، فإذا نصب الفعل الهاء التي تعود على اسم سابق فهو متعدٍّ.

مثال: عليٌ أحببتُه، فهذا الفعل أحب متعدٍّ بدليل أنه نصب **الهاء** التي تعود على اسم سابق.

وكذلك مثال: التفاح أكلتُه، فهنا الفعل أكل متعدٍّ؛ لأنه نصب هاء الضمير التي تعود على التفاح.

وشرطنا أن تكون هذه الهاء لا تعود على مصدر، لأن الهاء التي تعود على مصدر سابق ينصبها حتى الفعل اللازم.

مثال: أقول مثلا: الخروج خرجتُه، فهنا كون هذا الفعل نصب هذه الهاء لا يدل على أنه متعدٍّ، لأن هذه الهاء هاء المصدر السابق "الخروج"، **كذلك مثل**: الذهاب ذهبته، كون الفعل ذهب نصب هذه الهاء لا يدل على أنه فعل متعدٍّ؛ لأن هذه الهاء تعود على المصدر السابق "الذهاب"، وهذه الهاء في هذين المثالين (الخروج خرجتُه) و (الذهاب ذهبته) (الجلوس جلسته) هذه الهاء ليست مفعولاً به، بل هي مفعول مطلق لأنها هاء المصدر، إذاً هذه العلامة الأولى أن ينصب الفعل هاء غير المصدر، هذه علامة على تعديه.

العلامة الثانية/ أن يصاغ منه اسم مفعول تام

فتقول: (مضروب، مُكرم، مسموع)، الفعل الذي تستطيع أن تصوغ منه **اسم مفعول تام** اعلم أنه متعدي.

مثال: الولد مضروب، الفعل ضرب فعل متعدي؛ لأننا استطعنا أن نصوغ منه اسم مفعول تام.

لو أتينا للفعل اللازم، هل أقول (البيت مجلوس) وأصوغ من الفعل جلس اسم مفعول تام؟ هنا تجد أنه لا يستقيم معك، وأنك تحتاج أن تأتي بجار ومجرور بعده، إذاً لم أستطع أن أصوغ منه اسم مفعول تام، تجد أنك بحاجة أن تقول: البيت مجلوسٌ فيه، **وكذلك مثلاً**: السوق مذهوبٌ إليه، فالفعل اللازم لا تستطيع أن تصوغ منه اسم مفعول تام.

إذن ذكرنا للفعل المتعدي علامتين:

١- أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر ٢- أن يصاغ منه اسم مفعول تام

علامات الفعل اللازم

هناك عدة علامات إذا جاءت نعلم أن هذا الفعل لازم.

بعض العلامات ترجع إلى الوزن؛ يعني إذا جاء الفعل على وزن معين نعلم أنه لازم.

وبعض العلامات ترجع إلى معانٍ معينة، فالفعل إذا كان يدل على معنىً معيناً فالغالب أنه لازم.

وبعض العلامات لا تتصل بهذين الأمرين.

من علامات الفعل اللازم:

العلامة الأولى/ ألاّ ينصب هاء الضمير بنفسه إذا ما استطعت أن تنصب هاء الضمير بهذا الفعل فاعلم أنه لازم.

مثال: الدرسُ فرحتُ به، لا تقول: فرحتُه؛ إذاً فرح لازم؛ لأنه لم يستطع أن ينصب هاء الضمير بنفسه.

وكذلك تقول: السوق ذهبت إليه، لم يستطع أن ينصب الهاء بنفسه.

أما بالنسبة لهاء المصدر فليست علامة على تعدي الفعل أو لزومه؛ لأنه ينصبها اللازم وينصبها المتعدي.

العلامة الثانية/ ألاّ يصاغ منه اسم مفعول تام، بل لابد من جار ومجرور

فتقول: البيت مذهوب إليه، أو البيت مجلوس فيه، ونحو ذلك.

هناك علامات ترجع إلى الوزن فإذا جاء الفعل على وزن معين نعلم أنه لازم، **ومن هذه الأوزان التي يأتي عليها الفعل اللازم:**

وزن **فَعُل**، إذا جاء الفعل على وزن فَعُل فاعلم أنه لازم، مثل (شَرُف، كَرُم، حَسُن، قَبُح، لَؤُم) كل هذه أفعال لازمة؛ لأنها جاءت على هذا الوزن.

وزن **افْعَلَلَّ** مثل (اقشَعرَّ، اشمأزَّ) فهذه أفعال لازمة، (اقشعر جلده)، و(اشمأز منه).

وزن **افْعَنْلَلَ** مثل (احرنْجَمَ، اقعنْسَسَ) وزن **افْعَنْلَلَ** وما شابهها فهذه أفعال لازمة لمجيئها على هذا الوزن (احرنْجَمَ القوم) يعني إذا اجتمعوا.

وزن **افْعَنْلَى**-طبعاً الكلمات قد تكون قليلة على هذا الوزن- مثل (احْرَنْبَى) (احْرَنْبَى الديك) إذا تهيأ للقتال.

وزن **تَفَعْلَل** مثل (تدحرج) فتقول: تدحرجت الكرة، فهذا الفعل تدحرج لازم لمجيئه على هذا الوزن.

وزن **افْعَلّ** مثل (احْمرَّ، اخْضرَّ، اسْودَّ) فتقول مثلاً: اخْضرَّ الزرعُ ومثلاً: احْمرَّت الوردةُ.

ومن الأوزان ما يرجع على معانٍ معينة، فمن ذلك

-ما دل على سجية أو طبيعة معينة مثل (حسُن، قبُح، كرُم) هذه طبائع.

-أو ما دل على شيء عارض يأتي ويزول مثل: (مرِض) يأتي عليه الفعل اللازم غالباً.

-ومن المعاني التي يأتي عليها الفعل اللازم أيضاً الفعل الذي يدل على مطاوعة ومعنى المطاوعة أن يقبل التأثير، تقول مثلاً: كسرتُ القلم فانكسر، فالفعل انكسر فعل مطاوع، قبل تأثير الفعل الأول، تقول: كسرته فانكسر، فانكسر هذا فعل لازم لأنه دل على مطاوعة.

-كذلك ما دل على نظافة وما دل على دنس هذه أفعال لازمة مثال: ما دل على نظافة (طهُر)، مثال: ما دل على دنس (خبُث) هذه المعاني تدل على اللازم غالباً.

الحلقة (٢)

بعد الحديث وما ذكرنا في الحلقة الماضية؛ نأتي إلى **تنبيه مهم وهو:**

- هل يُمنع الفعل اللازم من نصب غير المفعول به؟

بمعنى مثلاً: الفعل "خرج" فعل لازم، لا أقول: خرجته ولا مخروج، لكن ألا يجوز أن أقول: خرجتُ يوم الخميس؟ **كيف الآن؟ ما نصب هذا الفعل** خرج؟ فنقول: الممنوع يا أخي الكريم أن الفعل اللازم ممنوع من نصب المفعول به فقط، لكن لا يُمنع أن ينصب الظرف كهذا المثال، ولا يُمنع أن ينصب المفعول المطلق كقولك: (خرجتُ خروجاً) (ذهبتُ ذهاباً)، ولا يُمنع من نصب المفعول لأجله فتقول: (خرجتُ خوفاً من التأخر)، ولا يُمنع كذلك من نصب المفاعيل الأخرى.

فالفعل اللازم ممنوع من نصب المفعول به؛ لكن يمكن أن ينصب غير المفعول به، فينصب المفعول فيه الذي هو الظرف،

وينصب المفعول لأجله، والمفعول المطلق، والمفعول معه، وبنصب أيضاً بقية المفاعيل.

- هل يجوز حذف حرف الجر وبقاء عمله؟

بمعنى هل يجوز أن آتي إلى فعل لازم ثم أحذف حرف الجر بعده وأبقي الكلمة مجرورة؟

مثال: ذهبتُ إلى السوقِ

هل يجوز أن آتي إلى حرف الجر هذا وأحذفه وأقول: ذهبتُ السوقِ، أو: جلستُ في البيتِ، أحذف حرف الجر وأقول: جلستُ البيتِ وأبقي كلمة البيتِ مجرورة؟

-نقول: هذا لا يجوز، وما ورد من ذلك فهو شاذ كبيت جرير:

إذا قيل أيُّ الناسِ شر قبيلة أشارت كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

الشاهد (أشارت كليبٍ) يعني أشارت إلى كليبٍ، وهذا شاذ ممنوع.

- هل يجوز حذف حرف الجر بعد الفعل اللازم ونصب ما بعده؟

مثلاً: الفعل جلس، فأقول: جلستُ البيتَ، حذفت حرف الجر ونصبت الكلمة، هل يجوز مثل هذا؟ مثال آخر: مررتُ بزيدٍ، فأقول مررتُ زيداً هل يجوز حذف حرف الجر ونصب ما بعده؟ **هل يجوز هذا؟**

- نقول حذف حرف الجر ونصب المجرور على قسمين:

القسم الأول: قياسي القسم الثاني: سماعي

القسم الأول: قياسي يعني يمكن أن تستعمله في قياس في كلامك في كتاباتك ولا ضير عليك في ذلك.

متى يمكن حذف حرف الجر ونصب ما بعده قياساً؟

قالوا: قبل بعض الأحرف كـ(**أنْ، أنّ، كي**) **فقبل هذه الأحرف يجوز أن تحذف حرف الجر، ويكون ما بعده في محل نصب على رأي المؤلف عليه رحمة الله**؛ فتأتي للفعل تقول:

عجبتُ أنَّكَ حاضر، فالأصل في الفعل عجب أن يتعدى بواسطة حرف الجر، الأصل أن تقول: عجبتُ **من** أنَّك حاضر، فحذفنا حرف الجر **من**، وجعلت **أنَّ** مع ما بعدها في محل نصب، لأن الأصل في الفعل عجب أن يتعدى **بمن**، ومن ذلك قول الله تعالى: {أَوَ عَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ} يعني أو عجبتُم **من** أنْ جاءكم. فحُذف حرف الجر **من**، و **أنْ** مع ما بعدها في محل نصب.

مثال **أنَّ**: تقول فرحتُ أنَّك حاضر، فرح: فعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر، فحذفت حرف الجر، وأصل الكلام فرحتُ **بأنَّك** حاضر فحذفنا حرف الجر الباء، و**جعلنا أنَّ** مع ما بعدها في محل نصب.

مثال **أنْ**: مثل قوله تعالى: (لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) الأصل أن هناك حرف جر بعد باخع فحُذف قبل **أن** وهذا الحذف حذف قياسي.

وتقول اضطررتُ أن أعمل كذا، الأصل: اضطررت **إلى** أن أعمل كذا.

ومثل ذلك قوله تعالى (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) الأصل: شَهِدَ اللهُ بِأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، فالفعل شهد هذا فعل لازم.

مثال **كي**: قوله تعالى (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ) فهنا حذف حرف الجر، لأن كي الناصبة التي تنصب الفعل لابد من تقدير حرف الجر قبلها، فهي هنا نصبت الفعل {كَيْ لَا يَكُونَ} فعل منصوب بـ كي، فلابد من تقدير حرف الجر قبلها **لكي**.

فإذن حذف الجر ونصب ما بعده قياساً يكون مع (أن، أنّ، كي)

- الحرف المصدري هذا (**أنْ، أنّ**)، هل هو في محل نصب مع ما بعده؟

يعني مثل: فرحتُ أنَّك حاضر، "أنَّك حاضر" الآن حذفت حرف الجر، والحركة غير ظاهرة، فهل أقول "أنَّك حاضر" في محل نصب لهذا الفعل؟ يعني حذف حرف الجر ونُصب الفعل، يعني تعدى، أو أقول: لا؛ هذه في محل جر بهذا الحرف الجر المقدر؟ ابن هشام رحمه الله تعالى اختار أن يكون **أن** مع ما بعدها في محل نصب، وغيره من النحويين اختاروا أن: محل أنّ مع ما بعدها أو أنْ مع ما بعدها أن محلها الجر؛ وهو رأي سيبويه رحمه الله **وهو الصحيح.**

وهناك شرط شرطه ابن هشام قال: **"يشترط لحذف حرف الجر أمن اللبس" ما نقع في لبس، أي**

ما يمكن أحذف مع "رغب" ما أقول مثلا: "رغبتُ أن أفعل كذا" لأننا لا ندري الآن المحذوف هل هو "(رغبتُ في) أو (رغبتُ عن) أن أفعل كذا" فاشترط أمن اللبس.

قلنا: حذف حرف الجر ونصب ما بعده على نوعين، والأول: **قياسي** وهو مع الأحرف التي ذكرنا (**أنْ – أنّ –كي**).

القسم الثاني / سماعي موقوف على السماع، **وهذا يمكن أن نفرعه فرعين:**

- الفرع الأول: **أن يكون جائزاً في الكلام النثري.**
- الفرع الثاني: **أن يكون خاصاً بالشعر.**

فقد يحذف حرف الجر وينصب ما بعده في النثر وهذا موقوف على السماع.

يحصل هذا مع بعض الأفعال مثل: شكر، تقول: شكرتُ له، أشكر لك كذا.

وقد تعديه فتقول: أشكرك، شكرته، الأكثر أن يكون باللام في كتاب الله (أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ) ويجوز أن تقول شكرته فهذا سماعي مع هذا الفعل.

ومثله: الفعل نصح، تقول: أنصحُ لك وتقول أنصحك، في كتاب الله تعالى الأكثر اللام كقوله تعالى: (وَأَنْصَحُ لَكُمْ) فهذا خاص بهذه الأفعال وما شابهها، فيحصل الحذف مع هذه الأفعال وما شابهها.

-وهناك بعض الأفعال سُمع فيها في تركيب معين مثل: دخل، تقول: دخلتُ الدار، ومثل سكن: تقول سكنتُ الشام، في مثل هذه التعبيرات حُذف حرف الجر ونُصب ما بعده.

ومثل هذا في نحو: دخلتُ الدار وسكنتُ الشام يقولون في إعراب الدار والشام: منصوب على نزع الخافض، الخافض الذي هو الجار، نُزع الخافض فنُصبت الكلمة.

وحملوا على ذلك قوله تعالى (لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ) الأصل لأقعدنَّ لهم **في** صراطِك أو **على** صراطِك، فنُزع الخافض ونُصبت هذه الكلمة، هذا سماعي مع ما ذكرنا من الأفعال أو التراكيب المعينة.

وقد يحصل نزع هذا الخافض في الشعر، يحصل حذف الجر ونصب الكلمة التي في الشعر، لو اضطر الشاعر إلى مثل ذلك ربما يفعل مثل هذا، من ذلك بيت جرير البيت المشهور:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكمُ عليّ إذاً حرامُ

ومعنى البيت: أنكم تمرون الديار، ولا تأتون إلينا، فأنا أحرم كلامكم، يقول ذلك لأحبابه يرغب في استزارتهم ومرورهم به.

الفعل مرَّ الأصل أنه فعل لازم لا يتعدى إلا بواسطة حرف الجر، مررتُ **بزيد**، فهنا الشاعر حذف حرف الجر فقال: تمرون

الديار، الأصل: تمرون بالديار.

فنقول في إعراب الديار: منصوب على نزع الخافض، وهذا خاص بالشعر، الشاعر له وضع معين.

تلخيص ما ذكرنا: نقول: أن حذف حرف الجر وبقاء الكلمة مجرورةً هذا شاذ، لا يجوز مثل هذا، أما بالنسبة حذف حرف الجر ونصب الكلمة بعده؛ نقول: هذا إما أن يكون (قياساً أو سماعاً)

فالقياس مع (**أنّ، وأنْ، وكي**)، والسماع يقسم قسمين: (**جائز في النثر، أو خاص بالشعر**)

الجائز في النثر مثل ما ورد مع الأفعال: (نصح، وشكر) فهذه الأصل أنها لازمة وتتعدى كذلك.

وقد يكون هذا **خاص بالشعر**.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

وعدِّ لازماً بحرف جرِّ وإن حُذف فالنصب للمنجرِّ

نقلاً وفي أنّ وأنْ يطَّردُ مع أمن لبسٍ كعجبتُ أن يدو

المعنى أنه يطرد مع **أنّ وأنْ** ولم يذكر **كي**.

هناك يا أخي في المتعدي واللازم جزئية، وهي يعبرون عنها ويقولون: **وسائل تعدية اللازم**

- هل يمكن أن يكون هذا اللازم متعدياً؟ هناك وسائل تُسمع فتجعل من هذا الفعل اللازم متعدياً.

من وسائل تعدية اللازم:

١- دخول همزة التعدية على الفعل، فـ ذهب فعل لازم؛ فإذا أدخلت عليه همزة التعدية تعدى.

مثال: ذهب زيد، ندخل الهمزة فنقول: أذهبتُ زيداً، أذهبتُهُ، فبدخول هذه الهمزة تعدى الفعل.

مثال: خرجَ محمدٌ، أخرجتُ محمداً، دخول هذه الهمزة حول الفعل من لازم إلى متعدي.

٢- التضعيف: وهو تشديد عين الكلمة أي وسطها، مثل: جلس على وزن فعل، تقابل الجيم الفاء في الميزان، تقابل اللام العين في الميزان، تقابل السين اللام في الميزان.

مثال: "فرح" فعل لازم، عندما تضعف العين أو تشدده تقول: فرّحتُ زيداً، الآن أصبح الفعل فرح متعدياً بسبب التضعيف وهو التشديد.

٣- إضافة ألف فَاعَلَ في وسطه، فتقول مثلا في "جلس" تضيف الألف -ألف فاعل على هذا الفعل- تقول: جالستُ علياً.

الفعل: مشى لازم، تقول: مشيت إلى البيت، مشيت من البيت، فتضيف ألف فاعل فتقول: ماشيتُهُ، سايرتُهُ، فهنا تعدى الفعل بهذه الواسطة.

٤- زيادة الهمزة والسين والتاء على الفعل اللازم فيتعدى بذلك:

مثلا: الفعل قبُح لازم، حسُن لازم، بإضافة الهمزة والسين والتاء على هذا الفعل تعدى، فتقول: استقبحته أو استحسنته، هنا تعدى الفعل بهذه الوسيلة.

وحينئذ نحكم على هذا الفعل الذي نصب المفعول به بنفسه على أنه حينئذ متعدٍّ مع هذه الوسائل.

ومما يصلح مثالاً على المواضع الأربعة الفعل **نزل**

مثاله: نزل محمد من السيارة أو من الطائرة، لازم.

- **بالهمزة تقول:** أنزلتُ محمداً، هنا تعدى بالهمزة.

- **بالتضعيف تقول:** نزّلتهُ، نزّل الله المطر.
- **بإضافة ألف فاعَلَ تقول:**نازلتُهُ.
- **بالهمزة والسين والتاء تقول:** استنزلتُهُ، فتعدى الفعل بهذه الوسائل المذكورة.

نأتي ببعض الأبيات التي ذكرها ابن مالك رحمه الله حول هذه الحلقة والحلقة الماضية، قال في علامات الفعل المتعدي:

علامة الفعل المُعدّى أن تصل ها غير مصدر به نحو عمل

فانصب به مفعوله إن لم ينُب عن فاعلٍ نحو تدبرتُ الكتب

فعرّف الفعل المتعدي، وذكر مثالاً عليه، واللازم على العكس منه.

ننبه إلى أن قد يأتيك فعل فما تعرف وتستعمل العلامات فيشق عليك معرفة مثل ذلك، **الرجوع إلى المعجمات اللغوية** مهم جداً في معرفة المتعدي واللازم؛ كلسان العرب وأسهل منه القاموس المحيط، إذا أتى بالفعل ونصب به الضمير فاعلم أنه متعدٍ، تجده يقول مثلاً: ضربه، مجرد ما ينصب الهاء اعلم أنه أراد أن هذا الفعل متعدٍّ، يأتيك فعل فلا تدري هل هو متعدٍّ أم لازم، جرب هل ينصب الضمير، أو راجع المعجمات اللغوية فتدلك على أنه متعدٍ أو لازم.

الحلقة (٣)

تحدثنا في الحلقتين الماضيتين عن التعدي واللزوم، وبعد ذلك نأتي إلى **المفاعيل (المنصوبات):**

أولاً المفعول به: هو ما وقع عليه فعل الفاعل.

أكرمتُ محمداً، الإكرام وقع على محمد، شربتُ الماء، الشرب وقع على الماء، كذلك قرأتُ الكتاب، القراءة وقعت على الكتاب.

وقد تفرق الحديث عن المفعول به في عدة مواضع من الكتاب، فتحدث هنا عن بعض جزئياته وتحدث في باب ظن وأعلم وأخواتهما عن بعض جزئياته، وفي باب الفاعل ونائبه عن بعض جزئيات المفعول به، وهنا في هذا الباب تحدث عن بعض الأمور المتعلقة بالمفعول به.

وقد يأتي المفعول به اسماً ظاهراً مثل: أكرمتُ علياً.

قد يأتي ضميراً كقولك: أكرمتُه أو أكرمتُك أو أكرمتَني.

وقد يتقدم أحيانا على الفاعل مثل قوله تعالى: {وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ} وتقول: أكل التفاحةَ عليٌّ، وأيضاً قوله تعالى: {وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُهُ} فيتقدم المفعول به أحيانا على الفاعل، وقوله تعالى: {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}.

وقد يتقدم على الفعل مثل: زيداً أكرمتُ، وعلياً قابلتُ، ونحواً قرأتُ، وقوله تعالى {فَرِيقًا هَدَى}.

الفعل كما ذكرنا في **باب التعدي له ثلاثة أقسام:**

القسم الأول: أنه قد يتعدى إلى مفعول به واحد مثل أكرمتُ علياً.

القسم الثاني: أنه قد يتعدى إلى مفعولين، وهنا قسمان:

القسم الأول: تعدي الفعل إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: ظن وأخواتها، تقول: ظننتُ الشمسَ طالعةً، لو حذفت ظن؛ لخرج عندنا مبتدأ وخبر: الشمس طالعة، فظن وأخواتها وحسب وزعم يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

القسم الثاني: تعدي الفعل إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل أعطى وكسا، أعطيتُ الفقير ثوبا، كسوتُ المسكين جبة، لو حذفت الفعل كسا وقلت: المسكين جبة لا يصلح مثل هذا، لا يكون عندك مبتدأ وخبر.

القسم الثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأرى.

س١ / الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، كيف أعرف أن هذا هو المفعول الأول وأن هذا هو المفعول الثاني؟ مثل: ظننتُ الشمس طالعةً، **كيف أعرف أن هذا هو المفعول الأول؟**

ج١ / هناك وسائل يُعرف بها المفعول الأول من المفعول الثاني، هناك عدة أمور:

١/الأمر الأول الذي أميز به المفعول الأول من المفعول الثاني: يعرف المفعول الأول بكونه مبتدأً في الأصل، فما كان مبتدأً في الأصل فهو المفعول الأول.

مثال: ظننتُ زيداً قائماً، زيد كان مبتدأً في الأصل إذاً هو المفعول الأول، وقائماً كان خبراً في الأصل إذاً هو المفعول الثاني.

٢ /الأمر الثاني مما يدلنا على المفعول الأول من الثاني: ما كان فاعلاً في المعنى فهو المفعول الأول، وما كان مفعولاً به في المعنى فهو المفعول الثاني.

مثال: أعطيتُ الفقيرَ ثوباً.

من ناحية الإعراب: أعطيتُ فعل وفاعل، الفقير: مفعول به أول، ثوباً: مفعول به ثاني.

من ناحية المعنى (من ناحية العقل): **هل الفقير هو الفاعل أم الثوب هو الفاعل؟** الفقير آخذ أم المأخوذ؟ نجد أن الفقير هو الفاعل في المعنى، وثوبا هو المأخوذ هو المفعول به في المعنى، إذاً ما كان فاعلاً في المعنى فهو المفعول الأول، وما كان مفعولا به في المعنى فهو المفعول الثاني.

٣ /أيضاً هناك أمر ثالث أستطيع أن أميز به المفعول الأول من المفعول الثاني إذا كان لدي مفعول دخل عليه حرف جر، ومفعول لم يقترن به حرف جر.

مثال: اخترتُ زيداً من القوم؛ أحد المفعولين "زيداً" لم يتصل به لم يدخل عليه جار، كلمة "القوم" دخل عليها جار، **فأيهم المفعول الأول؟** نقول أن المقيد بالجار هو المفعول الثاني، أما غير المقيد بالجار فهو المفعول الأول، فزيدا المفعول الأول، و"من القوم" هي المفعول الثاني.

س٢/ ما حكم تقدم أحد المفعولين على الآخر؟ هل يجوز أن يتقدم المفعول الثاني على الأول؟

ج٢/ نقول الأصل الجواز.

ممكن أن تقول: أعطيتُ زيداً درهماً ويمكن تقلب فتقول أعطيتُ درهماً زيداً.

كيف أعرف أن هذا هو المفعول الأول أو الثاني؟

فنقول لك: ما ذكرناه لك قبل: ما كان مبتدأ في الأصل فهو المفعول الأول، أو ما كان فاعلا في المعنى فهو المفعول الأول، أو غير المقيد بالجار فهو المفعول الأول، هذه وسائل تعرف بها المفعول الأول والثاني.

إذاً التقديم الأصل فيه الجواز، أن يتقدم الثاني على الأول.

وقد يجب الأصل وهو أن يكون الأول في مكانه، والثاني في مكانه.

وقد يجب العكس؛ عكس الأصل، فيتقدم الثاني على الأول وجوباً.

س٣ / متى يجب الأصل؟ متى يجب أن يلتزم المفعول الأول مكانه والمفعول الثاني مكانه؟ متى يجب أن يكون المفعول الأول هو الأول والثاني هو الثاني؟

ج٣ / يجب الأصل وتقدم المفعول الأول على الثاني في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول / إذا خيف اللبس.

مثال: أعطيتُ زيداً عمراً، زيداً: مفعول به أول، عمرا: مفعول به ثاني، هل يجوز أن أقدم فأقول أعطيتُ عمراً زيداً؟ لا، لا يجوز، إذا قلت أعطيتُ عمراً زيداً تغير المعنى، المعنى أني أعطيت زيدا عمرا، إذا قدمت حينئذٍ سيتغير المعنى فيتغير الآخذ من المأخوذ، فزيداً هو الآخذ (أعطيتُ زيداً عمراً) وعمراً هو المفعول به في المعنى، زيد هو الآخذ لعمرو.

الموضع الثاني / إذا كان الثاني محصوراً فيه بواسطة (**ما ، إلا ، إنما**)

أقول: **ما** أعطيتُ زيداً **إلا** درهمًا

الآن حصرت إعطائي زيد في الدرهم، دائماً المحصور لابد أن يؤخر، حصرت الدرهم بواسطة **إلا** فحينئذ لابد من تأخيره، لو قدمته لتغير المعنى.

الموضع الثالث / أن يكون الأول ضميراً والثاني اسماً ظاهراً، فإذا كان ضميراً لابد أن يلتصق بالفعل.

أقول: أعطيتُكَ ألفاً، المفعول به الأول: الكاف، وألفاً: المفعول الثاني، يجب حينئذٍ تقدم الكاف، لأني لو أخرت حينئذٍ سينفصل الضمير وقد أمكنني أن أصله.

إذاً هذه المواضع الثلاثة يجب أن يتقدم المفعول الأول على المفعول الثاني؛ إذا خيف اللبس، أو كان الثاني محصوراً، أو كان الأول ضميراً والثاني اسماً ظاهراً.

ومثل الحالة الثالثة قوله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} فتقدم المفعول الأول على الثاني وجوباً.

قد يجب العكس، وهو تقدم الثاني على الأول وجوباً؛ على سبيل الوجوب، قد يجب العكس كذلك في ثلاث مواضع:

الموضع الأول / إذا اتصل بالمفعول الأول ضميرٌ يعود على المفعول الثاني.

مثال: أعطيتُ المالَ مالكَهُ.

المال: مفعول به ثاني، ومالكَ مفعول به أول، كيف حكمت؟ المالك **أليس هو الآخذ أليس هو الفاعل في المعنى؟** إذاً هو المفعول الأول، والمال **أليس هو المأخوذ؟** بلى، إذاً هو المفعول الثاني.

لماذا تقدم المفعول به الثاني على الأول؟

قالوا: لأنه اتصل بالمفعول الأول ضمير يعود على الثاني، ولا يجوز في العربية أن أعيد الضمير على شيء لم يأتِ، بل أُعيد الضمير على شيء سبق، فلا يصح أن أقول أعطيتُ مالكَه المالَ؛ "مالكَه" مالك ماذا؟ فلذلك الضمير يعود على شيء سابق وليس على شيء لم يأت.

الموضع الثاني / إذا كان المفعول الأول محصوراً.

القاعدة: أن المحصور لابد أن يؤخر، أحصر الثاني أؤخره، أحصر الأول أؤخره، مثال: **ما** أعطيتُ الدرهمَ **إلا** زيداً، فحصرت المفعول الأول الذي هو زيد إذاً لابد أن يتأخر.

الموضع الثالث / أن يكون المفعول الأول اسماً ظاهراً والثاني ضميراً.

مثال: الدرهمَ أعطيتُه زيداً، الدرهمَ: منصوب بفعل محذوف، الفعل أعطى: له مفعولان، المفعول الأول: زيداً، والمفعول الثاني: الهاء التي تعود على الدرهم.

لماذا حكمت على أن الهاء مفعول ثاني وزيد مفعول به أول؟

نقول لأن زيداً هو الفاعل هو الآخذ في المعنى فهو المفعول الأول، والدرهم هو المأخوذ في المعنى فهو المفعول الثاني، ولكن نظراً لأن المفعول الثاني جاء ضميراً فيجب أن يتقدم على المفعول الأول.

س/ هل يجوز أن أحذف المفعول به؟ هل يمكن أن أحذفه أم لابد من ذكره؟

ج/ يمكن ذلك، ممكن تقول: أكلتُ ولا تذكر ماذا أكلت، أو تقول: قرأتُ ولا تذكر ماذا قرأت، فيُحذف أحياناً المفعول. ذكروا أغراضاً لحذفه، أحياناً ممكن أن يكون الغرض لفظي، أو أحياناً الغرض معنوي.

القسم الأول: الغرض اللفظي لحذف المفعول به

- كأن مثلاً تريد الإيجاز: {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا} يعني فإن لم تفعلوه، ما هو؟ ذُكر في أول الآية هو الإتيان بسورة، فحذف إيجازاً واختصارا.
- أيضاً تناسب الفواصل، مثل قوله تعالى: {وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} المفعول به محذوف في قوله {قلى} والمعنى: ما قلاك، قالوا: لتناسب الفواصل أي تناسب أواخر الآي.
- فيحذف لهذا الغرض اللفظي، إما تناسب الفواصل أو الإيجاز.

القسم الثاني: الغرض معنوي

- مثل الاحتقار: يعني المفعول به ما يستاهل الذكر، كقوله تعالى: {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ} أغلبنّ: **أين المفعول به؟ أين مفعول أغلب؟** أي لأغلبنّ الكافرين، احتقاراً لهم حذفوا.
- أيضاً الاستهجان كأن يكون شيء يُستقبح فيُترك ذكره، كما ورد في حديث عائشة رضي الله عنها تقول (ما رأى مني ولا رأيت منه) ما رأى يعني العورة فحُذف المفعول به.
- فإذاً يمكن أن يُحذف المفعول به لغرض لفظي أو غير ذلك من الأغراض ليس كالفاعل في وجوب ذكره.

س٦ / هل يجوز حذف المفعول به في كل موضع؟

ج٦ / الإجابة: لا، أحياناً يمتنع حذف المفعول به إذا كان ذكره مهم في المثال.

س٧ / متى يمتنع حذف المفعول به؟

ج٧ / يمتنع حذف المفعول به في موضعين:

الموضع الأول: إذا كان محصوراً، فالحصر يتنافى مع الحذف، كيف تحصره ثم تحذفه؟! لا يصلح، الحصر دليل على الاهتمام.

ما تقول مثلاً: "**إنما** أكرمت" وتحذف! لابد أن تقول **إنما** أكرمت علياً، حصرته للاهتمام به، فلا يجوز حينئذٍ أن تحذفه.

وتقول: **ما** قرأتُ **إلا** نحواً، فلا يصلح أن تقول: "**ما** قرأتُ **إلا**" وتحذف، إذا حصرته فهذا دليل على أهميته، فلا يجوز حذف المفعول به حينئذٍ.

الموضع الثاني: إذا كان جواباً لسؤال.

أقول لك: **من** أكرمتَ؟ فلابد أن تأتي بالمفعول به وتقول: أكرمتُ علياً؛ تذكر المفعول به، لأنه هو الآن هو جواب للسؤال.

ماذا قرأت؟ تقول: نحواً أو فقهاً أو حديثاً، فتذكر المفعول.

من ضربت؟ فتقول زيداً أو عمراً أو نحو ذلك.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة الأخيرة:

وحذفَ فضلةٍ أجز إن لم يضر كحذف ما سيق جواباً أو حُصر

وحذف فضلةٍ: المفعول به **أجزه، إن لم يضر:** إذا حصل ضرر بحذفه، متى يحصل شيء من ذلك؟ قال: **كحذف ما سيق جواباً:** جواب سؤال، **أو حُصر:** أي كان محصوراً، فحينئذٍ لا تحذفه.

الحلقة (٤)

ذكرنا في الحلقة الماضية المفعول به، وذكرنا بعض الجزئيات المتعلقة به، ولدينا في هذا الموضوع **مسألة تتعلق بالمفعول به وهي**:

حذف ناصب المفعول به

إذا قلنا: أكرمتُ علياً، ما الذي نصب المفعول به؟ علياً هذا متأثر منصوب، **ما الذي نصبه؟ ما العامل فيه؟** هناك عبارة يذكرها النحويون يقولون "العامل فيه: أي الذي عمل النصب فيه" **ما العامل في المفعول به؟ ما الذي عمل النصب فيه؟**

الواقع أن الذي عمل النصب فيه هو الفعل أكرم، ومثله لو قلت مثلا: قرأتُ الفقهَ، الناصب لكلمة الفقه هو الفعل قرأ، فالعامل في المفعول به هو الفعل، ومسألة العامل والمعمول به كثيرا ما ترد عليك في النحو، والمقصود **بالعامل**: الذي يعمل الرفع أو يعمل النصب أو يعمل الجر، والمقصود **بالمعمول** هو الذي يقع عليه الرفع أو النصب أو الجر.

هل يمكن أن نحذف ناصب المفعول به؟ هل يمكن أن نحذف الفعل؟

نقول: نعم يجوز أن يحذف الفعل، وقد يجب أن يحذف الفعل، **إما أن يحذف الفعل على سبيل الجواز، وإما أن يحذف على سبيل الوجوب**، هذان قسمان كبيران.

حذف الفعل جوازا متى يحصل؟ يحصل إذا علمنا الفعل، سواء علمناه من دليل حالي أو مقالي

فإذا علمنا الفعل من دليل حالي فحينئذٍ لا بأس من حذفه.

مثلا: شخص يرمي فتقول له مثلا: الشجرة أو القرطاس أو الطير، حذفت الفعل ما سبق له ذكر ولا شيء؛ لكن الحال دلت عليه، يعني ارم الطير؛ ارم الشجرة، حذفت الفعل حينئذٍ لدليل حالي.

شخص رأيته مثلا يحزم أمتعته فقلت له **مكة؟** الفعل حذفته، أين الناصب لكلمة مكة؟ محذوف، ما الدليل عليه؟ الحال، يعني أتريدُ مكةَ؟ فحذفت حينئذٍ الفعل.

وأحياناً قد يحصل حذف الفعل مثلا لدليل مقالي سبق له ذكر

قال لك شخص مثلا: من أُكرم؟ يسألك، فقلت له: خيرَ الناسِ، ما إعراب خيرَ الناسِ؟ خيرَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ما الناصب له؟ أين الناصب له؟ محذوف، يعني أكرِم خيرَ الناس، **ما الدليل عليه؟** الدليل عليه مقالي سبق في السؤال، سبق في السؤال ذكر كلمة أكرم.

ومثله قول الله عز وجل: {وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا} يعني أنزل خيراً، فحُذِف الفعل لدليل مقالي لأنه سبق ذكره.

قد يجب أحيانا حذف الفعل الناصب، ما سبق على سبيل الجواز، يعني في الأمثلة السابقة ممكن أن تذكر الفعل، ممكن أن تقول أتريد مكة؟ على سبيل الجواز، وممكن أن تقول ارم الشجرة أو ارم الطير، أو تقول لمن قال لك: من أُكرم؟ تقول: أكرم خيرَ الناس، المسألة على سبيل الجواز.

أما ما سنذكره الآن المسألة التالية وهو حذف ناصب المفعول به وجوبا، **متى يجب حذف ناصب المفعول به؟** نقول: أيضا هذه المسألة لها قسمان:

إما أن يكون الحذف قياسيا أو سماعيا يحذف ناصب المفعول به وجوبا **أ- قياسا ب- سماعا.**

أ- قياسا: يمكن أن تقيس في الأمثلة في الكلام الذي تذكره، فمن المواضع التي يحذف فيها ناصب المفعول به قياسا:

أولا: في باب النداء، تقول: يا عبدَ الله، يا طالبَ العلم، يا محمدُ.

كيف الآن؟ أولاً هل المنادى مفعول به؟ يا محمدُ هذا منادى أو مفعول به؟ يا طالبَ العلم هذا منادى أو مفعول به؟ قالوا: المنادى أصله مفعول به إن كان تعربه منادى أصله مفعول به عندهم،كأنك إذا قلت: يا محمد؛ كأنك قلت: أدعُ محمداً.

ما إعراب محمداً؟ مفعول به، يا طالبَ العلمِ كأنك قلت: أدعُ طالبَ العلم، إذا قلت: أدعُ طالبَ العلم فهو مفعول به؛ ولذلك نظراً لأن المنادى مفعول به في الأصل؛ قالوا: إنه منصوب، طيب يا محمدُ قالوا: في محل نصب، فالمنادى منصوب أو في محل نصب، طيب كيف الآن؟ إذا قلت: يا محمدُ؛ قالوا: الفعل محذوف وجوبا ما تظهره، و"يا" نائبة عنه، فإذا قلت: يا عبدَ الله فالفعل محذوف وجوبا ناصب عبدَ: الفعل المحذوف وجوبا وهو كلمة أدعُ، يا محمدُ، نقول: محمدُ مبني على الضم في محل نصب، **ما الذي نصبه؟** محذوف وجوبا الفعل أدعُ، **فإذاً في باب النداء يحذف الفعل وجوباً.**

ثانياً: في باب التحذير والإغراء يحذف الناصب يحذف الفعل وجوبا، في **باب التحذير** أن تقول لأخيك الصغير أو لأختك الصغيرة تقول: السيارةَ السيارةَ أو الأسدَ الأسدَ، طيب الأسدَ منصوب ما الذي نصبه؟ منصوب بفعل محذوف وجوبا يعني احذر السيارةَ، احذر الأسدَ، ولا يجوز أن تقول احذر السيارةَ السيارةَ لا يجوز، فهذا التكرار؛ هذا أغنى عن إعادة الفعل، فالشاهد أن السيارةَ أو الأسدَ منصوب بفعل محذوف وجوبا.

وكذلك في سبيل الإغراء الصلاةَ الصلاةَ، الصلاةَ هذه الأولى منصوبة بفعل محذوف وجوبا يعني الزمْ الصلاةَ أدِّ الصلاةَ، وأما الثانية المكررة هذه؛ الصلاةَ الثانية أو الأسدَ الثانية أو السيارةَ الثانية فهي تعرب توكيد لفظي تأخذ حكم ما قبلها في الإعراب، توكيد لفظي منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

إذاً في باب التحذير وباب الإغراء يحذف الفعل الناصب وجوبا، وتقول أيضا: **من طرق التحذير هذه الطريقة تكرر**، ومن طرق التحذير أيضا أن تقول: إياك والكذبَ، فإياك: هذا ضمير منفصل ناصبه محذوف وجوباً، وذكروا له تقديراً، وكذلك **من وسائل الإغراء غير التكرار** أن تقول الكرم والأخلاق، المروءة والنجدة يعني الزمْ المروءةَ، والنجدةَ معطوفة على المروءةَ، **ففي باب التحذير والإغراء يحصل حذف للفعل الناصب وجوباً.**

ثالثاً: الاختصاص، لو أخذنا مثالاً على هذا الموضوع الاختصاص؛ تقول مثلاً: نحن طلابَ العلم نحب القراءة، الأصل: نحن نحب القراءة مبتدأ والجملة خبر، فأتيت بهذا الاعتراض حتى توضح من تريد بـ نحن، فتقول: نحن طلابَ العلم، طلابَ العلم أي أعني طلابَ العلم، فطلاب العلم منصوبة بفعل محذوف وجوبا تقديره أعني أو أخص طلاب العلم.

وفي الحديث (نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَث ما تركناه صدقة) نحن معاشرَ الأنبياء، الأصل نحن لا نُورَث مبتدأ وخبر، فأُتي بهذا الاعتراض لإزالة الإبهام؛ من أنتم؟ معاشرَ الأنبياء، فمعاشرَ منصوب بفعل محذوف وجوبا، فهذا الموضع الثاني في الاختصاص يُحذف الفعل الناصب، **الاختصاص هو من باب المفعول به**، معاشرَ مفعول به، كما ترى مبتدأ وخبر ومعاشرَ مفعول به، وكذلك مثل: نحن طلابَ العلم، نحن طلابَ الجامعة -مثلاً- نحرص على الأدب، الأصل: نحن نحرص على الأدب، وطلاب الجامعة هذه منصوب على الاختصاص هي مفعول به في الإعراب يعني طلاب مفعول به منصوب بفعل محذوف تقديره أعني أو أخص.

رابعاً: من المواضع التي يحذف فيها ناصب المفعول به وجوبا حذفاً قياسياً يعني ممكن أن تستخدمه أسلوب اختصاص ممكن أن تستخدمه هذا معنى قوله قياسا ممكن أن تستخدمه في كتابتك أو في حديثك أيضاً في **باب الاشتغال**، وقد مر بكم الفصل الماضي.

ما صورته اليسيرة أو صورته المبسطة الاشتغال؟ تقول: زيداً أكرمتُهُ، صورة الاشتغال: أن يتقدم اسم -وهو زيد هذا- ويتأخر

عنه فعل -وهو أكرمَ أو أكرمتُ- وهذا الفعل ناصب لضمير الاسم الأول: أكرمتهُ، الكتابَ قرأتهُ، **هذه صورة الاشتغال: تقدم الاسم وجاء بعده فعل ناصب لضمير الاسم الأول**، فسموه الاشتغال، وهذه التسمية لها علاقة بالمعنى لأن هذا الفعل الآن "أكرمَ" مشغول بضمير الاسم السابق، يعني لو لم يوجد الضمير لأعربنا الكتابَ مفعول به للفعل أكرم هذا الذي بعده، لو قلت: الكتابَ قرأتُ، الكتابَ مفعول به مقدم، قرأتُ فعل وفاعل، لكن هذا المثال: الكتاب قرأتُه هذا أسلوب الاشتغال، فالفعل أكرم مشغول بالضمير عن نصب هذا الاسم السابق.

طيب هذا الاسم السابق إذاً **ما إعرابه؟ لك فيه وجهان:**

الوجه الأول: أن ترفعه على أنه مبتدأ فتقول الكتابُ قرأتُه، زيدٌ أكرمتُهُ، مبتدأ والجملة بعده خبر، الكتابُ قرأتُهُ **هذا أسلوب جائز لك.**

ولك وجه آخر: وهو أن تنصبه وهو الذي معنا في هذا فتقول: الكتابَ قرأتُهُ، الدرسَ فهمتهُ، القرآنَ حفظتهُ.

طيب ما الناصب له؟ يمكن يقول شخص الناصب له الفعل المتأخر، والقرآن حفظته الناصب الفعل حفظ، لا، نقولك حفظ نصب الهاء وانتهى!! ما ينصب هو مفعولين، الكتاب قرأته الفعل قرأ نصب الهاء وانتهى بقينا في الكتاب ما الذي نصبه؟ نصبه فعل محذوف وجوبا من جنس المذكور هذا، ما يظهر هذا الفعل، لا تظهره، تقدره من جنس المذكور، إذا قلت الكتاب قرأته تقدر تقول قرأت الكتاب قرأته، القرآن حفظته تقدر حفظ من جنس المذكور، بعضهم يقول كيف حفظت القرآن حفظته؟ **ما هذا التكرار؟** نقول لك: ما كل ما جاز تقديره صح ظهوره وإنما يذكرونه توضيحاً وتسهيلاً، وإلا ما كل ما جاز تقديره صح ظهوره، ولكن هم يقولون: أن هذا الفعل المنصوب الذي ورد علينا {وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا} هو منصوب بفعل محذوف من جنس المذكور وهذا الحذف على سبيل الوجوب.

إذاً هذه مواضع حذف ناصب المفعول به **قياسا** وهي في **النداء** وفي **التحذير والإغراء** وفي **أسلوب الاختصاص** وفي **الاشتغال.**

ب-سماعي: حذف سماعي ليس قياسا، وهذا أمثلة ترد من أمثال أو ما شابه الأمثال من آية قرآنية أو نحو ذلك فيحذف، مقولات سُمعت عن العرب حُذف منها المفعول به، فهذا حذف سماعي في هذه الأمثلة بالذات.

فمن الأمثال الواردة التي حذف فيها ناصب المفعول به؛ قولهم: الكلابَ **على البقر،** هذا مثل معناه يضرب -مثلاً- للتحريش، يعني تحريش هؤلاء على هؤلاء، يعني الكلاب على البقر دعهم يتقاتلون أو شيء من ذلك، كذا سُمع المثل: الكلابَ **على البقر، ما الناصب له؟** قالوا: فعل محذوف وجوبا سماعا، تقديره أرسل الكلاب على البقر، فهذا الحذف في مثل هذا المثال، فإعراب الكلابَ: مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبا.

أيضا من ذلك: **أحشفاً وسوء كيلة،** هذا مثل مشهور يضرب لمن يجمع بين خصلتين ذميمتين، حشفاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره: أتبيع حشفاً؟ ومعناه أي تبيع حشفاً وهو التمر الرديء وتكيل كيلاً سيئاً تبخس بالكيل، فهذا من باب حذف الناصب وجوباً.

أيضا كذلك هناك بعض الأشياء التي تجري مجرى الأمثال، ليست هي أمثالا، لكن من ذلك بعض الآيات قال الله عز وجل: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} ما أستطيع أن أقول خيراً هذه مفعول به للفعل انتهى، انتهى أصله فعل لازم، انتهيتُ من الدرس، انتهيتُ من القراءة، ما تقول: انتهيتُه!! لا ينصب المفعول به بنفسه، طيب {انْتَهُوا خَيْرًا} خيرًا هذه مفعول به، **ما الناصب لها؟**

طبعا هناك من ذكر قد تجد في الآية في كتب التفسير أكثر من وجه؛ لكن التوجيهات أن خيراً مفعول به لفعل محذوف

وجوباً تقديره (انتهوا وأْتوا خيراً لكم) فحذف الفعل الناصب وجوبا في هذه الآية، سماع في هذه الآية.

أيضا مما يجري مجرى الأمثال بعض الأساليب المستعملة: أهلاً وسهلاً، أهلاً منصوبة وسهلاً منصوبة، ما الناصب لأهلاً؟ ماذا يريدون عندما يقول الناس أهلاً وسهلاً؟ المعنى أنهم يريدون أتيتَ أهلاً ووطئتَ سهلاً، فأهلاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والناصب له فعل محذوف وجوبا تقديره أتيتَ أهلاً، وكذلك سهلاً: منصوبة بفعل محذوف، ما أستطيع أن أقول أن سهلاً معطوفة على أهلاً، لا، بل الجملة كاملة معطوفة على الجملة السابقة؛ لأنه ليس المعنى: أتيتَ أهلاً وأتيتَ سهلاً، لا، المعنى أتيتَ أهلاً ووطئتَ سهلاً، فسهلاً منصوبة بفعل محذوف وجوبا تقديره وطئتَ.

نلخص ما ذكرناه في هذه الجزئية: وهو أن ناصب المفعول به يجوز حذفه إما جوازا أو وجوبا:

- فيحذف جوازا إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي

فالحالي مثل أن ترى شخصا يُعد أمتعته فتقول مكة؟ يعني تريد مكة؟ فحذفت الفعل، أو ترى راميا فتقول له: الشجرة، يعني أصب الشجرة، أو مثلا ترى شخصا عنده كتاب وقد تقول الكتاب لو سمحت الكتاب، يعني أحضر الكتاب أو أعطني الكتاب وهكذا، فهذا كله حَذْف على سبيل الجواز.

ومثله لو دل عليه **دليل مقالي**، مثل: من أكرمتَ؟ فتقول: زيداً حذفته لأنه سبق في السؤال ذكر هذا الفعل، وذكرنا بعض الشواهد على ذلك (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ) يعني انتهوا وأْتوا خيرا لكم.

- وذكرنا أن حذف الفعل الناصب للمفعول به وجوبا على قسمين:

إما أن يكون الحذف قياسيا: يعني قياس تقيس عليه، **أو أن يكون الحذف سماعيا** في أمثلة محددة مخصصة، فالحذف القياسي يكون في مواضع منها: في باب النداء يا عبدَ الله، يا محمد، وكذلك في باب التحذير أو الإغراء، وذكرنا أكثر من صورة للتحذير: الأسدَ الأسدَ، أو مثلا تقول: إياك والأسدَ، وهناك صورة أخرى تقول رأسَك والسيفَ يعني أبعد رأسك واحذر السيف، ففي التحذير والإغراء يُحذف الفعل كذلك وجوبا.

أيضا في باب الاختصاص يُحذف الفعل وجوبا، وذكرنا أمثلة للاختصاص: تقول نحن طلابَ الجامعة، ونحن فلانَ ابن فلان، الأصل نحن -مثلا- أمرنا، وفلان ابن فلان يعني أعني فلان ابن فلان فيكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا، وأيضا في أسلوب الاشتغال يُحذف الفعل الناصب وجوبا وذكرنا مثالا على ذلك.

ثم القسم الثاني ذكرنا **أن الحذف قد يكون سماعا،** يحذف الفعل الناصب سماعا وذكرنا بعض الأمثلة: الأمثال أحشفاً وسوء كيلة، الكلاب على البقر أو ما جرى مجرى الأمثال من عبارات أو آيات ونحو ذلك.

قال ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة:

ويُحذف الناصبها إن علما وقد يكون حذفه ملتزما

يحذف الناصبها يعني ناصب الفضلة التي ذكرها قبل، **إن عُلما** جواز يعني، **وقد يكون حذفه ملتزما** يعني قد يكون واجباً، طيب لو أردنا أن نعرب الأسد الأسد، **كيف نعرب الأسدَ؟** نقول: الأسد مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، مفعول به لفعل محذوف تقديره احذر، الصلاة الصلاة كذلك مفعول به لفعل محذوف، أما الثانية فهي توكيد.

الحلقة (٥)

معنا اليوم المفعول المطلق، وبين المتعدي واللازم وبين المفعول المطلق باب التنازع وهو غير داخل في المنهج المقرر.

إذا أردنا أن نتصور باب المفعول المطلق قبل الدخول في مسائله التفصيلية، إذا أردنا تصوره نعرض مثالا عليه.

مثال المفعول المطلق أن تقول مثلاً: أكرمتُ والدي إكراماً، أو أحببتُ العلمَ حباً، أو قرأت القرآنَ قراءةً متأنيةً.

فقولنا في المثال الأول: إكراماً وحباً وقراءةً هذا مفعول مطلق، تقول في إعرابه: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

كيف أعرف المفعول المطلق؟ ما الأشياء التي تميزه عن غيره من الأبواب؟

أولاً: نلاحظ أن المفعول المطلق يكون مصدرا في الأصل -الأصل فيه أن يكون مصدراً- ويكون منصوباً، ويكون من لفظ الفعل الأول.

فتقول مثلا: أحببتُه حباً وقرأت قراءةً، ومثلا حضر حضوراً كثيراً، فيكون مصدراً ويكون منصوباً ويكون من لفظ الفعل السابق، هذه تقريباً بعض الأشياء التي تميز المفعول المطلق، ويقال في إعرابه مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفي كتاب الله عز وجل {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} فنسفاً مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

المفعول المطلق ثاني المفاعيل التي ذكرناها، ذكرنا أولاً: المفعول به ومعنا المفعول المطلق الآن.

لماذا سمي مفعولاً مطلقاً؟ المفاعيل غالباً يأتي بعد كلمة مفعول ظرف أو جار ومجرور، تقول المفعول به، المفعول له، المفعول معه، المفعول فيه، وهذا المفعول المطلق.

سبب تسميته مفعولاً مطلقاً: أنه هو الذي يصدق عليه اسم مفعول صدقاً غير مقيدٍ بالجار والمجرور.

ما معنى هذا الكلام؟

يعني إذا قلت مثلاً: ضربتُ زيداً، زيداً مفعول به يعني أن الضرب فُعل بزيد، لكن المفعول المطلق إذا قلت مثلا: شربتُ اللبنَ شرباً هذا يسمونه مفعولاً مطلقاً، هذا هو المفعول الحقيقي، فإذا قلت مثلا: شربتُ اللبنَ، **المفعول ما هو؟** المفعول غير مقيد بالجار، يعني الذي يسمي مفعولاً؟ المفعول هو الشرب فسموه مفعولاً مطلقاً، فإذا قلت مثلا: ضرب زيدٌ عمراً ضرباً شديداً، **المفعول ما هو؟** عمراً مفعول به، لكن المفعول هو الضرب فلذلك سموه مفعولاً مطلقاً، وقالوا هو الذي فعلا يصدق عليه اسم مفعول.

قد يسأل بعض الطلاب فيقول: **ما المراد بالمصدر؟** نقول مصدر لابد أن يكون مصدراً وهي معلومة عند كثير منهم لكنها قد تشكل.

المصدر -الذي سيتكرر معك كثيراً- **المراد به:** اسم الحدث الجاري على الفعل.

مثلاً: كتب هذا حدث، **ما اسم هذا الحدث؟** الكتابة، إذاً الكتابة هي المصدر، وتقول: ضرب هذا حدث، **ما اسم هذا الحدث؟** الضرب، إذاً الضرب هو المصدر، جلس هذا حدث، **اسم هذا الحدث:** الجلوس، إذاً الجلوس هو المصدر.

ويقولون عنه أيضاً؛ يعرفه بعضهم فيقول: هو التصريف الثالث للفعل، فإذا قلت: كتب ثم قلت: يكتب المضارع، يأتي بعد ذلك المصدر كتابة، كتابة هو المصدر، جلس يجلس جلوسا، قام يقوم قياما، هذا الثالث هو المصدر، والمفعول المطلق الأصل فيه أن يكون مصدراً.

إذاً ما تعريف المفعول المطلق؟ نصل الآن إلى تعريف المفعول المطلق؛ قالوا في تعريفه: إنه اسم يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو عدده، وليس خبراً ولا حالا.

إذا قلت مثلا: قام محمد قياماً، قياماً اسم يؤكد عامله، يؤكد العامل، العامل هو الفعل قام، استفدنا من كلمة قيام التأكيد: قام قياماً، جلس جلوساً، يؤكد عامله.

أو يبين نوعه تقول: جلستُ جلوسَ طلابِ العلم هذا يبين النوع، أكَلَ أكْلَ الجائع، أكْلَ مفعول مطلق ولكنه يبين النوع.
أو يبين العدد تقول مثلاً: ضربه ضربةً، أو تقول: ضربه ضربتين، أو ضربه ضرباتٍ، فضرباتٍ وضربةً وضربتين مفعول مطلق منصوب وهو يبين العدد، وكذلك لو قلت ضربه عشرَ ضربات؛ فعشر هو المفعول المطلق، وضربات مضاف إليه.
إذاً: اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبراً؛ لأن المفعول المطلق من الفضلات يأتي بعد تمام ركني الجملة، لا يكون أحد ركني الجملة، بل يأتي بعد أن يأتي الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر يأتي بعد ذلك المفعول المطلق.
فلو تأملت الأمثلة السابقة التي أوردناها تقول: قام محمد قياما، تمت الجملة بقولك: قام محمد، الفعل والفاعل ثم يأتي بعد ذلك ما شئت من المفاعيل، لكن لو كان المصدر أحد ركني الجملة فإنه لا يعرب حينئذٍ مفعول مطلق.
لو قلت: ضربُك ضربٌ أليمٌ ، ضربٌ الثانية هذه مصدر لكنها أحد ركني الجملة، ضرب الأولى مبتدأ والثانية خبر وأليم صفة، فلابد أن يكون بعد تمام ركني الجملة، وكذلك لو قلت: ولى مدبراً، مدبراً هذه ليست مفعولا مطلقاً بل هي حال، وهي كما ترى ليست مصدراً إنما هي اسم فاعل، هذا تعريف المفعول المطلق.

أغراض المفعول المطلق أو فوائد المفعول المطلق أو معاني المفعول المطلق:

للمفعول المطلق ثلاثة أغراض تضمنها التعريف السابق:

الأول: تأكيد العامل، الغرض منه التأكيد فقط، إذا قلت مثلاً: أكرمهُ إكراماً، الغرض من المفعول المطلق "إكرام" تأكيد العامل السابق الفعل، أكرمهُ إكراماً، ساعده مساعدةً، شجعهُ تشجيعاً، هذا مفعول مطلق الغرض منه التأكيد، ومن ذلك قول الله عز وجل: {يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} صدوداً مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة والغرض منه تأكيد العامل الذي هو الفعل، ويقول الله عز وجل: {وَأَصَرُّوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا} كذلك هذا مؤكد للعامل، {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا} كذلك، {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} كذلك مؤكد للعامل.

الغرض الثاني: بيان نوعه، الغرض من المفعول المطلق بيان النوع، تقول مثلاً: جلستُ جلوسَ **طلاب العلم،** الغرض من المفعول المطلق بيان نوع الجلوس، ضربه ضربَ المنتقمِ.

كيف يحصل بيان النوع؟

يحصل إما بالوصف بأن تصف المصدر أو أن تضيفه إلى كلمة أخرى أو أن تقرنه بأل العهدية فيحصل حينئذٍ بيان النوع.
تقول: وقفت وقوفاً ثم إيتِ بصفة، إذا قلت: وقفت وقوفاً هذا مؤكد لعامله، إذا أتينا بعده بصفة وقلت: وقفت وقوفاً **طويلاً** فهذا مبين للنوع.
وكذلك لو أضفته فقلت: انتظرَ انتظار **المستعجل،** فانتظار هذا مبين للنوع لأنه أضيف إلى كلمة أخرى، وهذا يُعرف بالمعنى، ومن أمثلة المبين للنوع من كتاب الله عز وجل {فَاصْبِرْ صَبْرًا **جَمِيلًا**} فصبراً مفعول مطلق مبين للنوع، {وَعَتَوْا عُتُوًّا **كَبِيرًا**} وكلٌ من **جميلاً وكبيرًا** هاتان صفتان.
وكذلك يحصل بيان النوع بالاقتران بأل العهدية تقول: ضربته الضربَ يعني الضربَ المعهود المعروف، أكرمته الـإكرام المعهود.

الثالث من أغراض المفعول المطلق: بيان العدد: ضربته ضربة أو ضربتين أو ضربات وفي كتاب الله جل وعز {فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً} فدكة هذه مفعول مطلق منصوب والغرض منه بيان العدد، {فَنَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ} نظرة مفعول مطلق الغرض منه بيان العدد، هذه أغراض المفعول المطلق.

نبهنا إلى أن المفعول المطلق الأكثر فيه أن يكون مصدراً، الأصل فيه أن يكون مصدراً، وذكرنا تعريف المصدر.

معنا مسألة أخرى وهي: **العامل في المفعول المطلق**

مصطلح العامل يتردد كثيرا: العامل في كذا، والمعمول، والمراد به **العامل** هو الذي يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، هذا العامل **مؤثر**، **والمعمول** هو الذي يقع عليه الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم المتأثر **والعمل** هو هذا الرفع والنصب، فلدينا عامل وهو المؤثر، والمعمول وهو المتأثر، والعمل الذي هو الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم.

ما العامل في المفعول المطلق؟ ما الذي عمل النصب فيه؟ أو بعبارة أخرى ما ناصب المفعول المطلق؟

ينصبه أحد ثلاثة أشياء:

١. فينصبه **الفعل**: طبعا قد ينصبه غيره، لكن هذا الأصل أو الأكثر: الفعل، فالفعل ينصب المفعول المطلق فإذا قلت: قام قيامًا الناصب لكلمة قياماً هو الفعل قام، جلس جلوسا الناصب لكلمة جلوساً هذه كلمة جلس، {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} الناصب لكلمة تَكْلِيمًا الفعل كلم، {فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا} الناصب لكلمة نسفا هو الفعل ينسف.

٢. من نواصب المفعول المطلق **الوصف**، كثيرا ما يطلق مصطلح **الوصف** وهو غير مصطلح **الصفة** التي هي من التوابع، لا، هذا **الوصف** يقصدون به اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة هذا هو الوصف، فالوصف من الأشياء التي تنصب المفعول المطلق.

فمثال نصب اسم الفاعل للمفعول المطلق أن تقول: علي مكرم والده إكراماً، إكراماً مفعول مطلق ناصبه اسم الفاعل مكرم، وفي كتاب الله عز وجل {وَالصَّافَّاتِ صَفًّا} صفا مفعول مطلق الناصب لها: الصافّات جمع صافّة فهو اسم فاعل، ومثله {وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا} وفي كتاب الله عز وجل {لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا} الناصب لعذاب: معذب اسم الفاعل.

وقد يكون الناصب اسم مفعول وصف ولكنه اسم مفعول تقول: **محمدٌ** مسرورٌ سروراً **كبيراً**، سروراً هذا مفعول مطلق والناصب له مسرور وهو اسم مفعول.

وقد ينصبه أيضا الصفة المشبهة مثل: فرح، فتقول: أراك فَرِحاً فَرَحاً **غامراً**، ففَرَح هذه الثانية الأخيرة مفعول مطلق، الناصب لها فَرِح الأولى.

٣. من الأشياء التي تنصب المفعول المطلق **المصدر** يكون الناصب نفس المفعول المطلق، مثاله قول الله: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا} جَزَاءً مفعول مطلق أين الناصب له؟ جزاء الأولى المصدر، فالمصدر نصب المصدر، وتقول مثلاً: الناجح هو القادر على تربيةِ أبنائه تربيةً صالحة، فتربية الثانية منصوبة بتربية الأولى، تربية الثانية مفعول مطلق والناصب لها تربية، فهذه ثلاثة أشياء من الأشياء التي تنصب المفعول المطلق.

ابن مالك رحمه الله تعالى ذكر هذه الأشياء التي تنصب المفعول المطلق فقال في بداية الباب:

المصدر اسم ما سِوى الزمان من مدلولي الفعل كأمنٍ من أمن
بمثله أو فعل أو وصف نصب وكونه أصلا لهذين انتخب

قال رحمه الله "**المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل**" يقول: إن الفعل يدل على شيئين: يدل على زمن ويدل على حدث، فالفعل كتب يدل على **الكتابة** هذا الحدث، ويدل على زمن أن **الكتابة حصلت في زمن ماضي**، فيدل على جزئيتين.

المصدر هو الذي لا يدل على الزمان، الفعل له دِلالتان: الزمن والحدث، المصدر هو اسم الحدث هذا، الكتابة، الجلوس، هذا

هو المصدر، قال مثل أَمْن من أمِنَ، أمِن أمْناً، أمْن هذا مصدر، **ما ناصبه؟** قال: ناصبه مثله **"بمثله أو فعلٍ أو وصف نُصِب"** نُصب المصدر هذا بمثله أو بفعل أو بوصف، فهذه الأشياء الثلاثة هي التي تنصب المفعول المطلق.

ثم أشار إلى أن **المصدر هل هو أصل للفعل؟ أو أن الفعل أصل للمصدر؟** قال: المختار -أشار إلى أن فيه خلاف- والمختار أن المصدر كاسمه هو الأصل، ومنه تشتق الأفعال والمشتقات الأخرى.

خلاصة ما سبق: أن المصدر: هو اسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده وليس خبرا ولا حالا، **ثم ذكرنا أغراضه** وهو أن يكون مؤكِداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو لعدده.

وذكرنا بعد ذلك **العامل في المفعول المطلق، يعمل فيه أحد ثلاثة أشياء** الفعل أو الوصف أو المصدر.

لو أخذنا بعض الشواهد على المفعول المطلق:

يقول الله عز وجل: {يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا} المفعول المطلق هنا كَيْدًا نقول في إعرابه مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهنا كَيْدًا إذا أردنا أن ننظر في الغرض فهو مؤكد لعامله.

ويقول الشاعر:

دع العبرات تنهمر انهمارا ونار الشوق تستعر استعارا

فقوله انهمارا واستعارا مفعولان مطلقان للأفعال الأولى، دع العبرات تنهمر انهمارا، انهماراً مفعول مطلق، ونار الشوق تستعر استعارا، استعاراً كذلك مفعول مطلق.

وفي كتاب الله عز وجل {وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا} تَبْدِيلًا مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وفي الحديث: (فليركع ركعتين) ركعتين مفعول مطلق وهو هنا مبين للعدد.

ويقول الله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللهِ تَوْبَةً نَصُوحًا} توبة مفعول مطلق مبين للنوع لأنها وُصفت بأنها نصوح.

الحلقة (٦)

معنا في هذا الدرس جزئية وهي عن **الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة.**

نحن قلنا: إن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً من لفظ الفعل السابق، فتقول: قام قياماً، فيكون قياماً مفعول مطلق من لفظ الفعل السابق، وجلس جلوساً هذا هو الأصل.

هل يمكن أن يأتي مفعول مطلق غير مصدر الفعل السابق؟

نقول: نعم، هناك أشياء تنوب عن مصدر الفعل السابق، أحيانا تكون مصادر لأفعال أخرى وأحيانا لا تكون مصادر.

فمن الأشياء التي تنوب عن المصدر -مصدر الفعل السابق- في الانتصاب على المفعولية المطلقة:

١. **صفة المصدر:** يعني المصدر الأصلي حُذف ونابت عنه صفته، مثال ذلك تقول: وقفتُ **طويلاً**، الأصل وقفتُ وقوفاً **طويلاً**، فحذفنا المصدر ونابت صفته عنه، وحينئذٍ تقول في الإعراب: **طويلاً** مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولا يحتاج أن تقول: المفعول المطلق محذوف وهذه الصفة نابت عنه؛ لا، الصفة نابت عنه وأُعربت بإعرابه، ومن الخطأ ما يقع فيه بعض المعربين أن يقول: هذا نائب عن المفعول المطلق؛ لا، هو مفعول مطلق، ولكنه نائب عن المصدر، وقفتُ **طويلاً**؛ **طويلاً** نابت عن وقوف ولكن هي مفعول مطلق فتقول في الإعراب: هي مفعول مطلق.

إذاً صفة المصدر وقفتُ **طويلاً**، أكلت **كثيراً**، ضربتُه **ضربَ** الأمير اللصَ، **فضربَ** هذه نائبة عن المصدر، والأصل ضربتُه ضربا

مثل ضرب الأمير اللص، فضرباً هذه حذفت فأصبحت ضربتُه مثل **ضرب** الأمير اللص، ثم حذفت مثل، ونابت ضرب الثانية عنها، فهذه من باب نيابة صفة المصدر.

٢. **ضمير المصدر**: تقول مثلاً: ضربتُه ضرباً لا أضربه إلا المجرم، ليس كلامنا عن ضرباً الثانية، إنما عن الضمير لا **أضربه**، لا أضرب **ماذا؟ على أي شي يعود الضمير؟** هذا يعود على المصدر السابق ضرب، ضربتُه ضرباً لا **أضربه** يعني لا أضرب الضرب المذكور السابق إلا المجرم، فضمير المصدر كذلك مثل المصدر، فنعرب هذا الضمير، نقول: لا **أضربه** /ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول مطلق، فهو مفعول مطلق، فضمير المصدر كالمصدر، لو كان المصدر مكانه لأعربناه مفعولاً مطلقاً، وتقول مثلاً: انتظرتُ انتظاراً **لا أنتظره** إلا في مستشفى، لا **أنتظره** يعني لا **أنتظر** الانتظار، **فالهاء** تعود على الانتظار السابق، فضمير المصدر يعرب مفعولاً مطلقاً ينوب عن المصدر.

ومثله قول الله عز وجل {فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا **أُعَذِّبُهُ** أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} لا **أُعَذِّبُهُ** هذا هو الشاهد، هذا ضمير يعرب مفعولاً مطلقاً وكما ترى ليس بمصدر لكنه ضمير للمصدر، ولاحظ في كل هذه الأشياء التي سنذكرها تجد أن النائب له علاقة بالمصدر، إما أنه مثلا ضمير للمصدر أو صفة للمصدر أو مرادف للمصدر أو مضاف إلى المصدر أو شيء من ذلك، فله صلة بالمصدر، إذاً ضمير المصدر من الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة.

٣. **الإشارة إلى المصدر**: اسم الإشارة الذي أشُير به إلى المصدر؛ هذا ينوب عن المصدر فيعرب مفعولا مطلقا، تقول أكرمتُهُ **ذلك** الإكرام، فـ(**ذا**) اسم إشارة في محل نصب مفعول مطلق، لأنه إشارة إلى المصدر، **ذلك** الإكرام، حينئذ نعرب اسم الإشارة مفعولاً مطلقاً منصوبا، الإشارة إلى المصدر، وتقول أحببتُهُ **ذلك** الحب.

٤. **المرادف للمصدر**: لو أتيت بمثال قعدتُ قعوداً، فأتيت بمرادف للمصدر مرادف للقعود فتقول: قعدتُ **جلوساً**، فحينئذ نعرب **جلوساً** مفعولا مطلق، مع أنه كما ترى ليس بمصدر للفعل السابق لكنه مرادف لمصدر الفعل السابق، فجلوس نابت عن قعود، نابت عن مصدر الفعل السابق، المرادف للمصدر تقول شنئتُه **بغضاً**، الشنئان الكره، شنئتُه **بغضاً** وهذا مرادف للشنئان، وأحببتُه **مقةً**، المقة الحب، الأصل أحببتُه حباً فأتيت بمرادف الحب وهو المقة، أحببتُه **مقةً**، **مقةً** مفعول مطلق منصوب، وكما ترى ليس بمصدر للفعل السابق، وتقول: فرحتُ **جذلاً**، الجذل الفرح، بدل أن تقول: فرحتُ فرحاً، قلت: فرحتُ **جذلاً**، **فجذلا** مفعول مطلق وليس بمصدر للفعل السابق لكنه مرادف لمصدر الفعل السابق.

٥. **المشارك له في مادته**: المشارك للمصدر في المادة، الأحرف الأصلية، هذا الذي ناب عن المصدر يشترك مع المصدر في الحروف الأصلية، **المشارك له في مادته يشمل ثلاثة أشياء:**

الأول: اسم المصدر، الثاني: اسم عين، الثالث: مصدر لفعلٍ آخر، إذاً تندرج ثلاث جزئيات تحت هذه المسألة.

- **اسم مصدر**: هذا شيء غير المصدر، **ما هو اسم المصدر؟** تقول: الفعل اغتسل مصدره اغتسالاً هذا مصدر اغتسل محمد اغتسالاً، مثل: انتصر انتصاراً، لكن لو قلت: اغتسل **غسلاً** هذا اسم مصدر، تقول: الرجل أو الأمير أعطى الناس إعطاءً هذا مصدر أعطى يعطي إعطاءً، لو قلت: أعطى **عطاءً** هذا اسم مصدر، قبّل يقبّل تقبيّلاً هذا مصدر، لكن لو قلت: قبّل يقبّل **قبلةً** فهذا اسم مصدر، صلى يصلي تصلية فهذا مصدر، لكن لو قلت: صلى يصلي **صلاة** اسم مصدر وهكذا.

ما المقصود باسم مصدر إذاً ما المقصود؟

يقولون **اسم المصدر** تعريفه هو: اسم يدل على المعنى الذي يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه أقل من حروف المصدر، وأمثلته مثل ما ذكرت.

كلَّم يكلِّم، المصدر تكليماً، كلّمه **كلاماً** هذا اسم المصدر، وذكر في حاشية أوضح المسالك بعض الأمثلة على ذلك، فإذا قلت: اغتسل **غسلاً**، الآن هذا **غسلاً** ليس بمصدر للفعل السابق اسم مصدر، فكما ترى لكنه يشترك **غُسل** يشترك مع المصدر الأصلي اغتسال في الحروف الأصلية وهي في المادة وهي الغين والسين واللام، فهذا من الأشياء التي تنوب عن المصدر الأصلي المشارك له في مادته، يشتركان **غُسل** مع اغتسال يشتركان في الحروف الأصلية، إذًا هذا اسم المصدر ينوب عن المصدر الانتصاب عن المفعولية المطلقة.

- **اسم عين، شيء معين**{وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ **نَبَاتًا**} **نباتاً** اسم عين، مصدر الفعل أنبتَ ينبت إنباتاً، مثل: أعطى يعطي إعطاءً، فنباتاً هذا اسم عين ناب عن المصدر إنباتاً، فنعرب نباتاً ونعرب -ما سبق- **غسلاً** نعربها مفاعيل مطلقة نائبة عن المصدر.
- مصدر لفعل آخر: ويمثلون له بقول الله عز وجل: {وتبتل إليه **تبتيلا**} طيب مصدر الفعل تبتلَ يتبتلُ تبتُلاً هذا مصدر الفعل، مثل تعلَّم يتعلَّم تعلُمَاً، هذا تعلُّماً وتبتُّلاً هو المصدر، طيب **تبتيل** هذا ليس مصدرا للفعل تبتل، وإنما هو مصدر للفعل بتلَ يُبتلُ **تبتيلاً** مثل علَّم يعلمُ **تعليم**ا، سمّع يسمّعُ **تسميعاً**، فهذا **تبتيلاً** مصدر للفعل بتّل، وليس مصدراً للفعل تبتل، ولكن **تبتيلاً** وتبتُلاً هذان يشتركان في المادة الأصلية في الحروف الأصلية وهي الباء والتاء واللام.

٦. **ما دل على نوع منه**: نوع من المصدر مثل قعد **القرفصاء**، هذا نوع من القعود المصدر القعود، **القرفصاء** نوع منه، رجع **القهقراء**، **فالقهقراء** نوع من الرجوع فناب عن المصدر نوع منه.

٧. **ما دل على عدد المصدر**: مثل: ضربته **ضربةً**، المصدر ضرب: ضربته ضرباً، فقولك: **ضربةً** هذا عدد للمصدر فعدد المصدر قريب منه، أو ضربته **ضربتين** كذلك مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، أو ضربته **ضرباتٍ** كذلك هذا مفعول مطلق، أو ضربته **عشرَ** ضربات، **عشرَ** هي المفعول المطلق وهي مضاف وضربات مضاف إليه، وفي كتاب الله {فاجلدوهم **ثمانين** جلدة} **ثمانين** هي المفعول المطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وجلدةً تمييز.

٨. **ما دل على آلة المصدر**: تقول: ضربته **سوطاً**، **فسوطاً** آلة للضرب آلة للمصدر الذي هو الضرب، ضربته **سوطاً**، فتعرب **سوطاً** مفعولا مطلقا، وتقول رميت الضبي **سهماً**، السهم آلة للرمي والأصل ضربته ضرباً بسوط، رميته رمياً بسهم، فسهما آلة المصدر فـ **سهماً** و**سوطاً** هي نابت عن المصدر.

٩. و١٠. **"كل" و "بعض" مضافتين إلى المصدر**: تقول: أحببته **كل** الحب، ضربته **بعض** الضرب، فتعرب **كل** مع أنها ليست بمصدر وتعرب **بعض** مع أنها ليست بمصدر؛ تعربهما مفعولا مطلقا منصوبا، وما بعدها مضاف إليها، أحببته **كل** الحب **فكل** مفعول مطلق وهو مضاف والحب مضاف إليه، ومثل كل وبعض: جميع، تقول: أحببته **جميع** الحب أو ضربته **جميع** الضرب، كذلك تعربها مفعولاً مطلقاً.

خلاصة ما سبق

معنا أشياء تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، ليست مصدراً للفعل السابق، أحياناً تكون مصادر لكنها ليست مصدراً للفعل السابق، وأحيانا لا تكون مصادر أصلاً، ونلاحظ في هذه الأشياء العشرة الارتباط؛ أنها ترتبط بالمصدر إما أنها عدد للمصدر أو آلة للمصدر أو إشارة للمصدر أو كل أو بعض للمصدر أو نوع من المصدر وهكذا، هذه الأشياء ذكرناها ونعيدها مرة أخرى:

صفة المصدر وقفت **طويلاً**، **ضمير المصدر** {فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا **أُعَذِّبُهُ** أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ} يعني العذاب أحد من العالمين، أو **الإشارة إلى المصدر**، أو **المرادف للمصدر** قعدت **جلوساً** وهذا يستعمل، **المشارك له في مادته ويشمل اسم المصدر واسم العين ومصدر لفعل آخر**، وكذلك السادس: **ما دل على نوع منه** كقعد **القرفصاء؛ القرفصاء** نوع من القعود، أو رجع **القهقرى، القهقرى** نوع من الرجوع، كذلك **ما دل على عدد المصدر** مثل ضربته **ضربة** أو **ضربتين** أو **ضربات**، كذلك **كل أو بعض مضافتين إلى المصدر**، ومثالها قوله تعالى: {فلا تميلوا **كل** الميل} **كل** مفعول مطلق، ومثله قوله عز وجل {وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا **بَعْضَ** الْأَقَاوِيلِ} **فبعض** مفعول مطلق مع أنه ليس بمصدر لكنه مضاف لمصدر الفعل السابق.

ابن مالك عليه رحمة الله تعالى ذكر هذه الأشياء، أشار إلى أن هناك أشياء تنوب عن المصدر عندما قال: "**بمثله أو فعل أو وصف نُصِب، وكونه** -يعني المصدر- **وكونه أصلاً لهذين انتُخِب**، قال في جزئية سابقة حول أغراض المفعول المطلق:

توكيداً أو نوعاً يبين أو عدد كسرت سيرتين سيرَ ذي رشد

هذه أغراض المفعول المطلق توكيد أو بيان النوع أو بيان العدد، ثم قال: **كسرت سيرتين** هذا مبين للعدد و**سير ذي رشد** المبين للنوع، ثم قال (وهذا موطن حديثنا في هذه الحلقة):

وقد ينوب عنه ما عليه دل كجِدّ كل الجِدِّ وافرح الجذل.

- **قد ينوب عن المصدر ما دل على المصدر** مثل: جِدَّ **كل** الجد، فنابت **كل** التي أضيفت إلى المصدر نابت عن المصدر، وافرح الجذل، ناب مرادف المصدر عن المصدر، هذا كلام ابن مالك حول هذه الجزئية.

وأنبه كما نبهت قبل؛ إلى أنك في الإعراب تقول: مفعول مطلق، ولا يحتاج أن تقول: نائب عن المفعول المطلق، لا، هو مفعول مطلق لكنه ناب عن المصدر فتقول في إعرابه: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ويمكن إذا أردت أن تشير أنه نائب عن المصدر.

لو أخذنا بعض الشواهد على هذه يقول الله عز وجل: {وَذَكَرُوا اللَّهَ **كَثِيرًا**} **كَثِيرًا** مفعول مطلق ناب عن المصدر، **من أي الأقسام؟** هذه **صفة المصدر** نابت صفة المصدر عن المصدر، الأصل وَذَكَرُوا اللَّهَ ذكرا **كَثِيرًا**، ومثله {وَاعْمَلُوا **صَالِحًا**} **صَالِحًا** مفعول مطلق يعني اعْمَلُوا عملاً **صَالِحًا**.

تقول احترمته **ذلك** الاحترام، الشيء الذي ناب عن المصدر هو **اسم الإشارة إلى المصدر.**

وتقول أيضا: وخير الأمر ما استقبلت منه وليس بأن تتبعه **اتباعا**

هذا بيت شعر، **اتباعاً** مفعول مطلق نائب عن المصدر **لأن مصدر الفعل تتبع تتبعاً، واتباع مصدر لفعل آخر.**

ومثله قول الله عز وجل: {وَمَزَّقْنَاهُمْ **كُلَّ** مُمَزَّقٍ} **كل** مفعول مطلق ومثله {وَلَا تَبْسُطْهَا **كُلَّ** الْبَسْطِ} **كل** كذلك مفعول مطلق.

كذلك مما ينوب، يعني ذكروا أشياء تنوب عن المصدر، مما ينوب عن المصدر: **بعض أسماء الشرط والاستفهام** مثل: "**أي** عمل تعمل تربح"، اسم شرط كما ترى، "**ما** تعمل تربح" كذلك اسم شرط، وتقول في اسم الاستفهام "**أي** ضرب ضربته" فكما ترى اسم شرط مضاف إلى المصدر، أو اسم استفهام مضاف إلى المصدر، إذا كان اسم الشرط أو اسم الاستفهام مضاف إلى المصدر فإنه ينصب على المفعولية المطلقة.

الحلقة (٧)

قد تحدثنا في الحلقة السابقة عن الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة، كصفة المصدر، أو ضميره، أو الإشارة إليه، أو المرادف له، أو كل أو بعض، ومن الأمثلة التي نمثل بها لكل وبعض قول الشاعر:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ألاّ تلاقيا

فكل: مفعول مطلق نائب عن المصدر.

معنا اليوم سؤال أو جزئية، السؤال يقول: **هل يجوز تثنية أو جمع المصدر الواقع مفعولا مطلقا؟**

فنقول: الجواب: المصدر قد يكون مؤكِّداً وقد يكون مبينا للنوع أو مبيناً للعدد.

والحكم يختلف باختلاف المصدر، فإن كان المصدر مؤكِّداً **فلا يجوز تثنيته أو جمعه**، فلا تأتي لـ ضرب وتثنيه، فلا نقول: ضربته **ضربين** أو ضربته **ضروباً**؛ لأن المصدر كاسم الجنس يستوي فيه القليل والكثير كماء وعسل ونحو ذلك، فلا يجوز تثنيته.

ماذا لو كان مختوما بتاء الوحدة مثل ضربة؟

إذا كان مختوماً بتاء الوحدة فإنه يجوز تثنيته أو جمعه، فتقول: ضربته ضربتين أو ضربته ضربات، مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم.

إذاً المؤكِّد لا يجوز تثنيته أو جمعه، أما المختوم بتاء الوحدة فيجوز تثنيته أو جمعه.

ماذا عن المبين للنوع؟

المبين للنوع: اختُلِف فيه، فمنهم **من أجاز تثنيته وجمعه**، ومنهم **من منع**، **والمشهور: الجواز**.

فتقول: سرت سَيرَيَّ زيدٍ الحسن والقبيح، فـ سَيرَيَّ: مفعول مطلق كما ترى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، فثُنِّيَ المبين للنوع.

ومنه عند المجيزين قول الله عز وجل {وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا} هذا مبين للنوع (الظنون) لأن دخول أل تدل على النوع، تقول: ضربته الضرب المعهود وكذلك هنا تظنون بالله الظنون هذا مبين للنوع، وقد جُمِع ظن قيل ظنون، وهذا دليل للمجيزين.

مسألة أخرى وهي حذف عامل المصدر: هل يجوز أن أحذف عامل المصدر، هل يمكن أن أحذف الفعل أو الوصف الذي نصب المصدر؟

أما بالنسبة للمصدر المؤكِّد: **فلا يجوز حذف عامله**، ما تقول: ضربا وتحذف العامل، قالوا: لأن المصدر المؤكد جيء به لتأكيد العامل، فكيف نحذف العامل الذي جيء بالمصدر لتأكيده، فالمصدر المؤكِّد لا يجوز حذف عامله.

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليلٍ متسع

فحذف عامل المصدر المؤكد لا يجوز، لا تقل: ضربا؛ وتقول: أريد ضربتُ ضربا.

ما عداه كالمبين للنوع أو العدد **قال يجوز**، يجوز إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي فإنه يجوز الحذف.

إذا رأيت شخصا قادما من سفر فقلت له: قدوماً مباركاً؛ فإنك أردت: قدمت قدوماً مباركاً، فحذفت العامل لناصب حذفته، وهذا مع المصدر حذفت العامل الناصب، وكما ترى المفعول المطلق مبين للنوع (قدوماً مباركاً) فمع المبين للنوع يجوز حذف العامل وقد دل عليه دليل وهو دليل حالي (الواقع) الحال المشاهدة هي التي دلت.

وكذلك إذا دل عليه دليل مقالي مثلا لو قال لك شخص: ما جلست، فقلت: بلى جلوسا طويلا، أين الناصب لـ (جلوساً)؟ الناصب لها الفعل المحذوف (بلى جلست جلوسا طويلا) وقد حذفت هذا الفعل لأنه دل عليه دليل مقالي، ورد في الكلام السابق، عندما قال لك: ما جلست؟ فقلت: بلى جلوسا طويلا.

خلاصة السؤال الأول هل يجوز تثنية المصدر الواقع مفعولا مطلقا أو جمعه؟

نقول: هذا يختلف، فإن كان المصدر مؤكِّداً فلا يجوز تثنيته أو جمعه، وإن كان مختوما بتاء الوحدة فتجوز تثنيته و جمعه، مثل: ضربته ضربتين أو ضربات، إن كان نوعياً اُختُلف فيه والمشهور الجواز، وقد استدلوا بقول الله عز وجل: {وَتَظُنُّونَ بِاللهِ الظُّنُونَا}.

الجزئية الأخرى: هل يجوز حذف عامل المصدر أو ناصب المصدر؟

نقول: إن كان المصدر مؤكِّداً فلا يجوز حذف عامله، وإن لم يكن مؤكِّداً فيجوز إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، تقول: لمن قدم من سفر (قدوماً مباركاً) هذا دليل حالي، وتقول: بلى جلوسا طويلاً لمن قال لك: ما جلست، هذا دليل مقالي.

ابن مالك رحمه الله أشار لبعض ما ذكرنا أشار للمسألة الأولى أي التثنية والجمع للمصدر فقال:

وما لتوكيد فوحِّد أبدا و ثنِّ واجمع غيره وأفردا

أي غيره يثنى ويجمع ويفرد، وأشار للجزئية الأخرى وهي حذف عامل المصدر فقال:

وحذف عامل المؤكِد امتنع وفي سواه لدليل متسع

أي في سواه يتسع للدليل، هناك بعض الشواهد للمفعول المطلق التي لم نذكرها للمفعول المطلق عموما، منها قول الله عز وجل في سورة الغاشية: {فَيُعَذِّبُهُ اللهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ} فالعذاب هنا مفعول مطلق **وهل هو مبين للنوع أو مؤكد؟** هو مبين للنوع (العذاب الأكبر).

ونستفيد من هذا أنه لا يلزم أن يكون المفعول المطلق **مُنَكَّراً** مثل **قياما، جلوسا**، لا، بل قد يأتي **مُعَرَّفاً** كما في مثل هذه الآية.

يقول الشاعر:

أَحِنُّ إلى الحجاز وساكنيه حنينَ الإلف فارقه القرين

المفعول المطلق هنا هو **حنين**، مفعول مطلق منصوب، **هل الغرض منه هو التأكيد أو بيان النوع أو بيان العدد؟** الجواب هنا: هو مبين للنوع أي مصدر مبين للنوع.

ويقول تعالى: {وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا} هنا المفعول المطلق هو نَبَاتًا، واضح أنه مبين للنوع لأنه وُصف.

هل نَبَاتًا هنا مصدر أم هو نائب عن المصدر؟ هو مفعول مطلق لكنه نائب عن المصدر، وإن مصدر أنبت إنباتاً.

ويقول الله تعالى {وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا} إِخْرَاجًا: مفعول مطلق مؤكِد لعامله.

بعد ذلك نأتي لجزئية أخرى وهي: المصدر النائب عن فعله

كثيراً ما نرى وكثيرا ما يستعمل المفعول المطلق نائباً عن فعله فمن ذلك قولهم مثلا: **شكرًا** وحسناً **وعفوًا ومعذرةً** فهذه كما ترى مفاعيل مطلقة ويقولون: كذلك **رجاءً ووداعاً، جداً** نابت عن فعلها.

المصدر النائب عن فعله يقولون في تعريفه: هو ما يُذكر بدلاً من التلفظ بفعله، فإذا ذكر هذا لا يذكر الفعل معه، **وهو على أنواع، أي المصدر النائب عن فعله على أنواع:**

النوع الأول: مصدر يقع موقع الأمر: يعني بدلاً من اللفظ بفعل الأمر، تقول مثلا: قياماً، بدلا من الأمر أو النهي تقول: قياماً لا قعوداً، فقياماً مصدر ناب عن فعله قم قياماً، حذف الفعل وجوبا في مثل هذا، في سياق الأمر يحذف الفعل وجوبا فتقول: قياماً لا قعوداً وصبراً لا جزعا، وكذلك في سياق النهي فقياماً مفعول مطلق وصبرا كذلك مفعول مطلق.

ومنه قول الله عز وجل: {فَضَرْبَ الرِّقَابِ} ضرب: مفعول مطلق ناب عن فعله وحذف فعله وجوبا، وتقول سكوتاً لا كلاماً سكوتاً.

ومنه قول الشاعر:

فصبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع

فصبراً هذه مفعول مطلق ناب عن فعله وفي سياق الأمر، وأما صبرا الثانية فهي توكيد.

النوع الثاني: المصدر الذي يقع موقع الدعاء: يعني الدعاء له أو عليه تقول: سقيًا أي سقاه الله سقيا، سقياً كما ترى مصدر وهو في سياق الدعاء وهو مستعمل عند المتقدمين، سقياً ورعياً.

وتقول: بعداً للظالم، بعداً هذه مفعول مطلق ناب عن فعله، وتقول: تباً للمفسد، تباً: مفعول مطلق ناب عن فعله، وتقول: سحقاً للباغي، هذا مفعول مطلق ناب عن فعله، ويقولون: كياً له وجدعاً، كل هذه ألفاظ تستعمل في الدعاء.

وهناك بعض المصادر في الدعاء أُهملت أفعالها أصلا مثل: ويله و ويحه، ويل تعرب مفعولا مطلقا وقد حذف فعلها أصلا فليس لها فعل ولم يستعمل، ويله و ويحه في سياق الدعاء.

النوع الثالث: مصدر يقع بعد الاستفهام: فتقول موبخا مثلا: أتوانياً وقد جد الناس، أو وقد جد قرناؤك، توانياً: مفعول مطلق منصوب وقد حُذف فعله، ناب عن فعله وجوبا هنا.

ومنه المقولة المشهورة: أغدة كغدة البعير؟ وموتاً في بيت امرأةٍ سلولية؟ أغدة هنا مفعول مطلق ناب عن فعله وقد جاء بعد الاستفهام.

ويقول الناظم بعد أن اشتاق لأصحابه بعد أن رحل عنهم بمسافة قريبة فقال عن نفسه:

أشوقاً ولما يمض بي غير ليلة فكيف إذا خبا المطي بنا عشرا

فشوقا هذه مفعول مطلق ناب عن فعله.

النوع الرابع: مصادر مسموعة يوقف فيها على السماع، منها (سبحان الله) سُمع هكذا بدون فعله، كلمة سبحان: مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ولفظ الجلالة الله مضاف إليه، ومثله (معاذ الله) ومن ذلك سمعاً وطاعةً فسمعا مفعول مطلق، ألفاظ سماعية، وقالوا: (حمداً لله وشكراً) يعني نحمد الله حمدا ونشكره شكرا، وقالوا: (عجباً لك) استعملت بدون أفعال، وقالوا: (لبيك وسعديك وحنانيك) هذه مصادر مثناه منصوبة على المفعولية المطلقة، وهي مصادر كما ترى سماعية حُذفت أفعالها.

النوع الخامس: المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله ويستشهدون بقول الله عز وجل: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً} فشدوا الوثاق هذا إجمال، تفصيله -تفصيل هذا الأمر- إما منا بعد وإما فداء، فمنّا: هذا مفعول مطلق منصوب وقد حذف فعله، يعني فإما تمنون منا، وكذلك فداءا: مفعول مطلق وقد حذف فعله وجوبا، فالمصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله ينوب عن فعله وجوبا

النوع السادس: المصدر المؤكِد لمضمون الجملة قبله يُحذف عامله وجوبا فتقول: لك علي الوفاء بالعهد حقا، فقولك: حقا هذا مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة، لأن قولك: لك علي الوفاء بالعهد؛ هذا التزام، وقولك: حقا هذا تأكيد لمضمون الجملة السابقة، حقا: مفعول مطلق وناصبه محذوف، يعني أُثبت ذلك حقا أو أُحقه حقا، وتقول: لا أفعله البتة، البتة: مفعول مطلق منصوب وقد ناب عن فعله لأنه مؤكد لمضمون الجملة السابقة، إذا قلت: لا أفعله هذا يدل على القطع لا أفعله، وإذا قلت:

البتة فقد أكدت مضمون الجملة السابقة، وقولك: هذا خبر صحيح قطعا، فقطعا: مفعول مطلق مؤكد لمضمون الجملة السابقة وقد ناب عن فعله الناصب له محذوف وجوبا، فهذه المصادر النائبة عن أفعالها يجب فيها حذف الفعل ولا يجوز ذكره.

الحلقة (٨)

الموضوع: مراجعة للدرس السابق وتطبيقات عامة على موضوع المفعول المطلق

نذكّر بما أخذنا في الدرس السابق، أخذنا في الدرس السابق حذف عامل المصدر أي حذف ناصب المفعول المطلق، **هل يجوز حذفه أو ما حكم حذفه؟** وذكرنا أن ناصب المفعول المطلق يُحذف جوازا و وجوبا.

فيحذف جوازا إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي فحينئذ يجوز حذفه، مثال على الدليل الحالي أن تقول: قدوماً مباركاً، تقول لشخص قدم من سفر: قدومًا مباركًا فحذفت الفعل الذي هو (قدمتَ قدوماً مباركاً) حذفته لدلالة الحال عليه.

وقد يكون الدليل مقاليا يعني واردا في الكلام كأن يقول لك شخص: **ما جلستَ،** فتقول: بلى جلوساً طويلاً.

وذكرنا قبل ذلك أن عامل المصدر المؤكّد **لا يجوز حذفه، فلا يجوز أن تحذف الفعل** من نحو: ضربتُ ضربا فلا تحذف فتقول مثلاً: ضربا وأنت تريد ضربت ضربا، لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِد، أما في نحو: بلى جلوسا طويلا جوابا لمن قال لك: **ما جلستَ**؛ ردا عليه، فهذا يجوز لأنه أولا: ليس مؤكدا بل هو نوعي مبين للنوع، وقد دل عليه دليل مقالي.

قال ابن مالك رحمه الله:

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

المسائل التي ينوب فيها المصدر عن فعله فيمتنع ذكر الفعل ذلك على أنواع متعددة فمنها:

١. **يحصل حذف العامل مع المصدر الواقع موقع الأمر أي المصدر الواقع أمراً**: كأن تقول: قياماً لا قعوداً، صبراً لا جزعاً، ومثله قوله تعالى {فَضَرْبَ الرِّقَابِ} ومثله كذلك في سياق النهي تقول مثلا: حمداً لا شكراً، ومنه قول الشاعر في سياق الأمر: فصبراً في مجال الموت صبراً، فيحذف الفعل الناصب وجوبا.

٢. **كذلك من أنواع المصدر النائب عن فعله المصدر الواقع موقع الدعاء** مثل: سقيا لك، وبعدا للظالم، وتبا له، كياً له وتعساً وجذعاً وعقراً وسحقاً، كل هذه تستعمل في الدعاء، وقد يستعمل في الدعاء مصادر أهملت أفعالها أي ليس لها أفعال: ومن ذلك ويله و ويحه وبلهى، فهذه مفاعيل مطلقة منصوبة.

٣. **ومن أنواع المصدر النائب عن فعله المصدر الواقع بعد الاستفهام**: أكسلاً وقد جد قرناؤك؟ ونحو ذلك؛ أتوانياً وقد سار الناس.

٤. **ومن ذلك أيضا مصادر مسموعة** مثل: سبحان الله، ومعاذ الله، وسمعاً وطاعةً، وحمداً لله وشكراً وعجباً لك، لبيك وسعديك.

٥. **ومنها أيضاً الخامس: المصدر الواقع تفصيلا لمجمل قبله** نحو: {فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاء}.

٦. **السادس: المصدر المؤكّد لمضمون الجملة قبله** مثل: لا أفعله البتة، فالبتة أكدت مضمون الجملة السابقة، فالبتة مفعول مطلق وقد حذف ناصبها وجوبا، لأن المصدر وقع مؤكدا لمضمون الجملة السابقة، ومثله أن تقول: هذا خبر صحيح قطعاً، فقطعاً مفعول مطلق حذف ناصبه وجوبا، فهذه المصادر النائبة عن أفعالها؛ يجب حذف الفعل معها ولا يجوز ذكره.

لو أخذنا تطبيقا على هذه المسالة:

ما حكم حذف العامل فيما يأتي مع بيان السبب؟ هل الحذف جائز أم واجب ثم نبين السبب؟

س١ -سفرا سعيدا، **هل الحذف هنا واجب أم جائز؟**

ج١- الحذف هنا جائز لدلالة الحال عليه، يعني تسافر سفرا سعيدا، ومثله عودا حميدا، طبعا فسفرا في المثال الأول هي المفعول المطلق، وكذلك عودا فهي المفعول المطلق حذف عامله جوازا بدلالة الحال عليه، وكقولك للرامي: إصابتين، يعني أصبتَ إصابتين، فحذف الفعل الناصب لدلالة الحال عليه.

وتقول لإنسان أظهر الجزع: صبراً على المصيبة يا أخي، فهذا الحذف واجب، لأنه في سياق الأمر وقع في موقع الأمر، فهذا من المواقع التي ينوب فيها المصدر عن فعله، وتقول مثلا: اللّٰهُمَّ نصراً للمسلمين وسُحقاً لأعدائهم، (نصراً و سحقاً) مصدران نائبان عن فعليهما لوقوعهما موقع الدعاء مثل سقياً ورعياً، ويقول الله عز من قائل: {وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ} تعساً: مفعول مطلق حُذِف عامله وجوبا، وكذلك في نصرا وسحقا، الحذف واجب لوقوعه في موقع الدعاء، وكذلك هنا {فَتَعْسًا لَهُمْ} حذف العامل واجب لأنه وقع في موقع الدعاء، ومثله قوله عز من قائل: {وَقِيلَ بُعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} حذف الفعل هنا واجب، ناب المصدر عن فعله وجوبا.

أيضا من المصادر النائبة عن أفعالها، يعني نذكر مجموعة من المصادر التي نابت عن أفعالها وهذه الظاهرة في المفعول المطلق كثيرة أي نيابة المصدر عن فعله في المفعول المطلق جوازا أو وجوبا كثيرة ومستعملة في كلام الناس اليوم، مثل قولهم: شكراً، حسناً، عفواً، معذرة، أيضاً، فعلاً، وداعاً، فضلاً، مثلاً، مهلاً، جداً، وغير ذلك فالأمثلة على ذلك كثيرة.

نأخذ الآن تطبيقا على بعض المسائل التي مرت في المفعول المطلق، نحاول أن نبين الغرض والفائدة من المفعول المطلق في هذه الأمثلة يعني **هل هو مؤكد لعامله، أو مبين لنوعه أو لعدده؟**

تقول: صنعتُ صنع الحكماء، مفعول مطلق (صنع)، **هل هو نوعي أو عددي أو مؤكد؟** هنا مبين للنوع.

تقول: جِدَّ كلَّ الجد، تشعر فيها بيان النوع فهي هنا (**كل**) مفعول مطلق وهو مبين للنوع.

تقول: ضربته سوطاً، ويعدون هذا من بيان النوع، تقول: سرت سيرتين، هذا مبين للعدد.

ومنه قول ابن مالك رحمه الله: كـ سرتُ سيرتين سير ذي رشد، سرتُ سيرتين: مبين للعدد و سرتُ سير ذي رشد: مبين للنوع.

إن نظن إلا ظنا، هذا مؤكِد لعامله.

سؤال آخر حول الجزئية الماضية عن الأشياء التي تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة؛ السؤال يقول: **ما الذي ناب عن المصدر في الانتصاب على المفعولية المطلقة فيما يأتي؟**

- تقول: توضأ وضوءًا: **هل وضوءًا مصدر لتوضأ؟**

توضأ مثل تعلّم مصدر تعلّم تعلُّماً، ومصدر توضأ توضئًا (أما وضوءًا فهي اسم مصدر).

فإذن وضوءًا: مفعول مطلق منصوب نائب عن المصدر، والذي ناب عن المصدر في هذا المثال اسم المصدر.

- تقول: اكتال كيلاً، كيلاً: مفعول مطلق نائب عن المصدر، والذي ناب عن المصدر في هذا المثال كذلك اسم مصدر، ومصدر الفعل اكتال: اكتيالاً.

- المثال الآخر: قوله تعالى: {إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً} سبعين: نائب عن المصدر منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق

بجمع المذكر السالم، والنائب عن المصدر عدد المصدر.

– تقول: ضربته جميع الضرب، الذي ناب عن المصدر في هذا المثال لفظ (جميع) وهو محمول على كل، وكل وبعض ينوبان عن المصدر إذا كانتا مضافتين إليه، أي إذا كانتا مضافتين إلى المصدر، مثل: أحببته كل الحب، ومثله ضربته جميع الضرب، أو ضربته عامة الضرب، أو ضربته بعض الضرب أو يسير الضرب، فليس المراد لفظ كل أو بعض خاصة بل يلحق بهما ما أشبههما.

–المثال الخامس: أترفض ذلك الرفض؟ فالنائب عن المصدر في الانتصاب عن المفعولية المطلقة في هذا المثال اسم الإشارة (ذا) اسم الإشارة الذي أشير به إلى المصدر (ذلك الرفض)، اسم الإشارة إذا أشير به إلى المصدر فإنه ينوب عنه.

–المثال السادس تقول: نأى بعداً، الذي ناب عن المصدر نأى (مرادفه) فالبعد مرادف للمصدر نأى.

–المثال السابع: جاء قدوماً، كذلك ناب عن المصدر (مرادفه).

وهكذا نلحظ في الأشياء التي تنوب عن المصدر أنها أشياء لها علاقة بالمصدر، إما عدده أو صفته أو آلته أو الإشارة إليه أو ضميره أو نحو ذلك.

بعد ذلك نأتي إلى سؤال آخر: **ما العامل في المفعول المطلق؟ وبين نوعه؟ في الأمثلة الآتية** معنى العامل أي الناصب للمفعول المطلق:

– تقول: حفظتُ الدرس حفظاً، العامل في المفعول المطلق الناصب له الفعل (حفظ) مثل: وكلم الله موسى تكليما.

– الخبز مأكول أكلاً، أكلاً: مفعول مطلق والعامل فيها (مأكول) ونوع العامل: وصف لاسم مفعول، الوصف يشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة هذه الأشياء التي غالبا ترد والمصدر كذلك، الوصف يراد به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، هي التي تنصب المفعول المطلق، فالعامل في هذا (الخبز مأكول أكلاً) العامل هو مأكول وهو اسم مفعول.

– وتقول: جاءوا به محمولاً على الأيدي حملا، فحملا: مفعول مطلق والناصب لها محمول وهي اسم مفعول، وصف.

– وتقول: إنك لمشكور شكراً تستحقه، شكراً: مفعول مطلق والعامل فيها مشكور وهي اسم مفعول.

– وتقول: إنه قديم قِدَم الإنسان، فقِدَمَ: مفعول مطلق والعامل فيها الوصف وهو قديم وهو صفة مشبهة.

– وتقول: أنا قارئ للدرس قراءةً متأنية، قراءةً: مفعول مطلق والناصب له قارئ وهو وصف اسم فاعل، مثل والصافات صفا.

– ومثل قوله عز وجل: {أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا}.

– تقول: أعجبني فهمك للدرس فهماً سريعاً، فـ(فهماً): مفعول مطلق والعامل فيه أو الناصب له المصدر فهم هو الذي نصبه.

– مثل قوله تعالى: {فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا}.

سؤال على مسألة سابقة: **ما حكم تثنية المصدر وجمعه؟ هل يجوز أو لا؟ هل يجوز أن تقول ضربين أو ضروب؟**

الجواب عن ذلك: أن تثنية المصدر وجمعه تختلف باختلاف الغرض من المصدر، فإن كان مؤكِّداً فلا يجوز تثنيته ولا جمعه، فلا يجوز أن تقول: ضربتُ ضربين أو ضروباً.

وإن كان مبينا للعدد مختوما بتاء الوحدة فتجوز تثنيته وجمعه، تقول: ضربتُه ضرباً أو ضربتين أو عشر ضربات.

وإن كان مبينا للنوع فقد اختلف فيه، والمشهور الجواز، فقلت: سرت سَيريَّ زيدٍ الحسن والقبيح.

الحلقة (٩)

معنا اليوم ثالث المفاعيل وهو المفعول له ويسمى المفعول من أجله والمفعول لأجله، هذه ثلاث تسميات له.

نود أن نأخذ تصورا يسيرا قبل الدخول في الموضوع، مثال المفعول له أن تقول: قمتُ إجلالاً لوالدي، طلبتُ العلم ابتغاءَ مرضاة الله، **فكيف نميز المفعول له عن غيره من المفاعيل؟**

في المثال الأول إجلالاً هو المفعول له، وفي المثال الثاني ابتغاء هو المفعول له، تقول في إعرابه: مفعول له أو مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

كيف نميزه عن غيره من المنصوبات؟

نقول أولا: هو علة وسبب من حيث المعنى، فالإجلال هو سبب القيام، ابتغاء مرضاة الله هو سبب طلب العلم، ولذلك يقولون: إنه يصلح لأن يقع جوابا لسؤال بـ (لِم أو لماذا)، أي المفعول له يصلح أن يقع جوابا لسؤال بلم أو لماذا، تقول: **لم قمت؟** الجواب: إجلالاً لوالدي، **لماذا طلبت العلم؟** الجواب: ابتغاء مرضاة الله.

ثانيا: أنه مصدر، وذكرنا المراد بالمصدر، وهو في هذه الجزئية يشترك مع المفعول المطلق، قلنا في تعريف المصدر: أنه اسم الحدث الجاري على الفعل، مثل: قيام، جلوس، كتابة، قراءة، كل هذه مصادر، وبعضهم يقول: التصريف الثالث للفعل، قرأ يقرأ قراءة/ كتب يكتب كتابة.

ثالثا: شيء يميزه هو صحة تقدير اللام قبله (طلبت العلم لابتغاء مرضاة الله) (قمت لإجلال والدي).

رابعا: أن العامل فيه من غير لفظه، أما في المفعول المطلق كما سبق العامل فيه من لفظه.

هذه بعض الأشياء التي تميز المفعول لأجله عن غيره، **ما تعريفه إذن؟**

يقولون في تعريفه: هو المصدر القلبي الذي يُذكر لبيان ما فُعل الفعل لأجله.

ومعنى قولنا القلبي: إشارة إلى أن المفعول المطلق يكون قلبياً غالباً، بل هو شرط عند بعضهم، "قلبي" من الأشياء التي تقوم بالقلب.

ومن أمثلته: تناولت الدواء رغبةً في الشفاء، فالرغبة والإجلال والابتغاء كلها أمور قلبية.

ومثاله من كتاب الله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} فـ(حذر): مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

أخذنا فكرة عامة عن المفعول له وبعض الأمثلة عليه وأخذنا تعريفه.

نأتي الآن إلى شروط المفعول لأجله، اشترطوا له خمسة شروط لابد من توفرها فيما يعرب مفعولا لأجله:

أولاً: كونه مصدرا، وذكرنا معنى المصدر، فـ إجلال ورغبة وابتغاء كلها مصادر.

ثانياً: كونه قلبيا، أي من الأمور التي تكون بالقلب كالرغبة والابتغاء والخوف والحذر.

وهل هذا الشرط لازم؟ هو لازم عند بعضهم، ولم يشترطه بعض النحويين، فقد يقع عند الذين لا يشترطون هذا الشرط قد يقع غير القلبي قليلاً، ومن أمثلة ذلك:

ضربت المذنب تأديباً له، وفعلت ذلك إصلاحاً لسلوكه، فإصلاحاً وتأديباً كل منهما مفعول لأجله وليس قلبيا.

ومنه عند بعضهم قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي} جهاداً: ليس قلبيا ومع ذلك نصب على أنه مفعول لأجله.

ثالثاً: كونه علة أي سبباً، وهذا لابد منه فهو شرط أساسي، فنحو مثلا: قتلته صبراً، هذا ليس علة وسبباً، بل هذا قد لا

يحتاج لاشتراطه لأن ما لم يكن علة فإنه لا يقترب من المفعول له أصلا.

رابعاً: اتحاده مع العامل في الوقت، يكون وقت الفعل ووقت المصدر واحداً، فإذا قلت مثلا: قمت إجلالاً لوالدي، وقت القيام هو وقت الإجلال، طلبت العلم ابتغاء مرضاة الله، وقت الطلب هو وقت الابتغاء، ومن الاختلاف في الوقت قولهم مثلا: أكرمتك أمس طمعا في معروفك غداً، فلا يجوز هذا لأن الطمع ليس وقت الإكرام، اختلف الوقت، ومثله: تأهبتُ السفرَ لا يجوز أيضا لأن وقت التأهب متقدم على وقت السفر فلم يتحد الوقت.

خامساً: اتحاده مع العامل فيه في الفاعل بأن يكون فاعلهما واحد، فلا يجوز مثلا: جئتك محبتك إياي، لأن فاعل المجيء يختلف عن فاعل المحبة، ولا يجوز أيضاً: سأقرأ معك البحث رغبتك في ذلك لأن فاعل القراءة يختلف عن فاعل الرغبة، وبعضهم لم يشترط هذا مستدلا بقول الله عز وجل: {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} ففاعل يُري (الله) وفاعل الخوف والطمع (المخاطبون)، وبعضهم خرّج هذه الآية على اتحاد الفاعل، فقال يُرِيكُمُ: أي يجعلكم ترون.

خلاصة ما سبق: أولا أن ما يميز المفعول له عن غيره: أنه مصدر وأنه يصلح لأن يقع جوابا لسؤال **بلمَ أو لماذا؟** وأنه علة وسبب، وأيضا صحة تقدير اللام قبله، وأن العامل فيه من غير لفظه، **فتعريفه:** أنه المصدر القلبي الذي يذكر لبيان ما فُعل الفعل لأجله.

ومن أمثلته: طلبتُ العلمَ ابتغاءَ مرضاة الله، ومن كتاب الله: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}.

شروطه خمسة: ١- كونه مصدراً **٢-** وكونه قلبيا وقد يقع غير القلبي قليلا **٣-** وكونه علة **٤-** وكونه متحداً مع العامل فيه في الوقت **٥-** ومتحداً مع العامل فيه في الفاعل.

قال ابن مالك رحمه الله في باب المفعول له:

يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ أبان تعليلاً كجُدْ شُكْراً ودِنْ
وهو بما يعمل فيه متحـد وقـتا وفاعلاً وإن شـرطٌ فُقِدْ
فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ لزهدٍ ذا قنع

والشاهد: في البيت الأول وجزء من البيت الثاني، قال **يُنصبُ مفعولاً له المصدرُ إنْ أبان تعليلاً** فذكر هنا شرطين: المصدر وأن يكون علة مثل: **جُدْ شُكْراً ودِنْ،** فشكراً مفعول لأجله، جد لأجل شكر الناس أو لأجل شكر الله، **ودن:** قيل في معناه **دن** أي داين الناس في بمعروفك، أو بمعنى فعل أمر من الدِين، **وهو بما يعمل فيه متحد وقتاً وفاعلاً** فذكر الشرطين الأخيرين: الاتحاد في الوقت والاتحاد في الفاعل، ولم يشترط كون المصدر قلبيا، وقد يلتمس أنه مثَّلَ بمصدر قلبي.

مسألة أخرى: ما الحكم إذا فقد الاسم شرطا من شروط المفعول له؟ كأن لم يكن مصدراً، أو لم يتحد المصدر مع الفعل في الوقت أو لم يتحدا في الفاعل؟

الجواب: وجب عند من اعتبر ذلك الشرط؛ جره بحرف التعليل، يعني فُقد شرط فاجرره بالحرف، كما قال مالك رحمه الله "**وإن شرط فقد فاجرره بالحرف**"

أمثلة تطبيقية لاسم أو مصدر فقد شرط من شروط المفعول له:

قال تعالى: {وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ} الأنام هنا نشعر بالعلة، يعني الأرض وضعها من أجل الأنام، وقد جُرت كلمة الأنام باللام وجوبا لفقد المصدرية؛ لأن الأنام ليست مصدرا، فإذا قدت المصدرية فإن الكلمة تجر لا يجوز نصبها على المفعول لأجله بل تجر.

ومن ذلك ما ورد في الحديث: (دخلت امرأة النار في هرة) (في هرة) تُشعِر بالسببية والعلية ولكن هرة ليست مصدرا ولذلك جُرَّت.

ومثله قول المقنع الكندي:

يعاتبني في الدَّين قومي وإنما ديوني في أشياء تكسبهم حمدا

في الدين ليست مصدرا فجرت، وكذلك في أشياء ليست مصدرا فجُرت بالحرف.

هذه أمثلة على فقد المصدرية.

قال تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ} **ما الشرط المفقود في هذا المثال؟**

إملاق مصدر من أملق يملق إملاقاً، ما الشرط المفقود؟ أنه ليس قلبياً فلذلك وجب جره بمن، بخلاف قول الله تعالى: {وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ} فالخشية شيء قلبي، ولذلك خشية إملاق نصب على أنه مفعول لأجله وأما من إملاق فوجب جره.

أكرمتك أمس للطمع في معروفك غدا: هنا فقد الاتحاد في الوقت.

تأهبت السفر: يجب أن تجر فتقول: تأهبت للسفرِ.

سأقرأ معك البحث لرغبتك في ذلك، رغبة مصدر، وقلبي، وعلة، والذي فُقِد فيه عدم الاتحاد في الفاعل، ففاعل الرغبة غير فاعل القراءة.

قال تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ} الدلوك: بمعنى الميل، **هل وقت إقامة الصلاة هو وقت الميل؟** لا، وقت الإقامة يختلف عن وقت الدلوك، اختلف الوقت، فاعل الإقامة: المخاطب، وفاعل الدلوك: هو الشمس، فلم يتحدا لا في الوقت ولا في الفاعل فوجب جر المصدر باللام.

ما هي حروف الجر التي يجر بها؟ هل هي حروف معينة؟ هل هي جميع حروف الجر؟

الجواب: لا، يجر **باللام** وهي الأكثر كما ترى، لدلوك، لرغبتك، وأيضاً يجر **بفي** (دخلت امرأة النار في هرة)، وأيضاً يجر **بمن** (من إملاق)، وأيضاً يجر **بالباء**.

خلصنا إلى أن المفعول له إذا فقد شرطا من الشروط الخمسة فإنه يجر بالحرف وجوبا، ولا يجوز أن ينصب مع فقده لهذا الشرط، أما الذي لا يعتبر هذا الشرط فإنه لا يرى وجوب جره، فالذي لا يشترط القلبية مثلا: يقول ليس شرطاً (القلبية) عندي، فإنه حينئذ إذا فُقد لا يوجب جره، هذا واجب عند من اشترط هذا الشرط.

الحلقة (١٠)

نأتي الآن إلى مسألة: **هل يجوز جر المستوفي للشروط؟ وهل جره كثير أو قليل؟** يعني كلمة مصدر معلل استوفى الشروط، وهو مصدر وقلبي ومتحد في الوقت والفاعل وهو علة **هل يجب أن ينصب؟ هل يجوز جره؟ ثم إذا كان جره جائزا فهل هو قليل أو كثير؟** فالسؤال فيه جزئيتان:

الجزئية الأول: **هل يجوز جر المستوفي للشروط؟** الجزئية الأخرى: **هل جره كثير أو قليل؟**

الجواب عن الجزئية الأول: نقول: نعم، يجوز جر المستوفي للشروط، فتقول مثلاً: طلبتُ العلم ابتغاءَ مرضاة الله ويجوز أن تقول: طلبتُ العلم لابتغاءِ مرضاة الله؛ وحينئذ إذا جررته فإنك تعربه جار ومجرور تقول: لابتغاءِ اللام: حرف جر وابتغاء: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، ولست بحاجة أن تقول: الجار والمجرور في محل كذا، بل يكون جاراً ومجروراً.

ولذلك قال ابن مالك عليه رحمة الله:

وإن شرط فقد فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كـ لزهد ذا قنع

أجرر إن شرط فُقد أجرر المصدر أو الاسم بالحرف، **وليس يمتنع** الجر مع توفر الشروط مثل **لزهد ذا قنع**، وأصل المثال: هذا قنع لزهد، يجوز أن تقول هذا قنع زهداً وهذا قنع لزهدٍ.

الجزيئية الأخرى من السؤال: **هل جره قليل أو كثير؟ هل الأولى أن أنصبه أو الأولى أن أجره؟**

نقول: جره يختلف قلة أو كثرة حسب حالة المفعول له، المفعول له يأتي على عدة أشكال:

الصورة الأولى: أحيانا يكون مجردا من أل والإضافة: زرتك حبا لك، تقول: درست الشريعة رغبة في العلم، هذا مجرد من أل والإضافة، هذه صورة يأتي عليها المفعول له.

الصورة الأخرى: أن يكون مضافاً: تقول: طلبت العلم ابتغاء مرضاة الله، تقول: هربت خوف الأسدِ، هذا مضاف هذهالصورة الثانية.

والصورة الثالثة وهي قليلة: أن يكون مقترنا بأل، وهذه قليلة، تقول مثلاً: قعد عن الحرب الجبنَ، يعني قعد عن الحرب للجبن، فجاء المفعول له مقترنا بأل: قعد عن الحرب الجبنَ.

فجَرُّ مستوفي الشروط؛ يختلف قلة وكثرة حسب حالة المفعول له:

فإن كان المفعول له مجرداً من أل والإضافة فالأكثر نصبه، وجره قليل:

تقول: زرتك حبا لك، هذا أكثر من قولك: زرتك لحب لك، يجوز الوجهان لكن الأكثر النصب.

تناولت الدواء رغبة في الشفاء، ويجوز قليلا: لرغبة في الشفاء.

وإن كان مقترنا بأل فهو على العكس الأكثر جره، ونصبه قليل:

تقول: قعد عن الحرب للجبنِ، جار ومجرور، ويجوز قليلاً قعد عن الحرب الجبنَ، وتقول مثلاً: قمت للاحترامِ هذا أكثر وأحسن من: قمت الاحترامَ.

ومن شواهد نصب المقترن بأل على المفعول له قول الشاعر:

فليت لي بهمُ قوما إذا ركبوا شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

أي شنوا للإغارة فنصب على المفعول له.

ومثله أيضاً البيت:

لا أقعد الجبنَ عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

لا أقعد الجبنَ يعني لا أقعد للجبنِ.

ومن الكثير: قول الله عز وجل {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} فجاء المفعول لأجله مقترنا بأل فجُرَّ بمن: من الرحمة، وهذا أكثر من نصبه.

إن كان المفعول له مضافاً فإنه يستوي جره ونصبه:

تقول: طلبت العلم ابتغاء مرضاة الله، ويجوز: طلبت العلم لابتغاء مرضاة الله، فالأمران جائزان على السواء.

قال ابن مالك رحمه الله: **وقل أن يصحبها المجرد** يعني: المجرد قليل أن يصحب اللام الجارة أو حرف الجر

وقـل أن يصحبها المجـرد والعكس في مصحوب أل وأنشدوا:

لا أقعـد الجبنَ عن الهيجاء ولـو تـوالـت زمـر الأعـداءِ

المجرد تقل صحبته للام، يعني الأكثر أن ينصب، ومصحوب أل على العكس الأكثر فيه أن يجر، ومن القليل نصبه، ثم أتى بشاهد على القليل: لا أقعد الجبنَ، الأكثر: لا أقعد للجبنِ.

نأخذ بعض الأمثلة على المفعول لأجله

قول: زرتك طمعاً في بِرِّكَ، فطمعاً مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ويقول الله عز وجل: { وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ} ابتغاء مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ويقول الشاعر:

يُغضِي حياء ويُغضَى من مهابته فما يُكلم إلا حين يبتسم

يغضي حياء: يغضي لأجل الحياء، فحياء مفعول لأجله وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه قول الله عز وجل: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاء مَرْضَاتِ اللهِ} ابتغاء مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه أيضا قول الشاعر:

وأغفِرُ عوراء الكريم ادخاره وأصفح عن شتم اللئيم تكرما

فادخاره وتكرما: مفعول لأجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه قوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}.

نأتي إلى سؤال آخر: **أيهما أكثر النصب أو الجر فيما يأتي؟** يعني نصب المفعول لأجله أو جره؟

{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} هل الأكثر أن يقال: الرحمةَ أو من الرحمةِ؟

الجواب: الأكثر في المقترن بأل جره.

يقول الله عز وجل: { لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُّتَصَدِّعاً مِّنْ خَشْيَةِ اللهِ} خشية الله هل الأكثر فيها النصب لرأيته خاشعاً متصدعاً خشيةَ الله؟ أو الأكثر فيها الجر (من خشيةِ الله)؟

والجواب: أن هذا مضاف والمضاف يجوز الأمران على السواء، فيجوز جره ويجوز نصبه.

هذا ما يتعلق بموضوع المفعول له.

يليه من المفاعيل، الرابع: **المفعول فيه** وهو المعروف **بالظرف**

تقول مثلاً: صمت يومَ الخميس، فيومَ ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لماذا سمي مفعولا فيه؟ لأن الفعل وهو الصيام وقع في يوم الخميس فسمي مفعولاً فيه، هذا اليوم مفعول فيه، فُعل فيه الفعل.

وتقول مثلاً: انتظرتك عند الجامعة صباحاً، فالانتظار فُعل في الصباح، فسمي الصباح مفعولا فيه، وسمي ظرف، الظرف في اللغة الوعاء، فكأن يوم الخميس في المثال الأول أصبح وعاءاً للصيام، صمت في يوم الخميس.

هذا ما يتعلق بالتسمية يسمى الظرف ويسمى المفعول فيه، تقول عن ظرف **الزمان** مفعول فيه، أو ظرف **المكان** أيضا مفعول فيه.

كيف أميزه؟ ما الأمور التي تجعلني أميز الظرف عن غيره لئلا يشتبه علي؟

نقول الظرف: لا بد أن يكون **زمانا** أو **مكانا**.

الأمر الآخر: **الظرف يكون منصوبا، طبعاً إذا لم يكن مبنيا.**

الشيء الآخر وهو شيء مهم: **أن الظرف على معنى "في"، يعني يصلح تقدير "في" غالبا وأحيانا لا، يكون مع تأويل يسير.**

فإذا قلت مثلا: يسافر الناس إلى المناطق السياحية صيفاً، يعني في الصيف فهو على معنى "في".

وتقول مثلاً: يشتد البرد ليلاً، أي يشتد البرد في الليل فهو على معنى "في".

مع ظرف المكان تقدر "في" ولكن بتأويل فإذا قلت: صعدت فوق السطح يعني صعدت في هذه الجهة، أو جلست تحت الشجر يعني في هذه الجهة، فهو على معنى في اسم مكان أو اسم زمان ويكون منصوبا، هذه بعض الأمور التي تجعلك تميزه عن غيره.

ما تعريفه إذاً؟ ما تعريف الظرف؟

يقولون في تعريفه: هو اسم يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه، ويتضمن دائما معنى (في).

اسم: إذاً الظرف من قبيل الأسماء، قال ابن مالك عليه رحمة الله في بداية موضوع المفعول له قال في ألفيته:

الظرف وقت أو مكان ضُمّنا في باطراد كـ هنا امكث أزمنا

الظرف وقت أو مكان، ضمنا معنى **في، باطراد:** أي باستمرار، مثل: **أُمكث** هنا **أزمنا.**

أتى بالمثال لظرف المكان ولظرف الزمان: **امكث هنا،** تقول في إعراب **هنا:** اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، و**أزمنا:** ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

امكث هنا وهو على معنى (في) امكث في هذا المكان في هذه المدة.

طيب سنأخذ بعض الأمثلة وننظر هل تدخل "في" الظرف أو لا؟

يقول الله عز وجل: {وترغبون أن تنكحوهن} هل يجوز أن نقول مثلاً: (أن تنكحوهن) هذه ظرف لأنها على معنى (في) يعني ترغبون في أن تنكحوهن؟ الجواب: لا، نقول وإن كانت مضمنة معنى في فإنها ليست بزمان ولا مكان، والشرط أن يكون الظرف اسم مكان أو زمان.

نأتي لآية أخرى، يقول الله: {يخافون يوماً} هل نقول في إعراب (يوماً) هذا ظرف زمان منصوب لأنه اسم زمان؟ فنقول: هذا اسم زمان منصوب؟ نقول: لا يجوز هذا، لأنه ليس المراد معنى "في" هنا، ليس المراد يخافون في يوم، وإنما المراد يخافون يوماً، كما لو قلت لصاحبك: أحببت يوم قدومك، فلا تقول في إعراب يوم: ظرف، لا، أنت أحببت اليوم نفسه، لا تريد أحببت في يوم قدومك، لا، فلابد أن يكون اسم زمان وأن يكون مضمناً معنى "في".

(دخلت الدار) (سكنت البيت) هل نقول عن الدار ظرف مكان؟ (سكنت) هل نقول ظرف مكان؟ لأنها على معنى (في)؟ نقول: لا، هذان نقول في إعرابهما الدار-البيت: منصوبان على نزع الخافض، لماذا؟ لأن الأصل (دخلت في الدار) (سكنت في البيت) ولكن العرب لكثرة استعمالهم حذفوا حرف الجر، وهذا **موقوف** على السماع مع هذه الأفعال، تقول (سكنت البيت)، (دخلت الدار)، والدليل على ذلك أننا لو أتينا بأفعال أخرى فإنها لا تنصب الدار على الظرفية، لو قلت: (صليت الدار) لا يجوز إلا على معنى (في) (صليت في الدار) لا يجوز إلا أن تأتي بـ(في)، ومثله كلمة البيت، لو قلت: وضعت مكان سكنت وقلت: نمت، هل تقول نمت البيت؟ لا يقال مثل هذا، فنحو (سكنت البيت) و(دخلت الدار) منصوب على نزع الخافض.

الحلقة (١١)

لا نزال في موضوع المفعول فيه، والمسمى ظرفاً، أخذنا في الحلقة الماضية تعريفه، وذكرنا أنه: اسم يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه ويتضمن دائماً معنى (في)، فالذي لا يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه لا يدخل في المفعول فيه، وكذلك الذي لا يتضمن معنى (في) لا يدخل في المفعول فيه ولو كان اسم مكان أو زمان، وذكرنا أبيات ابن مالك رحمه الله في هذه وهو قوله:

والظرف وقت أو مكان ضمناً في باطراد كـ هنا امكث أزمنا

لدي بعض الشواهد والأمثلة على موضوع الظرف حتى يتضح في الذهن أكثر:

- تقول: أذهب إلى عملي صباحاً وأعود ظهراً، فـ صباحاً وظهراً: كل منهما ظرف زمان، تقول في إعرابه صباحاً: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وكذلك ظهراً، وهو هنا قد انطبقت عليه الشروط فهو اسم زمان، وأيضاً تضمن معنى (في)، أذهب إلى عملي في الصباح وأعود في الظهر.

- يقول الله عز وجل: {وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً} فبكرةً: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأصيلا: معطوف على بكرة، أي سبحوه في البكور فهو متضمن اسم زمان ومتضمن معنى (في).

- وتقول: ذهبتُ ليلةَ الجمعة؛ يعني ذهبت في ليلة الجمعة، فـ ليلة: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والجمعة مضاف إليه.

- وتقول: مكثتُ بمكة أسبوعين، أسبوعين: ظرف زمان يعني مكثتُ هذه المدة المحددة في مكة، ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى.

- ويقول الله تعالى: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} الظرف في الآية فَوْقَ، (فوق): ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ويقول عز وجل: {قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا} السري: النهر، تحت: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والكاف في محل جر مضاف إليه، والظرف هو يدل على المكان (تحت) وهو متضمن أيضاً معنى (في)، قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ في هذه الجهة.

وإن كان تضمن ظرف المكان لمعنى (في) ليس كتضمن ظرف الزمان، فظرف الزمان غالباً ما يكون أوضح.

- يقول الله عز وجل: {وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ} الظرف في الآية وراء، ويقال فيه ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والهاء في محل جر مضاف إليه.

- وتقول: اجلس حيث ينتهي بك المجلس، الظرف هو كلمة (حيث) يقال في إعرابه: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب، الظرف حكمه النصب، ولكن قد تبنى بعض الظروف مثل: حيث، ومثل: قبل وبعد في بعض أحوالهما، فالشاهد أن الظرف في هذا المثال (حيث) يقال في إعرابه: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب.

- المثال الآخر: جلس الطلاب مجالس المستمعين، الظرف في هذا المثال: مجالس، ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو متضمن معنى (في) كما هو الشأن في جميع الأمثلة السابقة يعني جلس الطلاب في مجالس المستمعين، هذا مثل الآية: {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ} لأنا ذكرنا أن مما ينصب على الظرفية المكانية ما اتحدت مادته ومادة عامله، مثل هذا المثال.

- المثال الآخر تقول: لدينا كتب جديدة، الظرف هو (لدى) ظرف مكان مثل (عند) وهو منصوب بفتحة مقدرة عند من قال بإعرابه.

- تقول: جلست شرق المسجد، الظرف هو كلمة شرق ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والمسجد مضاف إليه.

- المثال الآخر: يسافر الناس للمناطق السياحية صيفاً، الظرف صيفاً ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، يسافر الناس للمناطق السياحية في الصيف.

- ويقول تعالى {قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} الظرف هو كلمة يوم: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وما بعدها معطوف عليها، بعضَ معطوفة على يوم بـ (أو).

- ويقول الله عز وجل {وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ} الظرف هو لدى، ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة مثل عند.

- المثال الآخر: تفتح المحلات التجارية أبوابها نهاراً وتغلقها ليلاً، الظرف نهاراً يعني في النهار ظرف زمان، وليلاً ظرف أيضاً زمان منصوب، تغلقها في الليل.

- وتقول: سرت ناحية مكة، الظرف: ناحية ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، ومكة مضاف إليه.

- ومن الظروف أيضاً تلقاء يعني جهة وفي كتاب الله عز وجل {وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ} ظرف المكان تلقاء، يقال في إعرابه: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- المثال التالي: وضعت الكتاب موضع الهاتف، يعني أنك وضعت الكتاب في المكان المخصص للهاتف، الظرف هنا موضع ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- تقول: قعدت جنب زيد، الظرف جنب ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ومثله لو قلت: قعدت حذاء زيد، أي محاذياً له، أو قعدت إزاء محمد، أي موازياً له، أو قبالته، كل هذه ظروف مكان.

- وتقول: سرت حواليك، حواليك هذا ظرف مكان.

- وتقول أيضاً: سرت وسط السوق، وسط ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وأيضاً من الظروف ثَمَّ بفتح الثاء وهي تختلف عن ثُمَّ العاطفة.

- مثال ثم الظرفية قولك: وقفت ثَمَّ، أي وقفت هناك، فهو ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وتقول أيضاً: جلست هنا أو جلست هناك، هنا أوهناك اسم إشارة للمكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية.

- وتقول: صه الآن، الآن ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وتقول: سأسافر غداً، يعني في الغد، الظرف هو غداً وفي كتاب الله {وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (٢٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ} الظرف هو كلمة غداً، ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- أيضاً من الظروف (خلال) كما قال الله عز وجل: {فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا} فخلال ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ويقول كعب بن زهير في قصيدته:

بانَتْ سُعادُ فَقَلبي اليومَ مَتْبولُ مُتَيَّـمٌ إثْرَها لم يُفْدَ مَـكْبولُ

وما سعادُ غَداةَ البيْنِ إذ رَحَلوا إلاّ أَغَنُّ غَضيضُ الطّرْفِ مَكْحولُ

الشاهد في قوله: **وما سعادُ غَداةَ البيْنِ،** وأيضاً **إذ رحلوا،** فغداة هذه ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأيضاً **إذ** من

الظروف المبنية، (**إذ**) ظرف زمان بمعنى وقت.

- ومن الظروف أيضاً قولك: أنتظر ريثما يخرج المدير، هذه ريثما ظرف زمان.

- وتقول: خرجت مع زيد، فمع ظرف مكان في هذا المثال منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة، قد تُقطع أحيانا، ولكنها تضاف غالباً، الشاهد قولنا: خرجت مع زيد هنا مع ظرف مكان، وتقول: خرجت مع الصباح، فتكون هنا ظرف زمان.

- مثال آخر: سرت شطر مكة، بمعنى سرت جهة مكة، فـ شطر هنا ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وتقول أيضاً: انتظرتك خارج المسجد أو سأنتظرك داخل المسجد، فـ داخل وخارج أيضاً ظرفا مكان.

- ومن أمثلة الظرف تقول: استأجرت جوار الحرم، فجوار هذا ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- ومن أمثلته قول الله عز وجل: {وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ} فذات ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف واليمين مضاف إليه، وسيأتي إن شاء الله أن بعض ما نُصب على الظرفية في الأمثلة التي أوردناها ليست بأسماء زمان ولا مكان، ولكنها لها صلة بالزمان أو المكان، كأن تكون مثلاً مضافةً إليه، أو كلاً أو بعضاً له كما سيأتي، فـ(ذات) مضافة لليمين لـ(اسم المكان).

- ويقول الله عز وجل {خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا} أبدا ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- وأيضاً من الظروف التي تستعمل ظروف الزمان: (إبَّان) تقول: ألّفت كتابي إبَّان إقامتي في المدينة، إبَّان بمعنى وقت، وأيضاً من الظروف: قديماً وحديثاً، وأقمت بـمكة ردحاً من الزمن أي (مدة).

فهذه ظروف زمان، ولا يمكن حصر الظروف لكثرتها، ولكن كل ما دل على ما كان اسم زمان أو مكان وتضمن معنى (في) فإنه يمكن أن ينصب على الظرفية.

بعد ذلك آتي إلى ذكر بعض الظروف التي تصلح أن تكون ظرف مكان أو زمان بحسب ما تضاف إليه، فهذا الظرف إذا أُضيف إلى زمان فإنه يكون ظرف زمان، أو أضيف إلى مكان فإنه يكون ظرف مكان، فمن ذلك:

- (مع) تقول: ذهبت مع زيد فتكون هنا ظرف مكان، وتقول: خرجت مع الصباح فتكون (مع) هنا ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- (بين) تقول: جلست عند فلان بين المغرب والعشاء هذا ظرف زمان، وتقول: انتظرتك بين المسجد والحديقة هذا ظرف مكان.

- (عند)، الكثير في (بين) تكون للمكان، وكذلك (عند) الكثير فيها أن تكون للمكان، تقول: وقفت عند سور الجامعة ظرف مكان هذا هو الكثير فيها، وقد تستعمل للزمان كما ورد في الحديث (إنما الصبر عند الصدمة الأولى) فهي ظرف زمان.

- من الظروف التي يعربها بعضهم ظرف زمان أو ظرف مكان بحسب ما تضاف إليه (قبل) و(بعد) تقول: سأزورك بعد المغرب هنا ظرف زمان، وتقول: سأذهب بعد الإجازة كذلك ظرف زمان، وتقول: وقفت بعد زيد فتكون ظرف مكان، ومثلها قبل.

الخلاصة: أن الظروف كثيرة، وأن الضابط في معرفة الظرف هو أن يكون دالاً على زمان أو مكان وأن يكون متضمناً لمعنى (في)، سواء كان زمانياً أو مكانياً، فما دل على زمان وتضمن معنى (في) فإنه يُنصب، وما دل على مكان مبهم مثل أسماء الجهات ونحوها أو اتحدت مادته ومادة عامله، فإنه ينصب على الظرفية المكانية إذا كان متضمنا لمعنى (في)، وهذا بخلاف ظروف

المكان المحددة مثل: الجامعة والمسجد والبيت فإن هذه لا تنصب على الظرفية، ومعلوم أن موضوع الظرف موضوع حيوي يحتاج الإنسان إلى مراجعته والنظر فيه حتى يتدرب عليه، لكثرة وروده في النصوص العربية الفصيحة.

الحلقة (١٢)

نحن في موضوع الظرف ومعنا اليوم حديث عن أشياء تنصب على الظرفية وليست بأسماء مكان ولا زمان؛ ولكنها لها صلة بالزمان والمكان، وهو ما يعبر عنه **بالأسماء التي عرضت دلالتها على الزمان والمكان**، فما سنذكره أسماء عرضت دلالتها على الزمان أو المكان، من الأسماء التي تنصب على الظرفية الزمانية والمكانية وليست بأسماء زمان ولا مكان ما يلي:

أولاً: أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان، هو عدد ليس بزمان أو مكان، ولكنه لما مُيِّز بزمان أو مكان صح نصبه على الظرفية.

تقول: سرت عشرين يوماً، فسرت فعل وفاعل وعشرين هذا العدد ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ويوماً تمييز لأن ما بعد الأعداد من ١١ إلى ٩٩ ينصب على التمييز يكون تمييزاً مفرداً منصوباً، إذن عشرين كما ترى عدد ومع ذلك نصب على الظرفية الزمانية لأن تمييزه اسم زمان.

وتقول مثلاً سرت ثلاثين فرسخاً، فرسخ: مقدار معين مثل الكيلو ونحوه، فثلاثين ظرف مكان مع أنه عدد كما نرى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وفرسخاً تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الثاني مما ينصب على الظرفية وليس بزمان ولا مكان: كل أو بعض أو نحوهما مضافة إلى الزمان أو المكان: فكل أو بعض أو نصف أو جميع ونحو هذه العبارات إذا أضيفت إلى الزمان أو المكان فإنها تنصب على الظرفية، مع أن كل كما نرى ليست بظرف زمان أو مكان.

تقول: سرت كل اليوم، فكل ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف واليوم مضاف إليه.

ومثله: سرت بعض اليوم، بعض ظرف زمان.

ومثله: سرت كل الفرسخ، الفرسخ مسافة، فكل ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف، والفرسخ مضاف إليه.

ومثله لو قلت: سرت بعض الفرسخ.

ومثل كل أو بعض ما شابههما، سرت جميع اليوم مما يدل على الكلية أو الجزئية فـ جميع ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة أو نصف اليوم، فنلحظ أن كل أو بعض ليسا بزمان ولا مكان ولكن لهما صلة بالزمان أو المكان في هذا السياق، فقد أُضيفتا إلى الزمان أو المكان، فلذلك صح أن يعربا ظرفين.

وأنبه إلى أن بعضهم يقول في إعرابه نائب عن ظرف الزمان؛ ولا حاجة إلى مثل هذا، وإنما يقول الإنسان ظرف، فكل وبعض يعرب ظرف ولكن ليس هو بزمان ولا مكان، فإعرابه ظرف بحسب ما مُيز به أو أضيف إليه فقط تقول ظرف مكان أو ظرف زمان.

الثالث مما ينصب على الظرفية: ما كان صفةً لزمان أو مكان ثم حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأُعربت بإعرابه.

كقولك: جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، فأصل العبارة: جلست زمناً طويلاً من الدهر مكاناً شرقي الدار، ودلنا على أن المحذوف في الأول زمن عبارة من الدهر دلت على أن المحذوف زمن، ودلنا على أن المحذوف في الثاني مكاناً هو ذكر الدار التي تدل على المكان، أصل كلمة طويلاً الأصل في المثال: جلست زمناً، زمناً هذا ظرف وطويلاً صفة لهذا الظرف، وكذلك

مكاناً شرقي الدار؛ فمكاناً ظرف وشرقيَ صفة، والمنصوب يقع صفة، شرقي صفة للمكان، فحُذِف الموصوف وهو زمناً وحذف الموصوف في الثاني وهو مكاناً ثم أُقيمت الصفة مقامه وهي طويلاً في الأول وشرقي في الثاني وأُعربت بإعرابه، أُعربت بإعراب ذلك المحذوف، فنقول: جلست طويلاً من الدهر شرقي الدار، طويلاً ظرف زمان منصوب، مع أنه كما نرى ليس بزمان ولا مكان، ومثله: شرقي الدار ظرف مكان منصوب مع أنه في الأصل صفة لهذا المكان أنه شرقي.

وجُعِل منه قول الله عز وجل {وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً} فقليلاً ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة مع أنه ليس بزمان ولا مكان، ولكنه كان صفة لزمان فحُذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأُعربت بإعرابه، وتقدير الكلام: ومن كفر فأمتعه زمناً قليلاً، فقليلاً ظرف زمان.

الرابع من الأشياء التي تنصب على الظرفية وليست بزمان ولا مكان: ما كان مخفوضاً أي مجروراً -الخفض والجر مصطلحان لشيء واحد- **ما كان مخفوضاً بإضافة زمان أو مكان، ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه وأُعرب بإعرابه.**

تقول: جئتك صلاة العصر، نقول في الإعراب صلاة ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف والعصر مضاف إليه، أصل المثال: جئتك وقت صلاة العصر، فحُذف المضاف، يعني في الأصل أن صلاة كانت مخفوضة بإضافة الزمان إليها، صلاة كانت مجرورة بإضافة كلمة وقت إليها، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه، أُعرب بإعراب ذلك المحذوف، فنعرب حينئذ صلاة: ظرف مع أنها ليست بزمان ولا مكان، بل هي اسم مصدر ومع ذلك نعربها ظرف زمان، جئتك صلاة العصر، صلاة ظرف زمان.

ومثله: آتيك قدوم الحاج، الأصل: آتيك وقت قدوم الحاج، فحذف المضاف الزمان المضاف وهو كلمة وقت وأُنيب عنه المضاف إليه وأعرب بإعرابه، يعني لم يبق المضاف إليه على جره بل نصب على الظرفية، فنقول في إعراب قدوم: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة والحاج مضاف إليه.

وتقول: أنتظرك حَلْب ناقةٍ، يعني انتظرك مدة حَلْب ناقة، في الأصل مدة ظرف وأُضيفت إلى ما بعدها وهي كلمة حلب، ثم حُذف المضاف وهو الزمان (مدة) ووضع المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه، فنعرب في هذا المثال حلب: ظرف زمان مع أنه ليس باسم زمان ولا مكان وإنما هو مصدر للفعل حَلَب.

وتقول أيضاً: أنتظرك نحر جزورٍ؛ يعني أنتظرك وقت أو مدة نحر جزور، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه.

ومثله قولك: آتيك طلوع الشمس، الأصل: آتيك وقت طلوع الشمس، فتعرب طلوع: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

وهذا المحذوف غالباً ما يكون مصدراً ويكون معيناً لوقت أو مقدار، لو تأملنا جميع الأمثلة السابقة تجد وقت أو مدة أو مقدار، أنتظرك نحر جزور، يعني مقدار نحر جزور، فالغالب في هذا المحذوف أن يكون مصدرا ويكون أيضاً معيناً لوقت أو مقدار، هذه الأمثلة كما ترى المحذوف فيها كلها زمان.

وقد يكون المحذوف مكاناً، وهو قليل كقولك: جلست قرب زيد، قرب هذا مصدر، والأصل جلست مكان قرب زيد، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه وأعرب بإعرابه، المحذوف هنا اسم مكان وهو أقل من حذف اسم الزمان، قال ابن مالك في هذه المسألة:

وقد ينوب عن مكانٍ مصدرُ وذاك في ظرف الزمانِ يكثرُ

فالكثرة في ظرف الزمان، وظرف المكان قليل يُشعر بذلك قوله و قد ينوب وهذا يدل على التقليل.

أخيراً هناك بعض الألفاظ الجارية يعبرون عنها بالجارية مجرى الزمان ألفاظ مسموعة يجرونها في الإعراب مجرى الزمان وليست بزمان ولا مكان ولم تضف إلى زمان ولم تميز بزمان ولم يضف إليها زمان، فهذه أجروها مجرى الزمان خاصة، لم يجروها مجرى المكان، وهي يوقف فيها على السماع عن العرب، يعبرون عنها بالألفاظ التي جرت مجرى الزمان.

ومنها: العبارة الأولى: **أحقاً** أنك ذاهب، فحقاً: عند بعضهم يعربها ظرف زمان، وكما ترون هي مصدر وليست بزمان ولا مكان، وبعضهم يعربها منصوبة على المفعولية المطلقة.

العبارة الثانية: **غيرَ** شك، فغير تعرب ظرف زمان.

العبارة الثالثة: **جهدَ** رأيي كذلك جهد تعرب ظرف زمان.

العبارة الرابعة: ظناً مني أنك قائم، وكذلك ظناً تعرب ظرف زمان مع أنها ليست ظرف زمان ولا مكان ولكنهم أجروها مجرى الزمان والمكان، والسبب أنها متضمنة لمعنى في، قالوا: أحقاً يعني أفي حق، دلهم على هذا التقدير ورود بعض الشواهد دخلت فيها (في) الجارّة كما في قول الشاعر:

أ في حقٍ مواساتي أخاكُم بمالي ثم يظلمني السليس

وقول الآخر:

أ في الحق أني مغرم بك هائم وأنك لا خل هواك ولا خمر

فدخول في قالوا هي متضمنة معنى في كما نرى أنها ليست بزمان ولا مكان.

نورد خلاصة ما سبق: أن هناك أسماء تنصب على الظرفية وليست بزمان ولا مكان ولكنها عرضت دلالتها على الزمان والمكان، فمنها أسماء العدد المميزة بالزمان أو المكان، ومنها كل أو بعض أو نحوهما إذا أُضيفت للزمان أو المكان، ومنها ما كانت صفة لزمان أو مكان ثم حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأُعربت بإعرابه، ومنها ما كان محفوضاً أي مجروراً بإضافة زمان أو مكان ثم حذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه وأُعرب بإعرابه مثل: جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج ونحو ذلك.

من الأمثلة والشواهد لما أوردناه -هذه أمثلة لما أُعرب ظرفاً وليس بزمان ولا مكان وإنما عرضت دلالته على أحدهما- من ذلك:

- قول الله عز وجل {وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ} فكل هنا ظرف مكان؛ وذلك لأنه أُضيف لمرصد وهي اسم مكان، مكان الرصد، فكل ظرف وهو مضاف ورصد مضاف إليه.
- وقوله تعالى: {مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ} فغير هذه أيضاً ظرف زمان لأنها صفة لزمان محذوف ما لَبِثُوا وقتاً -مثلا- غير ساعة، فحذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه وأُعربت إعرابه.
- ومثله أيضاً قولهم: وجه النهار، فوجه ظرف زمان لأنه مضاف إلى الزمان.
- ومثله: {وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ} فذات ظرف مكان لأنه مضاف إلى اسم المكان.
- ومثله قولك: أقمت هذه السنة بمكة فهذه اسم إشارة ظرف زمان.
- وكذلك قولك: سأسافر هذا العام إلى المدينة، فهذا: ظرف زمان لأنه أُبدل منه زمان السنة والعام.
- ومثله قول الله: {فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً} فأربعين هذا ظرف زمان مع أنه عدد لأنه مُيِّز بزمان، مُيِّز بسنة وهي

زمان وإعرابها تمييز.

- ومثله قول الله عز وجل {فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ} ألف ظرف زمان.

- وقولك: خرجت شروق الشمس، شروق: ظرف زمان مع أنه كما نرى مصدر ولكنه كان مضافاً إليه، الأصل: خرجت وقت شروق الشمس، فحذف الوقت وأقيم المضاف إليه مقامه وأُعرب بإعرابه.

- ومثله: أنام خفوق النجم، خفوق ظرف زمان.

- ومثله: {وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ} أَدْبَارَ: ظرف زمان.

- وقولك: مكثت عنده طرفة عين، طرفة: ظرف زمان.

الحلقة (١٣)

لدينا اليوم حديث عن ناصب الظرف، **ما الذي ينصب الظرف؟ ما الذي يعمل النصب فيه؟**

لكل منصوب ناصب، فالمفعول به مثلا ينصبه الفعل، فإذا قلت: أكرمتُ محمداً، فالناصب لمحمد الفعل أكرم، الفعل المضارع المنصوب إذا قلت: لن أتأخرَ عن عملي، أتأخرَ: منصوب بـ لن.

كذلك المفعول فيه ما الذي ينصبه؟ نعلم أن حكم الظرف النصب، الظرف منصوب **فما الذي نصبه؟**

هناك عدة أشياء تنصب الظرف وهي:

أولا: الفعل، وهو كثير في الأمثلة التي نوردها، فإذا قلت: صمت يومَ الخميس، يوم: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الناصب له الفعل صام، يسمون هذا الفعل صام العامل، يعني الذي عمل النصب الذي عمل التأثير.

وإذا قلت: سأسافر غداً، فـ غداً: ظرف زمان منصوب والناصب له الفعل أسافر، فالفعل هو الناصب في هذين المثالين بل في أكثر الأمثلة.

الثاني: الوصف، ونقصد بالوصف اسم الفاعل أو اسم المفعول مثلاً، فقد يُنصب الظرف باسم الفاعل تقول: خالدٌ جالسٌ أمامَ الدار، أمام: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الناصب له ما هو؟ ما عندي فعل الآن في هذا المثال: خالدٌ جالسٌ، جالس اسم، الناصب له الوصف جالس، لأن جالس شبيه بالفعل، اسم ولكنه شبيه بالفعل، فالاسم الذي يشبه الفعل ويقصدون به اسم الفاعل أو اسم المفعول فإنه ينصب الظرف كذلك.

وفي كتاب الله عز وجل: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً} صبحا: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والناصب له اسم الفاعل المغيرات، مغير اسم فاعل وهذا جمع له.

كذلك اسم المفعول قد ينصب الظرف كقولك: زيدٌ مطروحٌ أرضاً، فأرضاً: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة والناصب له كلمة مطروح وهو اسم مفعول.

أنبه هنا إلى جزئية وهي كيف نعرف اسم الفاعل؟ كيف نعرف اسم المفعول؟ أُذَكِّر بها بإيجاز:

اسم الفاعل من الثلاثي **يصاغ على وزن فاعل** فتقول: في ضرب ضارب، وكتب كاتب، وجلس جالس.

ومن غير الثلاثي **على زِنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر.** فتقول: إذا أردنا اسم الفاعل من أعطى وهو رباعي نأتي بمضارعه يُعطي، ثم نُبدل حرف المضارعة الياء الأولى ميماً مضمومة مُعطي، ونكسر ما قبل الآخر مُعطِي، أكرمَ يكرمُ مُكرِم، هذا اسم الفاعل مُعطِي ومُكرِم و مُنطلِق.

واسم المفعول يصاغ من الثلاثي **على وزن مفعول** مثل مضروب، محبوب، مسموع.

ومن غير الثلاثي **يكون على زنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر** مثلا: أعطى يُعطِي مُعطَى، أكرم يُكرم مُكرَم، انطلق ينطلق مُنطلَقٌ به.

الثالث: اسم الفعل، وهذا شيء غير اسم الفاعل وهو ما دل على معنى الفعل ولم يقبل علاماته، يدل على معنى الفعل ولكن لا يقبل علامات الفعل التي حددت، فلا يقبل لم، ولا يقبل تاء الفاعل، أو تاء التأنيث، من العلامات التي ذكرت في أول الكتاب في بيان علامات الفعل وعلامات الاسم.

إذن اسم الفعل من الأشياء التي تنصب الظرف، وتعريفه: هو ما دل على معنى الفعل ولم يقبل علاماته مثل: صه، شتان، أُف، أَوّه، هيهات، فهذه تدل على معنى الفعل، أف بمعنى أتضجر، وأَوّه بمعنى أتوجع، وهيهات بمعنى بَعُد، وشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت، فتدل على معاني الفعل ولكنها لا تقبل علامات الفعل.

من أمثلة نصب اسم الفعل للظرف قولك: صه ساعةً، ساعة: ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الناصب له اسم الفعل صه.

الرابع: المصدر، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل كتب يكتب كتابةً، جلس يجلس جلوساً، فجلوس وكتابة مصدر، مما ينصب الظرف المصدر كقولك: إنشادك الشعرَ أمامَ الحضور رائعٌ، كما ترى لا يوجد فعل في هذا المثال حتى نقول أن الناصب الفعل، فالناصب لكلمة أمام المصدر إنشاد، أنشد ينشدُ إنشاداً هو الناصب.

وكقوله عز وجل: {وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ} يومَ: ظرف زمان منصوب والناصب له كلمة الوزن مصدر.

ومن أمثلة النصب بالمصدر قولك: صومك يوماً تؤجر عليه، فيوماً: ظرف زمان والناصب له المصدر صوم.

وكقوله عز وجل: {تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ} فيوم: ظرف زمان والناصب له المصدر تحية.

إذاً هذه الأشياء التي تنصب الظرف **الفعل والوصف واسم الفعل والمصدر**.

ابن مالك رحمه الله قال في بداية باب الظرف في باب المفعول فيه:

الظرف وقت أو مكان ضمنا في باطراد كـ هنا امكث أزمنا

فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان وإلا فانـوه مقــدرا

انصبه بالواقع فيه، أي انصب الظرف بالواقع فيه، إذا قلت: صمت يوم الخميس، الواقع في يوم الخميس الصوم فانصبه بالفعل المشتق من الواقع في هذا الظرف، الواقع في يوم الخميس هو الصوم انصبه بفعل هذا المصدر.

مسألة أخرى وتقسيم آخر: هذا الناصب الذي ينصب الظرف له من حيث الذكر والحذف ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مذكورا وهذا هو الأصل، امكث هنا أزمنا -مثال ابن مالك- فالناصب لـ هنا –المكان- أو أزمنا – الزمان- الناصب: امكث وهو المذكور.

وتقول: تنزهت يومَ الجمعة، كذلك الناصب لـ يوم: الفعل وهو مذكور، وهذا هو الأصل، والأمثلة التي أوردناها في ناصب الظرف جميعها صالحة فالناصب فيها مذكور.

الحالة الثانية: أن يكون الناصب محذوفاً جوازاً، كأن يقول لك شخصاً: **متى صمتَ؟** فتجيبه: يومَ الاثنين، **أين الناصب؟** الناصب محذوف على سبيل الجواز، التقدير: صمتُ يومَ الاثنين، فهذا مثال لحذف الناصب جوازاً، فإذا دل عليه دليل أو عُلِم من سياقٍ حالي أو مقالي فحينئذ يجوز حذفه ولا حرج إذا دل عليه دليل.

الحالة الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في مسائل، منها:

المسألة الأولى: أن يقع الظرف صفةً، كما يقع المفرد صفة، وتقع الجملة صفة، كذلك يقع الظرف صفةً، وذلك إذا وقع بعد نكرة، تقول: مررت بطائرٍ فوقَ غصن، الظرف فوق، ووقع صفة، تعربه ظرف مكان منصوب وهو صفة.

والحقيقة يا أخي الكريم أن الصفة متعلقه المحذوف، الصفة ليست هي كلمة فوق وإنما هي المحذوفة التي ارتبطت بها كلمة فوق، والتقدير: مررت بطائر مستقرٍ فوق غصن، فالصفة كلمة مستقر المحذوفة، طائر مستقر، صفة لطائر، ما الناصب للظرف فوق؟ ما الذي نصبه؟ الناصب له مستقر ومستقر كما ترى اسم فاعل وهذا الناصب محذوف وجوباً، فإذا وقع الظرف صفة -وهذا قولهم: إذا وقع الظرف صفة يقولونه تجوزا وإلا فالصفة هي متعلقه المحذوف- كما يقولون: زيدٌ عندك، عندك: خبر، والخبر هو متعلق الظرف يعني زيدٌ مستقرٌ عندك، فمستقر هو الخبر، كما قال ابن مالك رحمه الله:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

فإذا وقع الظرف صفة -والصفة كما قلنا متعلق بالمحذوف- فإن ناصبه محذوف وجوباً مثل: مررت بطائر فوق غصن.

المسألة الثانية: أن يقع الظرف صلة -يعني صلة للموصول- نحو: رأيت الذي عندك، الظرف عند: ظرف مكان وقع صلة للموصول، الاسم الموصول: الذي، وعند وقع صلة له، أين الناصب لعند؟؟ الناصب محذوف وجوباً، التقدير: رأيت الذي استقر عندك، ونقدر **بعد الصلة خاصة نقدر فعلا** استقر ولا نقدر مستقر، في الخبر ممكن نقول: زيدٌ مستقرٌ عندك أو زيدٌ استقر عندك.

وكذلك: مررت بطائر استقر فوق غصن، أو مستقر فوق غصن، **لكن في الصلة خاصة لا بد أن نقدر فعلا لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة،** (وجملة أو شبهها الذي وُصل).

رأيت الذي استقر عندك، الناصب لعند: الفعل استقر وهو محذوف وجوباً، والكاف في عندك مضاف إليه.

المسألة الثالثة: أن يقع الظرف حالاً نحو: رأيت الهلال بين السحاب، فـ بين: يقولون عنها تجوزاً أنها حال وذلك إذا وقعت بعد المعرفة، لاحظ؛ أعربنا فوق في الموضع الأول: مررت بطائر فوق غصن أعربناها صفة لأنها وقعت بعد نكرة، وأعربنا بين -هذا الظرف- أعربناه حالاً لأنه وقع بعد معرفة رأيت الهلال بين السحاب.

والواقع كما قلنا أن الحال متعلق الظرف المحذوف، يعني التقدير: رأيت الهلال كائناً أو مستقراً بين السحاب، فكائن أو مستقر هو الحال.

الشاهد: أين ناصب الظرف بين؟؟ رأيت الهلال بين السحاب أين ناصبه؟ نقول ناصبه محذوف وجوبا وهو اسم الفاعل كائناً أو مستقراً.

المسألة الرابعة: أن يقع الظرف خبراً نحو: زيدٌ عندك، زيدٌ: مبتدأ، وعند: ظرف مكان كما ترى.

أين خبر المبتدأ؟ محذوف تقديره مستقر، تقول: زيدٌ مستقرٌ عندك، **أين الناصب للظرف عند؟** لا بد له من ناصب، نقول: الناصب محذوف وجوباً، وتقديره مستقرٌ أو كائنٌ، فإذا وقع الظرف خبراً فإن ناصبه محذوف وجوباً.

وهناك مسألتان أخريان ذكرهما في الكتاب يعني قد لا يكثران كثرة هذه المواضع.

خلاصة المسألة التي معنا: أن ناصب الظرف من حيث الذكر والحذف له ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن يكون مذكوراً وهذا هو الأصل: يكون موجوداً عندنا، الحالة الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً وذلك إذا دل عليه دليل كما لو قيل مثلا: متى صمت؟ فقلت: يومَ الخميس، الحالة الثالثة: أن يكون محذوفا وجوبا وذلك في مسائل: المسألة الأولى: أن يقع الظرف صفة أو صلة أو حالاً أو خبراً.

لو أخذنا تطبيقا على ما سبق:

فقلنا: **ما حكم حذف العامل في الظرف فيما يأتي مع بيان السبب؟ هل حذفه جائز أو واجب؟ ثم نبين السبب.**

يقول الله عز وجل {وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ} أسفل: ظرف، **أين ناصبه؟** ناصبه محذوف، **ما حكم حذف هذا الناصب؟**

نقول: حُذف ناصبه وجوبا والسبب: لأن الظرف وقع خبرا، تقديره: والركب مستقر أسفل منكم.

وتقول: لنا اجتماعٌ يومَ الخميس، يوم: ناصبه محذوف وجوباً، لنا اجتماعٌ كائن يومَ الخميس، ناصبه محذوف وجوبا، والسبب: لأن الظرف وقع صفة.

وتقول: وقف الخطيب فوق المنبر، فالناصب لفوق محذوف وجوباً، والسبب: لأن الظرف وقع حالاً، يعني وقف الخطيب كائناً فوق المنبر.

وتقول: جوابا لمن قال لك: **كم سرتَ؟** فتقول: فرسخين، الناصب هنا محذوف جوازاً، والسبب: لأنك تستطيع أن تقول: سرت فرسخين فتظهر هذا الناصب.

الحلقة (١٤)

لا نزال في موضوع الظرف المفعول فيه، لدينا مسألة وهي:

ما الذي يقبل النصب على الظرفية، أو يصلح للنصب على الظرفية من أسماء الزمان والمكان؟ هل كل اسم زمان أو مكان يقبل النصب على الظرفية؟

هل يمكن أن أنصب كلمة يوم، أنصب كلمة أسبوع أنصب كلمة شهر، مثله المكان؛ هل يمكن أن أنصب كلمة أمام وأنصب كلمة المدرسة وأنصب كلمة المسجد و أنصب البيت أنصبها على الظرفية ونحو ذلك؟

والجواب بإيجاز قبل أن ندخل في تفصيله أو عرض موجز:

بالنسبة لأسماء الزمان فكلها تقبل النصب على الظرفية، الأمر فيها واسع كلها تقبل النصب على الظرفية.

وأما أسماء المكان فالأمر فيها أضيق، فلا يقبل النصب على الظرفية منها إلا أسماء محددة، سيأتي إن شاء الله تعالى بيانها.

إذًا لكي نجيب على هذا السؤال نحتاج إلى تفصيل: أسماء الزمان لها حديث، وأسماء المكان لها حديث، فنقول:

أسماء الزمان كلها صالحة للنصب، أو للانتصاب على الظرفية، سواء في ذلك **مبهمها** كحين، ومدة، الذي لا يدل على مدة معينة، زمن، وقت، دهر، هذه تقبل النصب على الظرفية.

أو **مختصها** وهو مثل: اليوم، يوم الخميس، أو يوماً طويلاً كذلك يقبل النصب على الظرفية، المختص: يعني بأن يكون محدداً، اليوم معرف بأل، أو يوم الخميس معرف بالإضافة، أو يوما طويلاً خُص بوصف، فحينئذ كذلك يقبل النصب على الظرفية.

أو كان اسم الزمان **معدوداً** مثلا تقول: يومين، جلست في مكة مثلاً أسبوعين أو مثلاً جلست في البلد الفلاني يومين، فيومين أو أسبوعين، دهراً، زمن، اليوم، يوم الخميس، كلها تقبل النصب على الظرفية، **المبهم، المختص بإضافة** أو **وصف** أو **تعريف،** أو **المعدود،** فأسماء الزمان كلها تقبل النصب على الظرفية، ومثل: المختص أسماء الشهور تقبل النصب على الظرفية.

أما بالنسبة لأسماء المكان: أسماء المكان الصالح للنصب على الظرفية منها شيئان فقط :

الأول: المبهم والمراد بالمبهم: هو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، يعني ما يعرف إلا بغيره بإضافته مثلا إلى غيره أو نحو ذلك، المبهم يشمل شيئين:

أ- أسماء الجهات، مثل: أمام، وراء، فوق، تحت، يمين، يسار، أسفل، قدام، ونحو هذه، أسماء الجهات كلها تقبل النصب على

الظرفية، فهي مبهمة، سميت أسماء الجهات مبهمة لأن الأمام بالنسبة لك هو وراء بالنسبة لغيرك، وأيضا يمكن أن يطلقَ الأمام يعني على ما يبعد عنك بمسافات طويلة، فما كان من تلقاء وجهك يسمى أمام، فلذلك سميت هذه ألفاظ مبهمة، إذن الذي يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه، ويشمل شيئين:

أ- أسماء الجهات، وكذلك يدخل ما شابهها في الشياع وعدم التحديد مثل: ناحية وجانب وتلقاء وإزاء وحذاء كل هذه الأسماء تدخل فيما يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان.

ب- أسماء المقادير، مثل: ميل وفرسخ وبريد من أسماء المسافات مثل الكيلو ونحوها، فهذه تقبل النصب على الظرفية، سرتُ فرسخاً، **كيف؟** دخل هذا في أسماء المكان؟ كأنك سرت في هذه المسافة سرت فرسخاً أو بريداً، كأنك سرت فيه هذه المسافة هو مضمن معنى في.

الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله، تقول: ذهبتُ مذهبَ زيدٍ، يعني المكان الذي ذهب إليه أو فيه، فمذهب اسم مكان وقد اتحدت مادته مع مادة عامله يعني مع مادة الناصب له، الناصب له: ذهب، مادتهما الحروف الأصلية لهما واحدة.

وتقول: قعدت مقعد عمروٍ، وجلست مجلس عليٍّ، فكل من مقعد ومجلس منصوبة على الظرفية المكانية.

وفي كتاب الله: {وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً} فمقاعد ظرف مكان منصوب وعلى نصبه الفتحة، وتقول: قم مقام محمد.

ماذا لو اختلفت مادته عن مادة عامله؟

نقول: الأصل إذا اختلفت مادته عن مادة عامله فإنه حينئذ لا يكون منصوباً على الظرفية.

سُمع عند العرب بعض العبارات التي نُصبت على الظرفية مع اختلاف الظرف في المادة عن عامله.

قالوا: هو مني مقعدَ القابلة، يعني في القرب، والقابلة: التي تقوم بتوليد النساء.

وقالوا: هو مني مزجرَ الكلب، في البعد أو في التوسط.

وقالوا: هو مني مناطَ الثريا، في البعد، نُصبت مقعدَ و مزجرَ ومناطَ نصبت على الظرفية، مع أن الناصب لها محذوف وجوباً.

وتقدير الكلام -وأخذنا بالأمس أن من مواضع حذف الناصب في الظرف إذا وقع خبراً- فقولنا: هو مني مقعد القابلة يعني هو مستقرٌ مني مقعد القابلة، فمستقر هو الخبر وهو الذي نصب الظرف، ولفظ مستقر يختلف عن لفظ مقعد ولفظ مزجر ولفظ مناط، فهذا مما يحفظ ولا يقاس عليه.

ابن مالك رحمه الله ذكر هذه المسألة؛ وهي أن أسماء الزمان جميعها تقبل النصب على الظرفية، وأن أسماء المكان لا يقبل منها النصب على الظرفية إلا المبهم وما اتحدت مادته مع مادة عامله، فقال عليه رحمة الله:

وكـلّ وقتٍ قابلٌ ذاك ومـا يقبلـه المكـان إلا مبهـما

نـحوُ الجهات والمقـادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

فقال المبهم **كل وقت قابل ذاك،** المبهم المختص، المعدود، **وما يقبله المكان:** ما يقبل النصب من المكان إلا المبهم، المبهم مثل ماذا؟ قال: **مثل الجهات والمقادير،** والشيء الآخر الذي يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان: **ما صيغ من الفعل** مثل **مرمى من رمى.**

نأتي إلى خلاصة المسألة: وهي أن أسماء الزمان كلها تقبل النصب على الظرفية، وأما المكان فلا يقبل منها إلا المبهم؛ وهو أسماء الجهات وأسماء المقادير، والشيء الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله.

مسألة: الظروف من حيث التصرف وعدمه

هل كلمة يوم اسم زمان دائما تكون منصوبة على الظرفية دائما؟ أو تخرج عن الظرفية فتقع في مواقع أخرى؟ كلمة صباح في كل موطن تكون منصوبة على الظرفية؟ أو تخرج إلى أوضاع أخرى، فتعرب إعراب آخر؟ هذه هي المسألة

الظروف -أي ظروف الزمان وظروف المكان- من حيث التصرف وعدمه نوعان:

النوع الأول: الظرف المتصرف، ما المراد بها؟

قالوا: في تعريفه: هو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يُستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، يخرج عن الظرفية، إذا تضمن معنى **في** فإنه حينئذ يكون ظرفاً، وإذا لم يتضمن معنى **في** فإنه يعرب حسب موقعه، وهذا يحصل لعدد من الظروف:

فمن ذلك **يوم**، يقولون إنه ظرف متصرف، فإذا تضمن معنى **في** نصب على الظرفية.

تقول مثلا: ذهبت اليومَ إلى الجامعة، فالذهاب في اليوم، فالظرف تضمن معنى في.

وأقمتُ شهراً بمكةَ، أي أقمت في هذه المدة في مكة، فالشهر هو ظرف للإقامة.

اليوم إذا تضمن معنى في نُصب على الظرفية، قد يخرج أحيانا عن الظرفية، لا يكون ملازما للنصب على الظرفية:

- فقد يأتي مبتدأً كأن تقول: اليومُ يومٌ مبارك، اليوم: هذه مبتدأ خرجت عن الظرفية، أنت لا تريد (في اليوم) وإنما تريد بـاليوم اليوم نفسه، اليوم هذه ليست منصوبة على الظرفية، بل هي مبتدأ.

- وقد يقع لفظ اليوم خبراً كما في المثال السابق هذا، اليومُ يومٌ مبارك، فاليوم الأولى مبتدأ، ويومٌ الثانية خبر، ومبارك: صفة.

- وقد تقع كلمة يوم مفعولاً به كأن تقول: أحببت يومَ قدومك، فيوم: مفعولا به لأنه لم يتضمن اسم الزمان هنا معنى "في" أنت لا تريد أحببت (في يوم) قدومك، بل تريد أحببت اليوم الذي قدمت فيه يعني اليوم نفسه، فتخرج عن الظرفية إلى الابتداء أو الخبرية أو المفعول به.

- وقد تقع مضافا إليها تقول: سرتُ نصفَ اليومِ، فاليوم مضاف إليه.

ومثلها كلمة: **ليلة** ليست ملازمة للنصب على الظرفية، تقول: سهرت ليلة، السهر في هذه الليلة، فالليلة ظرف للسهر، سهرت ليلة حتى الصباح، وقد تُخرجها عن الظرفية فتقول مثلا: ليلةُ القدر ليلةٌ مباركة، ليلة الأولى: مبتدأ، وليلةٌ الثانية خبر، فأخرجتهما عن الظرفية وتقول: إنَّ ليلة القدر ليلةٌ مباركة جعلتها اسم لـ(إن) وخبراً كذلك.

ومثله كلمة: **صباح** ليست ملازمة للنصب على الظرفية، فتقول: طاب صباحك، وصباحك سعيدٌ.

إذن هناك بعض الظروف تكون متصرفة تفارق الظرفية تخرج عن الظرفية إلى حالةٍ ليست شبيهةً بالظرفية، تخرج إلى الابتداء، إلى الخبرية، إلى الفاعلية، إلى المفعولية، ونحو ذلك وإلى الإضافة.

النوع الثاني: الظرف غير المتصرف وهي نوعان:

أ- ما لا يفارق الظرفية أصلا أبداً ولا يخرج منها ولا شبرا ولا يتجاوز الظرفية أبدا:

وذلك مثل: **قط**، تقول: ما فعلته **قطُ** وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، ما فعلته في هذه المدة السابقة، هذا ما يخرج عن الظرفية أبداً، فهو بهذا اللفظ، ولا تقول: لا أفعله قط، لأنها لاستغراق ما مضـى من الزمان.

ومثلها **عَوْضُ** ظرف للزمان المستقبل وقد يكون استخدامه كثيرا ولكنه ورد في بعض الأشعار والشواهد تقول: لا أفعله عَوْضُ، يعني في الزمان المستقبل، فهذه لا تخرج عن الظرفية.

ب- ما لا يخرج عن الظرفية إلا بدخول الجار عليه وهو (مِن) خاصة، فهو لا يخرج بعيدا عن الظرفية، يخرج من الظرفية إلى الجر بالحرف "من" والجار والمجرور معروف أنهما أخوان، ولذلك يشتركان في كثير من الأحيان، يقولون: إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فحكمه كذا أو يجوز فيه كذا، فهذا الذي لا يخرج من الظرفية إلا إلى الجر بـ"من" فقط يطلق عليه ظرف غير متصرف.

ومن هذه الظروف التي لا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن **قبل** و**بعد** و**لدن** و**عند**.

عند تقول: جلستُ عندَ زيدٍ، ظرف مكان، ما نستطيع أن نأتي بـعند مبتدأ أو خبراً لكن يمكن أن نجره بالحرف، وتقول: أتيت **من** عندِ زيدٍ، قال الله تعالى: {وَلَوْ كَانَ **مِنْ** عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً}.

ومثلها **قبل**: أتيت قبل العصر منصوب على الظرفية، وأتيت **من** قبلِ العصر، وانتظرتك **من** قبلِ العصر، فلا تخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بمن.

خلاصة ما سبق: الظروف من حيث التصرف وعدمه نوعان:

الأول: **متصرف** وهو ما يفارق الظرفية إلى حالةٍ لا تشبهها كأن يُستعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً مفعولاً أو مضافاً إليه، مثل كلمة يوم مثل كلمة ليلة مثل كلمة صباح وأيضاً غيرها من الظروف.

الثاني: **غير متصرف** وهو نوعان:

ما لا يفارق الظرفية أصلا كقطُ وعوضُ.

ما لا يخرج عن الظرفية إلا إلى الجر بـ"من" فقط، فيُحكم عليه بعدم التصرف لأن الجار والمجرور أخوان.

قال ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة:

وما يُرى ظرفا وغير ظرفِ فذاك ذو تصرّفٍ في العرفِ

الذي يُرى ظرفاً ويُرى غير ظرف هذا يسمى متصرف

وغير ذي التصرّف الذي لزم ظرفيّةً أو شبهها من الكلم

غير ذي التصرف الذي لزم ظرفية أو ما شابه الظرفية كالجر بـ"من".

الحلقة (١٥)

أخذنا في الحلقة الماضية موضوع الظروف المتصرفة والظروف غير المتصرفة، وأودُ أن أذكرَ بعض الأمثلة على الظروف غير المتصرفة، يعني التي لا تأتي إلا ظرفاً، **فمن الظروف التي لا تكون إلا ظرفاً لا تتصرف**:

-الظروف الغير المتصرف يعني إما أن تكون ظرفاً وبعضها يخرج إلى الظرفية إلى الجر بالحرف لكنها لا تقع في مواقع كثيرة كالابتداء والخبر ونحو ذلك-

من الظروف غير المتصرفة **أين**، ومنها **أنّى**، ومنها **ثَمَّ**، ومنها **هنا**، ومنها **لدى**، و**حيث**، و**حول**، و**حوالي**، و**متى**، و**أيانَ**، و**إذا**، و**لما الحينية** التي بمعنى حين، و**ذات مساء**، و**بين**، و**بينما**، هذه ظروف غير متصرفة.

من الشواهد على تصرف كلمة **يوم** وخروجها عن الظرفية

- قوله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} هنا جاءت ظرفاً، إكمال الدين في هذا اليوم.

- ويقول الله تعالى: {هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} يوم وقعت خبراً هذا دليلٌ على تصرفها ويقول عز من قائل: {إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً} فيوماً هنا: مفعولاً به لأن المراد أنهم يخافون اليوم نفسه.

- ويقول عز من قائل: {قَالَ أَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ} فجرت بإلى.

وهناك تقسيم للظروف من حيث البناء والإعراب وهو ثلاثة أقسام:

القسم الأول: معرب، مثل: كلمة **يوم** فهي معربة يتغير آخرها بتغير العوامل الداخلة عليها.

القسم الثاني: مبني فبعض الظروف مبنية مثل: **حيث** تدخل عليها **من** وهي ملازمة للضم تقول: {وَمِنْ **حَيْثُ** خَرَجْتَ} مثل **أمسِ** مبني على الكسر.

القسم الثالث: ما يعرب ويبنى مثل: **قبل وبعد**، فإنها تعرب في بعض الأحوال وتبنى في أحوال أخرى، هذا ما يتعلق بالظروف وهو نهاية الحديث عن الظرف.

المفعول معه

بعد ذلك نأتي إلى الخامس من المفاعيل وهو **المفعول معه**، فكرة المفعول معه الموجزة المبسطة الميسرة: أن يأتي اسمٌ منصوب بعد واوٍ بمعنى "مع" وتُسبق هذه الواو تسبق بجملة إما اسمية أو فعلية.

المفعول معه يعني كقولك: سرتُ **و**الحائطَ، الحائط هذا الاسم يسمونه مفعول معه.

ونلحظ أن هناك اسماً وقع بعد **واو** بمعنى **مع**: سرتُ **مع** الحائط، وسبقت **الواو** بجملة سرتُ فعل وفاعل.

ما المعنى في المفعول معه؟

يعني أن سيرك بمعية الحائط معنى بمصاحبته والقرب منه ونحو ذلك، وليس المعنى سرت وسار الحائط، لا، سرت بمحاذاته بمقاربته، فالمفعول معه معناه أن الفعل حصل بمصاحبة هذا الشيء وبمقاربته، وليس المعنى أن ما بعد الواو اشترك مع ما قبلها في الفعل.

من أمثلة المفعول معه تقول: سرتُ والنيلَ، ليس المعنى سرتُ وسار النيل، لا، إنما سرتُ بمحاذاته وبمقاربته.

أما الذي يدل على الاشتراك بين ما بعدالواو وما قبلها هذا في العطف، العطف إذا قلت مثلا: جاء خالدٌ **و**محمدٌ، فاشترك محمد مع خالد في المجيء، هذا الذي فيه اشتراك.

أما المفعول معه فيدل على المصاحبة، وأحيانا يُفهم منه الاشتراك، ليس بالأصالة وإنما يفهم الاشتراك فهماً.

هذا بإيجاز فكرة المفعول معه، ونقول في الإعراب مثلا: سرتُ **و**الحائطَ، سرتُ: فعل وفاعل والواو: واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الحائط: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، أيضا في المفعول معه قبل أن ندخلَ إلى تعريفه؛ إذا أمكن العطف فهو أولى، إذا أمكن العطف بلا ضعف فهو أولى، اللجوء إليه أولى.

إذن ما تعريف المفعول معه؟

قالوا في تعريفه: هو اسمٌ فضلةٌ تالٍ لواو بمعنى "مع" تاليةٍ لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه.

إذن هو اسم: وليس بفعل.

فضلة: المراد بالفضلة -وكثير ما تمر بالنحو، ليس المراد بالفضلة ما يمكن الاستغناء عنه، بل كثير من الفضلات أحيانا وجودها في الجملة مهم ولها معنى وإنما المراد بالفضلة- ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، **الفضلة:** هو ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، وركنا الجملة الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، فما يأتي بعد تمام هذين الركنيين فهو فضلة، وقد لا يمكن الاستغناء عنه، بل قد يكون مهماً لظهور المعنى واتضاح المعنى.

إذن هو اسم فضلة ، تالٍ لواو بمعنى مع: يعني وقع بعد واوٍ وهذه الواو بمعنى مع.

تاليةٍ لجملة: الواو وقعت مسبوقة بجملة، الجملة ذات فعل يعني الجملة فيها فعل.

أو اسم فيه معناه وحروفه: أو اسم شبيه بالفعل فيه معنى الفعل وفيه حروف الفعل، الاسم الذي يشبه الفعل يقصدون به اسم الفاعل واسم المفعول هذه من الأسماء التي تشبه الفعل.

ومن التعريفات التي تُذكر يقولون: هو اسم منصوب بعد واو بمعنى "مع" ولم يصح عطفه على ما قبله.

- **من أمثلة المفعول معه** تقول:

سرتُ **و**الطريقَ، يعني بمصاحبة الطريق بمحاذاته بالقرب منه، سرتُ **و**الطريقَ، بنصب الطريق.

ومن الأمثلة قولك: مات زيدٌ **و**طلوعَ الشمس يعني **مع** طلوع الشمس، فطلوعَ: مفعول معه منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وتقول سرتُ **و**الحائطَ.

ومما حمل عليه من كتاب الله عز وجل قوله تعالى: {فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ **وَ**شُرَكَاءَكُمْ} قالوا: إن شركاءَكم هنا مفعول معه منصوب ولا يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى، لأنه لا يقال أجمعت شركائي، لو جعلنا الواو عاطفة لكان المعنى فأجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، والفعل أجمع يأتي مع الأشياء المعنوية، تقول: أجمعت أمري، وأما مع الأشياء الحسية فيستعمل الفعل جمعت، جمعت شركائي؛ فلذلك قالوا: لا يصح العطف لأنه ليس المعنى أَجْمِعُواْ أمركم وأَجْمِعُواْ شركاءكم، فهذه الآية مما خُرِّج على المفعول معه.

- **من الأمثلة قولهم:** استوى الماء **و**الخشبةَ، وكانوا يضعون خشبة في البحر كالمقياس فيقولون استوى الماء أي **مع** الخشبة، وليس المعنى استوى الماء واستوت الخشبة، لا، استوى الماء **و**الخشبة يعني **مع** الخشبة.

فهذه بعض الأمثلة على المفعول معه، وذكرت أن الفرق بين العطف والمفعول معه واضح: بالنسبة للمعطوف يتبع المعطوف، والمفعول معه حكمه النصب.

من ناحية المعنى: المفعول معه يقتضي المصاحبة والمقاربة وقد يدل على المشاركة وقد لا يدل، أما العطف فيقتضي المشاركة في الحكم وقد يدل على المصاحبة وقد لا يدل، فالأصل في العطف المشاركة وربما دل على المصاحبة، والمفعول معه الأصل فيه المصاحبة وقد يدل على المشاركة.

طيب الآن أعرض بعض الأمثلة التي اختلّت فيها جزئية من جزئيات التعريف، ونحاول أن نلتمس هذه الجزئية التي اختلت:

- قالوا: لا تأكل السمكة **و**تشربَ اللبن، على أحد الأوجه في ضبط كلمة تشرب، الفعل هنا تشرب **هل نستطيع أن نقول أنه مفعول معه؟** الجواب: لا، لأننا نشترط فيما يقع بعد الواو أن يكون اسما وهذا فعل، صحيح أنه بمعنى "**مع**" لا تأكل السمكة **مع** شرب اللبن، لكن ليس منصوبا هنا ليس منصوباً على المفعول معه؛ لأن الذي يُنصب على المفعول معه اسم وليس بفعل، وهذا الفعل منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية المسبوقة بالنهي.

- تقول: سرتُ **و**الشمس طالعةٌ، هذه الواو فيها أكثر من أمر:

أولاً: الواقع بعد الواو جملة كاملة (الشمس طالعة)، جملة، ونحن نقول اسم مفرد.

أمرٌ آخر: هذه الواو ليست بمعنى مع وإنما هذه واو الحال يعني سرتُ والحال أن الشمس طالعة.

- تقول: اشترك زيدٌ وعمروٌ، **هل يمكن أن ننصب عمراً على أنه مفعولا معه؟** الجواب: لا، لأننا نشترط في الاسم الواقع بعد الواو أن يكون فضلة يمكن الاستغناء عنه، يعني جاء بعد تمام ركني الجملة، وهنا الفعل اشترك يحتاج إلى اثنين حتى

تحصل المشاركة، فلا يصح أن تقول اشترك زيدٌ فقط، بل لا يتم الكلام إلا أن تقول: اشترك زيدٌ وعمروٌ، مثل الفعل اختصم، تضارب، اشترك زيدٌ وعمروٌ، فلم يأتِ بعد انتهاء ركني الجملة، المفعول معه يأتي بعد انتهاء ركني الجملة.

- جئت **مع** زيد، الذي اختل أنه ليس هنا واو، فيه مع ونحن لا نريد مع، نريد واو بمعنى مع.

- وأيضا يقولون: جاء زيدٌ وعمروٌ قبله، أو جاء زيدٌ وعمروٌ بعده، هذه الواو ليت للمعية، بدلالة كلمة قبل أو بعد التي في آخر الجملة، فليست الواو هنا للمعية.

- أيضا قالوا: كل رجل وضيعتُه، لم ننصب ضيعة على أنها مفعول معه لأنها لم تسبق بجملة، كل رجل: مضاف ومضاف إليه، فلم تسبق بجملة.

ما الذي ينصب المفعول معه؟ -هذه مسألة جديدة- ما ناصب المفعول معه؟ أي منصوب لا بد له من ناصب، فما ناصبه؟ ما العامل فيه الذي عمل فيه النصب؟ في ناصبه أقوال:

القول الأول: أن ناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه، فإذا قلت: سرتُ **و**النيلَ الناصب له الفعل سار. شبه الفعل لم نمثل له يعني أن تقول أنا سائر **و**النيلَ، ما عندي الآن فعل الناصب له كلمة سائر، سائر اسم فاعل يشبه الفعل المضارع، أنا سائر **و**النيلَ، هذا هو القول الأول ما سبقه من فعل أو شبهه.

القول الثاني: وهو أن الناصب له الواو سرتُ **و**الطريقَ، الواو هي الناصبة، وهذا رأي عبد القاهر الجرجاني صحاب دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة المتوفى سنة ٤٧١، يرى أن الناصب الواو.

القول الثالث: وهو رأي الكوفيين الناصب للاسم الواقع بعد الواو الخلاف، ومعنى الخلاف هو عدم مشاركة ما قبل الواو لما بعدها في الحكم، فإذا قلت مثلاً: سرتُ **و**الطريقَ أو سرتُ **و**الحائطَ، فما بعد الواو وهو الحائط لم يشارك ما قبلها -وهو المتكلم- في الحكم وهو السير لم يشتركا في الحكم، فالخلاف هو الناصب وهو عاملٌ معنوي عندهم، وهذا غير معترف به عند جمهور النحويين.

القول الرابع: في ناصبه أن الناصب فعلٌ محذوف بعد الواو وهو رأي الزجاج، فإذا قلت مثلا: سرتُ **و**النيلَ، فالناصب للنيل عنده سرتُ وقاربت النيل أو سرتُ ولامست النيل؛ فيكون النيل حينئذ على رأيه مفعول به لفعل محذوف.

إذن هذه الآراء الأربعة في ناصب المفعول معه وهي: الناصب الأول ما سبقه من فعل أو شبهه، الناصب الثاني أن الناصب الواو وهو رأي الجرجاني، والقول الثالث: أن الناصب الخلاف وهو رأي الكوفيين، والقول الرابع أن الناصب فعلٌ محذوف وهو رأي الزجاج، **وأرجحها أن الناصب ما سبقه من فعل أو شبهه.**

ابن مالك رحمه الله ذكر المفعول معه بقوله:

ينصب تال الواو مفعول معـه في نحو سيري والطريقَ مسرعة

بما من الفـعل وشبـهه سـبق ذا الناصب لا بالواو في القول الأحق

ينصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه في مثل: سِيري مسرعةً والطريق يعني مع الطريق، قال: **بما من الفـعل وشبـهه سـبق:** يُنصب تالي الواو بما سبق من الفعل؛ بالذي سبق من الفعل وشبهه **لا بالواو في القول الأحق:** يعني في القول المختار، وهذا إشارة منه إلى رأي الجرجاني، وبيَّن اختياره عليه رحمة الله تعالى.

هناك عبارات وردت عن العرب، قالوا: كيف أنت **و**قصعةً من ثريد، كيف أنت **و**زيداً، ما أنت **و**زيداً، والإشكال في هذه العبارات نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه مع أنها لم تُسبق بفعل ولا باسم يشبه الفعل، كيف أنت **و**قصعةً من ثريد،

كيف أنت وزيداً، ما أنت وزيداً.

والجواب: أن بعض العرب يرفعها أو أكثرهم يرفعها: كيف أنت وقصعةٌ وهذا لا إشكال فيه، أما الذي ينصب فتوجيه النصب أن نُقدر فعلا مناسبا حتى ينطبق الشرط فتكون واو مسبوقة بفعل، فيقدر في كيف أنت وقصعةً من ثريد: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد، ما تكون أنت وزيداً، أو كيف تصنع أنت وزيداً.

الحلقة (١٦)

معنا اليوم مسألة: **حالات الاسم الواقع بعد الواو**

الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات، ويمكن أن يستحضرها الإنسان أو أن يدركها عقلياً:

الحالة الأولى: **وجوب العطف.** الحالة الثانية: **رجحان العطف.**

الحالة الثالثة: **وجوب المفعول معه.** الحالة الرابعة: **رجحان المفعول معه.**

الحالة الخامسة: **امتناعهما، يعني امتناع العطف والمفعول معه.**

هذه خمس حالات للاسم الواقع بعد الواو، والاسم الواقع بعد الواو الحالة الأولى: وجوب العطف، الثانية: رجحان العطف فيكون العطف جائزاً والمفعول معه جائزاً ولكن العطف أرجح، الحالة الثالثة: وجوب المفعول معه، فيجب ويتعين فيها المفعول معه، الحالة الرابعة: رجحان المفعول معه فيجوز فيها المفعول معه ويجوز العطف، لكن المفعول معه أولى، والحالة الخامسة: امتناعهما فيمتنع العطف ويمتنع المفعول معه ونحتاج إلى وجه آخر، هذه هي حالات الاسم الواقع بعد الواو.

وذكرت قبل أنه كلما أمكن العطف فهو أولى، لذلك ابن مالك رحمه الله يقول:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

الحالة الأولى: **وجوب العطف.**

متى يجب العطف؟ لو وجدنا واواً في معنى ما؛ ووقع بعدها اسم فإننا لا نقوم مباشرة بنصبه على المفعول معه، بل ننظر، لو نظرنا لبعض الأمثلة التي سأوردها أمثلة يجب فيها العطف، فنقول: **يجب العطف إذا فات شرط من الشروط التي تضمنها التعريف،** إذا فات شرط من الشروط التي تضمنها التعريف امتنع المفعول معه ووجب العطف.

مثال ذلك: كل رجل وضيعتُه، هنا يمتنع المفعول معه اختل شرط؛ الواو لم تسبق بفعل ولا باسم يشبه الفعل، فحينئذٍ ألجأ العطف.

اشترك زيدٌ وعمرٌ، هنا يمتنع العطف **لماذا؟** لأن ما بعد الواو لا بد أن يكون فضلة جاء بعد استكمال ركني الجملة، وهنا الفعل لا تتم الجملة بقولنا: اشترك زيد، لأن الفعل اشترك يدل على أنه يقع من أكثر من شخص: اشترك، فلا يتُم جملة بقوله: اشترك زيد، حينئذ ما بعد الواو لا يمكن الاستغناء عنه لم يأتِ بعد استكمال ركني الجملة، فحينئذٍ لا بد من عطفه على ما قبله، يجب العطف.

جاء زيد وعمرو قبله أو بعده، عمرو الواقع بعد الواو ما حالته ما ضبطته بالشكل؟ لو أردت أن أضبطه بالشكل أقول: جاء زيد وعمروٌ يجب فيه العطف **لماذا؟** لأننا نقول: في التعريف لا بد أن تكون الواو بمعنى "مع" وهنا ليس بمعنى مع لأننا قلنا جاء زيد وعمرو قبله يعني ليس معه أو بعده يعني ليس معه، فإذا اختل شرط من هذه الشروط فنعطف، فإذا قيل مثلاً اضبط هذه الجملة بالشكل ووضع لك أكثر من ضبط؛ فإذا كان المثال مما يجب فيه العطف فتنظر إلى ما قبله، مثلاً اشترك زيد وعمرو هنا واجب العطف، انظر إلى زيد ما حكمه؟ مرفوع، أجعل عمراً مثله.

الحالة الثانية: **رجحان العطف.**

رجحان العطف يعني المفعول معه جائز والعطف كذلك جائز، ولكن العطف أولى، والقاعدة: **متى يترجح العطف؟ نقول: يترجح العطف إذا أمكن بلا ضعف لأنه الأصل،** فإذا أمكن العطف بلا ضعف، لا من ناحية القواعد النحوية ولا من ناحية المعنى، فألجأُ إليه لأنه الأصل وهو الأولى.

مثل: جاء زيدٌ وعمرو، يمكن أن نقول جاء زيد وعمرٌ على العطف، ويمكن أن أقول: جاء زيد وعمراً على أنه مفعول معه لأن الشروط متوفرة، والوجهان جائزان، فأُرجح العطف لأنه الأصل ولأنه أمكن بلا ضعف.

ولذلك قال ابن مالك عليه رحمة الله:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق

ومنه قوله عز وجل -مما قُرئ بالوجهين العطف والمعية- قوله تعالى: {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ} فقرئ {إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ} على العطف قرئ بالرفع: قَبِيلُهُ، وقرئ بالنصب على المفعول معه، والأَولى من ناحية القواعد النحوية العطف، فإذا أمكن بلا ضعف فهو الأولى.

ومن رجحان العطف {اسْكُنْ أَنْتَ وزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ومنه {فَاذْهَبْ أَنْتَ ورَبُّكَ فَقَاتِلَا} فيترجح في زَوْجُكَ وفي رَبُّكَ العطف.

الحالة الثالثة: **وجوب المفعول معه.**

وهذه مهمة، لأن هناك من قال: إن باب المفعول معه باب سماعي، هناك بعض الحالات يجب فيها المفعول معه، وذلك **إذا امتنع العطف، إما من جهة المعنى أو من جهة الصناعة النحوية،** فإذا امتنع العطف فإننا ننصب على المفعول معه.

- **امتناع العطف من جهة المعنى** مثلاً: مات زيد وطلوعَ الشمس، ففي هذا المثال يمتنع عطف طلوع على زيد، لأنه ليس المعنى مات زيد ومات طلوع الشمس، لا، إنما المراد مات زيد **مع** طلوع الشمس، فالعطف ممتنع من جهة المعنى.

وكقولك مثلاً: استيقظتُ وأذانَ الفجر، فالعطف ممنوع لأنه ليس المعنى استيقظت واستيقظ مثلا آذان الفجر ليس المعنى ذلك، إنما المعنى استيقظتُ **مع** آذان الفجر، فهذا مثال لامتناع العطف من جهة المعنى.

- **امتناع العطف من جهة الصناعة النحوية من جهة القواعد النحوية** قولك: مالكَ وزيداً، في هذا المثال يجب نصب ما بعد الواو على أنه مفعول معه، **لماذا؟ ما المشكلة في عطف زيد على الكاف المجرورة باللام؟** العطف هنا يخالف قاعدة نحوية وهي: أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الخافض كما هو رأي جمهور النحويين، فلو قيل: مالك ولزيد لصح العطف حينئذ بلا إشكال، لكن المثال: مالك وزيداً، فلا يجوز أن تعطف فتقول: مالك وزيدٍ لأنه لابد من إعادة الجار.

كمال قال ابن مالك رحمه الله -هذا الرأي طبعاً لجمهور النحويين- فالمثال: مالكَ وزيداً يجب نصب زيد على أنه مفعول معه؛ لأن العطف ممتنع من جهة الصناعة النحوية، أي جهة القواعد النحوية.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

وعود خافض لدى عطفٍ على ضمير خفضٍ لازماً قد جُعلَ

وعود خافض لدى عطفٍ على ضمير خفضٍ عود الخافض عند العطف على ضمير مجرور؛ **لازماً قد جُعلَ،** ثم أشار إلى رأيه الخاص عليه رحمة الله فقال:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

فأشار إلى رأيه وأنه يجوز لوقوع بعض الشواهد عليه.

الحالة الرابعة: **رجحان المفعول معه.**

يعني الوجهان جائزان؛ والمفعول معه هو الراجح، **متى يترجح المفعول معه؟**

وذلك إذا ضعف العطف، يعني لم يمتنع ولكنه ضعف إما من جهة المعنى أو من جهة الصناعة النحوية، فإذا ضعف العطف من جهة المعنى أو من جهة الصناعة النحوية فحينئذ يترجح المفعول معه.

- **فمثال ضعف العطف من جهة المعنى** قول الشاعر:

فكونوا أنتمو وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحالِ

الشاعر يوصي أبناءه بأن يكونوا مع إخوانهم من الأب قريبين، والشاهد في قوله: وبني أبيكم، بني هذه يترجح أن تنصب على المفعول معه، ولا يترجح فيها العطف، فالعطف مرجوح لأنه من جهة المعنى لو قلنا بالعطف لكان المعنى كونوا أنتم وليكن بني أبيكم وهو لا يخاطب أبناء الأب ولكنه يخاطب أبناءه بأن يكونوا معهم مكان الكليتين من الطحال؛ أي متقاربين.

وهذا كقولك: كن أنت وجيرانَك كالإخوة، فيترجح نصب جيرانك على أنه مفعول معه؛ لأنه من جهة المعنى لو قلنا بالعطف لكان المعنى كن أنت وليكن جيرانُك؛ وهو لا يخاطب الجيران وإنما يوصيه مخاطبه بأن يكون مع جيرانه كالإخوة.

- **ومثال ضعف العطف من جهة الصناعة النحوية** قولك: قمتُ وزيداً.

هنا يترجح أن تنصب زيداً على أنه مفعول معه، **ما المشكلة في العطف؟** لو قلت: قمتُ وزيدٌ، يعني قمتُ وقام زيد، ليس الإشكال من جهة المعنى، الإشكال من ناحية القواعد النحوية، لأن القاعدة النحوية تقول: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل، القاعدة النحوية تلزم الفصل قبل أن نعطف على ضمير الرفع المتصل لا بد من الفصل بضمير منفصل أو أي فاصل آخر.

مثلاً: قمتُ وزيدٌ سأعطف كلمة زيدٌ على التاء، لا بد من الفصل بينهما بكلمة، فتقول: قمتُ أنا وزيدٌ، هنا العطف أولى قمتُ أنا وزيدٌ، {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}، {فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ} هذا هو الأسلوب الغالب، فلذلك العطف هنا ضَعُف، لأنه لم يحصل فصل ولم يحصل توكيد لهذا الضمير فقالوا: برجحان العطف، ولذلك ابن مالك رحمة الله قال:

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

إذا عطفت على ضمير رفع متصل فافصل بينهما بالضمير المنفصل، قمتُ أنا وزيدٌ، قمتَ أنت وعليٌّ.

أو فاصل ما، وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعْفه اعتقد

ليس خطأً ولكنه ضعيف.

الحالة الخامسة: **امتناعهما، يمتنع العطف ويمتنع المفعول معه.**

من الشواهد الواردة على امتناع العطف والتي ذكرها ابن هشام عليه رحمة الله امتناع العطف وامتناع المفعول معه قول الناظم:

علَّفتُها تبناً وماءً بارداً حتى شتت حمّالة عيناها

علفتها تبناً وماءً بارداً هنا العطف يمتنع، لأنه ليس المعنى علفتها تبناً وعلفتها ماءاً، لأن الماء لا يُعلف.

ويمتنع المفعول معه، ليس المعنى علفتها تبناً مصاحباً للماء، فيمتنعان هنا.

وحينئذ لا بد أن نقدِّر فعلاً بعد الواو، فنقول: علفتها تبنا وسقيتها ماءً، فتكون ماءً هنا ليست معطوفة على تبناً وليست

مفعول معه بل هي مفعول به لفعل محذوف.

وهناك وجه آخر غير تقدير الفعل وهو أن نجعل الفعل الأول مضمناً لمعنى فعل مناسب يحصل أن ينصبهما معاً فنقدر فعلا، فنقول: المراد بعلفتها مثلاً: أنلتها كأنه قال: أنلتها تبناً وماءً، فحينئذ إذا جعله من باب التضمين تكون ماءً معطوفة على ما قبلها.

أيضاً مما يمتنع فيه العطف الشواهد التي ذكرت على امتناع العطف وامتناع المفعول معه قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزجَّجْنَ الحواجب والعيون

زجَّجْنَ الحواجب والعيون: يعني دققنَ الحواجب، فهنا يمتنع العطف لأنه ليس المعنى دققنَ الحواجب والعيون، فهنا لا يصلح، العيون لا تدقق، وإنما هذا للحواجب خاصة، فيمتنع العطف، وكذلك المفعول معه، يعني ما الفائدة إذا قال زججنَ الحواجب بمصاحبة العيون هذا معلوم أن الحواجب قريبة ومصاحبة للعيون، فيمتنعان حينئذ، يمتنع العطف والمفعول معه، ولذلك لا بد من تقدير فعل مناسب بعد الواو كأن يقال: وزججنَ الحواجب وكحلن العيون، فتكون العيون مفعول به لفعل محذوف.

ومنهم من يجعله من باب العطف ويجعل الفعل مضمناً لمعنى فعل آخر يصلح لأن ينصبهما معاً فيقول: بدل زججنَ يعني حسَّنَّ فكأن المعنى: حسّنّ فيقال: حسّنّ الحواجب والعيون.

ولذلك يقول ابن مالك رحمه الله في هذه المسألة:

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف النسق

والنصب إن لم يجزِ العطف يجب أو اعتقد إضمار عامل تُصِب

العطف يمكن بلا ضعف أولى، **النصب مختار لدى ضعف النسق:** اختار النصب، يترجح المفعول معه إذا ضعف النسق يعني إذا ضعف عطف النسق، **والنصب إن لم يجز العطف يجب:** إذا لم يجز العطف امتنع العطف وجب النصب على المفعول معه، **أو اعتقد إضمار عاملٍ تصب:** يشير به إلى امتناع العطف وامتناع المفعول معه.

الحلقة (١٧)

لدينا اليوم حديث عن موضوع **الاستثناء**، فالاستثناء من المنصوبات في بعض أحواله.

فكرة الاستثناء العامة هي أن تقول: حضر الطلابُ **إلا** محمداً، فمحمد يستثنى من الطلاب في حكم الحضور، وقرأتُ المواد **إلا** النحوَ، فالنحو مستثنى من المواد في الحكم وهو القراءة.

وقد يكون الاستثناء **بإلاَّ** فهي أحد أدوات الاستثناء، وقد يكون الاستثناء بغيرها من الأدوات مثل **غير وسوى وخلا وعدا وحاشا** كما سيأتي، هو إذن مخرج مما قبله فإذا أثبتنا الحكم لما قبله فهو يخرج.

تقول: قام القوم **إلا** محمد، أثبت للقوم القيام وأخرجت محمداً منهم، وربما آتي مثلا على القوم فأقول: ما قام القوم **إلا** محمد، فأدخل محمد في هذا الحكم.

ونحن ندرس في الاستثناء ما حكم هذا المستثنى؟ هل نرفعه؟ هل ننصبه؟ هل نجره؟

فما حكم هذا المستثنى؟

ونقول: إن حكم المستثنى يختلف باختلاف أداة الاستثناء، بل يختلف ربما في أداة الاستثناء الواحدة، فمثلاً: المستثنى بـ"غير" له حكم، المستثنى مثلا بـ"خلا"له حكم، المستثنى بـ"إلا" له حكم؛ بل إن المستثنى بـ"إلا" يختلف باختلاف نوع

الكلام كما سيأتي.

إذن نحن ندرس حكم المستثنى، كيف نضبطه بالشكل؟ كيف ننطقه؟ هل ننطقه بالرفع أو بالنصب أو بالجر؟

أركان جملة الاستثناء: جملة الاستثناء أو أسلوب الاستثناء إذا قلنا مثلا: حفظتُ القرآنَ **إلا** سورةً، فلدينا في هذا الأسلوب **مستثنى؛ هذا الركن الأول** وهو سورة، **ولدينا الأداة** وهي **إلا**، **ولدينا المستثنى منه** وهو القرآن، **ولدينا أيضاً الحكم أو العامل** وهو الفعل هذا حفظ.

فهذه أركان جملة الاستثناء **المستثنى والأداة والمستثنى منه والحكم أو العامل.**

ما تعريف المستثنى؟

قالوا في تعريف المستثنى: هو اسم يُخرج من حكم ما قبله بوساطة أداة يقال لها أداة الاستثناء، هذا هو تعريف المستثنى.

ما أدوات الاستثناء؟

نحن نعرف إ"لا" مثلا، أدوات الاستثناء ثمان وتختلف، فمنها: ما هو فعل، ومنها ما هو اسم، ومنها ما هو حرف، ومنها ما هو متردد ما بين الفعلية والحرفية.

أدوات الاستثناء هي:

أولا: "إلا" وهي حرف، نقول في إعرابها: "إلا" حرف استثناء.

ثانياً وثالثاً: غير وسوى وهما اسمان.

الرابع والخامس: من أدوات الاستثناء **ليس ولا يكون** وهما فعلان.

السادس والسابع والثامن: **خلا وعدا وحاشا** وهي مترددة بين الفعلية وبين الحرفية، فهذه هي أدوات الاستثناء.

حكم المستثنى بعد أدوات الاستثناء

سنتحدث عن حكم المستثنى بعد **إلا**، ثم نتحدث عن حكم المستثنى بعد **غير وسوى**، ثم عن حكم المستثنى بعد **ليس ولا يكون**، ثم عن حكم المستثنى بعد حكم **خلا وعدا وحاشا**.

نأتي إلى أم أدوات الاستثناء (إلا) **ما حالات المستثنى بـ(إلا)؟ هل حكمه منصوب دائماً؟ هل هو مرفوع؟ هل هو مجرور؟**

نقول للمستثنى بـ"إلا" ثلاث حالات:

الحالة الأولى: **أن يكون الكلام أو الاستثناء تاماً موجباً**

ما المراد بالاستثناء التام والموجب؟

التام: هو ما ذُكر فيه المستثنى منه، إذا كان المستثنى منه موجوداً قلنا أن هذا الاستثناء تام.

مثال: حضر الطلابُ **إلا** خالداً، هذا استثناء تام، والمستثنى منه الطلاب موجود.

أما لو قلت: ما قام **إلا** محمد، المستثنى منه في هذا المثال غير موجود، فهذا لا يسمى تاما، إذاً التام هو ما ذكر فيه المستثنى منه.

الموجب: هو الذي لم يُسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

فنحو: حضر الطلاب **إلا** محمداً، هذا موجب أيضاً لأنه لم يتقدمه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهام.

ولو قلنا: ما حضر الطلاب **إلا** علياً هذا غير موجب لأنه سبق بنفي.

إذن نأتي ونعيد الحالة الأولى: وهي أن يكون الكلام تاماً موجباً أي أن المستثنى منه مذكور، ولم يتقدم على المستثنى منه نفي أو نهي أو استفهام.

ما الحكم؟ نقول: **الحكم يجب نصب المستثنى، إذا كان الكلام تاماً موجبا يجب نصب المستثنى**

- فتقول: حضر الطلاب **إلا** محمداً، تنصب محمداً.

- ومثلاً: قرأتُ الكتابَ **إلا** فصلاً، تنصب فصلاً لأن الكلام تام موجب فيجب النصب.

كيف نقول في إعراب مثل هذا الأسلوب؟

قرأتُ الكتابَ، قرأتُ: فعل وفاعل، والكتابَ: مفعول به، **إلا**: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، فصلاً: مستثنى (بعضهم يخلط فيقول مستثنى منه)، فصلاً: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أن يكون الكلام تاماً موجباً، من الشواهد على هذه الحالة: قول الله عز وجل {فَشَرِبُوا مِنْهُ **إِلَّا** قَلِيلًا مِنْهُمْ} المستثنى قَلِيلًا **حكمه وجوب النصب**، السبب: لأن الكلام تام موجب.

- من الشواهد على هذه الحالة قوله تعالى: {الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ **إِلَّا** الْمُتَّقِينَ} المتقين مستثنى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

- ومنه قوله عز من قائل: {فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا **إِلَّا** كَبِيرًا لَهُمْ} فكبيراً مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لو قيل لك **ما حكم المستثنى؟** تقول: **وجوب النصب، ما السبب؟** تقول: لأن الكلام أو لأن الاستثناء تام موجب، تام لوجود المستثنى منه، جعلهم الضمير (هم) وموجب لأنه لم يسبق بنفي أو نهي أو استفهام.

- ومن أمثلة هذه الحالة قوله تعالى: {لَنُنَجِّيَنَّهُ وَأَهْلَهُ **إِلَّا** امْرَأَتَهُ} فامرأته مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الحالة الثانية: **أن يكون الكلام تاماً غير موجب**

المستثنى منه موجود، ولكنه سبق بنفي أو نهي أو استفهام، **ما الحكم إذا كان الكلام تاما غير موجب؟** أولاً: نأخذ مثالاً على هذه الحالة تقول:

ما حفظتُ القرآنَ **إلا** جزءاً، وتقول: ما قام القوم **إلا** محمداً، المستثنى منه القوم موجود، ولكنه غير موجب لتقدم النفي في الأول، **ما الحكم في هذه الحالة؟ ما حكم المستثنى في هذه الحالة؟**

حكمه يجوز فيه أمران:

الوجه الأول: وهو الراجح الإتْبَاع ما المراد بالإتباع؟

أن نجعل حركة المستثنى مثل حركة المستثنى منه رفعاً ونصباً وجراً، هذا الإتباع، فإذا قلنا: ما قام القومُ إلا محمدٌ، **هذا الوجه الأول وهو الراجح**، ما رأيتُ القومَ **إلا** محمداً، ما مررتُ بالقومِ **إلا** محمدٍ، هذا المراد بالإتباع؛ أن يكون المستثنى تابعاً للمستثنى منه.

ماذا يكون إعرابه إذن؟ هو يتبعه في حركته، يكون إعرابه بدل بعض من كل، فإذا قلنا: ما قام القومُ إلا محمدٌ، فمحمدٌ بالنسبة للحركة كحركة القوم، **ما إعرابه؟** نقول: بدل بعض من كل، بدل من كلمة القوم.

الوجه الثاني: النصب على الاستثناء فتقول: ما قام القومُ إلا محمدٌ **هذا هو الوجه الراجح**، ويجوز ما قام القومُ إلا محمداً، الإعراب على هذا الوجه الأول ما قام القومُ إلا محمدٌ؛ فمحمدٌ: بدل بعض من كل، وعلى الوجه الثاني ما قام القومُ إلا محمداً؛ فمحمداً مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

من الشواهد على هذه الحالة (**تقدم النفي**) قوله عز وجل: {مَا فَعَلُوهُ **إِلَّا** قَلِيلٌ مِنْهُمْ} قليل: مستثنى، الأداة **إِلَّا**، المستثنى منه الواو مَا فَعَلُوهُ (جماعة هؤلاء)، الكلام تام غير موجب، فيجوز في قليل **الرفع تبعاً** للواو لأن الواو في محل رفع فاعل.

ويجوز وجه آخر وبه قرئت الآية (مَا فَعَلُوهُ **إِلَّا** قليلاً) فننصب قليلاً على الاستثناء.

الآية الأخرى (**تقدم النهي**): {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ **إِلَّا** امْرَأَتَكَ} امرأة مستثنى وأداة الاستثناء **إلا** والمستثنى منها أحدٌ، **ما حكم المستثنى هنا؟** نقول: حكمه يجوز فيه وجهان:

الإتباع وذلك برفع امرأةٌ على أنها بدل من أحدٌ، أحدٌ مرفوعة المستثنى منه مرفوع؛ كذلك نجعل المستثنى مرفوعاً، ونقول في إعرابه: بدل بعض من كل.

الوجه الآخر **أن ننصب** امرأةً، ما حكمها في حالة النصب قلنا: المنصوبة على الاستثناء وقد قرأت الآية بالوجهين.

من الشواهد (**تقدم الاستفهام**) قول الله عز وجل: {وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ **إِلَّا** الضَّالُّونَ} الضالون مستثنى، والمستثنى منه فاعل يقنط (ضمير مستتر تقديره هو)، وهنا الكلام تام غير موجب لتقدم الاستفهام (مَنْ يَقْنَطُ) لتقدم الاستفهام، فالضالون بالرفع على التبعية على أنها بدل من الضمير، ويجوز فيها النصب على الاستثناء.

ومنه قوله الله عز وجل: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ **إِلَّا** أَنْفُسُهُمْ} فأنفس يجوز فيها الرفع على أنها بدل بعض من كل من كلمة شهداءُ، ويجوز فيها النصب على الاستثناء.

الحالة الثالثة من حالات المستثنى بـ"إلا": **أن يكون الاستثناء مفرّغاً**

المراد بمصطلح الاستثناء **المفرغ**: هو ما كان الكلام فيه غير تام وغير موجب، المستثنى منه ليس موجوداً، وتقدم عليه نفي أو شبهه (نفي أو نهي أو استفهام)، فهذا هو الاستفهام المفرغ غير التام وغير الموجب.

مثاله: ما قام **إلا** محمد، المستثنى منه مثلا: القوم أو الطلاب غير موجود، وتقدم النفي هذا يسمونه مفرغ.

ما حكم ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ ما حكمه؟

حكم ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ يُعطى حكمه لو لم توجد إلا، فنعتبر إلا غير موجودة ثم نعرب، يكون هذا إعرابه.

- مثال: ما قام **إلا** محمد، لو اعتبرنا إلا غير موجودة، فقلنا ما قام محمد، **ما إعراب محمد هنا؟** فاعل فكذلك مع وجود إلا في الاستثناء المفرّغ تكون فاعلاً، ما: نافية، وقام: فعل، و**إلا**: أداة استثناء ملغاة، ومحمد: فاعل.

- مثال: ما رأيتُ **إلا** محمداً، نعتبر أن **إلا** ليست موجودة، كأنك قلت: ما رأيتُ محمداً، فإعراب محمداً في هذا المثال مفعول به، كذلك مع وجود إلا إعرابها مفعول به، ما رأيتُ **إلا** محمداً، ما: نافية، ورأيتُ: فعل وفاعل، و**إلا**: أداة استثناء ملغاة، ومحمداً: مفعول به.

- ومثله: ما مررتُ **إلا** بمحمدٍ، هذا هو الاستثناء المفرغ.

ومن الشواهد على الاستثناء المفرغ:

- قوله تعالى: {**وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللهِ إِلَّا الْحَقَّ**} فما بعد إلا في هذه الآية مفعول به، لأن هذا هو حكم كلمة الحق لو لم توجد إلا.

- {**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ**} حكمه بعد إلا في هذا المثال خبر، لو قلت: محمد رسولُ خبر.

- {**وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**} حكم ما بعد إلا مجرور بالحرف.

- وأيضاً من الشواهد على الاستثناء المفرغ: {إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَا هُمْ بِبَالِغِيهِ} في صدورهم كبر؛ فما بعد إلا مبتدأ مؤخر.

- {**وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ**}، كذلك خبر.

- {**وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ**} يكفر الفاسقون هنا فاعل.
- {**وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ**} كذلك فاعل.

والتفريغ لا يأتي في الإيجاب لا بد أن يتقدمه نفي أو شبهه، لا يمكن أن تقول: جاء إلا محمد، لا يتأتى التفريغ في الإيجاب لأنه يؤدي إلى الاستبعاد، لأن معنى قولك: رأيت إلا محمد يعني رأيت جميع الناس إلا محمد وهذا محال.

الحلقة (١٨)

تحدثنا في الحلقة الماضية عن حالات المستثنى بإلا، وذكرنا أمثلة وشواهد على كل حالة، ونحاول أن نأتي بتطبيق سريع على هذه الحالات، نريد أن نضبط المستثنى بالشكل، ونبين سبب الضبط، ونعربه أيضاً.

المثال الأول: ما حضر الطلاب **إلا** محمد.

نريد أن نضبط محمد بالشكل أحيانا نقول: محمدٌ فنضع ضمتين، أو محمدٍ نضع كسرتين، أو محمداً فنضع فتحتين.

والجواب الصحيح أنه يجوز له وجهان، إذا كان هناك في الضبط أكثر من وجه لا بد أن نتنبه فنضبط بالوجهين معا.

فنقول: ما حضر الطلاب، نقول: يجوز في محمد وجهان:

الوجه الأول: ما حضر الطلاب **إلا** محمدٌ.

الوجه الثاني: ما حضر الطلاب **إلا** محمداً، **لماذا جاز لنا الوجهان؟**

نقول: **لأن الاستثناء تامٌ غير موجب،** المستثنى منه موجود وهو الطلاب، وهو غير موجب لتقدم النفي عليه وإذا كان الاستثناء بهذه الحالة فيجوز لنا وجهان: **الإتباع والنصب على الاستثناء.**

كيف نقول في إعراب محمد؟ في حالة الرفع: محمدٌ

محمدٌ: بدل بعض من كل (من الطلاب) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ومعنى هذا الإعراب: أن محمد يتبع حركة الطلاب، فالطلاب هنا مرفوعة فمحمد ترفع كذلك، نحن نقول في إعرابنا بدل بعضٍ من الطلاب، فالطلاب هو المبدل منه مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

وفي حالة النصب: محمداً

إلا: أداة استثناء أو حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، **ومحمداً:** مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

المثال الثاني: حضر المدعوون **إلا** خالد

نريد أن نضبط خالد بالشكل، ولكي نعرف الإجابة الصحيحة ننظر إلى نوع الكلام من أي حالة هو، **هذا من التام الموجب،** كلام تام مستثنى منه المدعوون موجود، وموجب لم يسبقه نفيه أو شبهه.

ما الحكم إذا كان الكلام تاماً موجباً؟ وجب نصب المستثنى.

حضر المدعوون **إلا** خالداً، ليس فيها إلا وجه واحد.

كيف نقول في الإعراب؟

إلا: حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب، **وخالداً:** مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

المثال الثالث: ما فهم الدرس **إلا** علي.

كيف نضبط علي بالشكل؟

الضبط الصحيح؛ لها ننظر إلى نوع الكلام هنا، المستثنى منه غير موجود، ما قلنا: ما فهم أحد الدرس أو ما فهم الطلاب لم نذكر مثلا المستثنى منه عموماً، وكذلك تقدم النفي في الأول **فالكلام غير تام وغير موجب** وهو ما يعرف بالاستثناء المفرّغ.

ما حكم ما بعد "إلا" في الاستثناء المفرغ؟ نقول: **يعطى حكمه ما لم توجد (إلا) نعتبر إلا ليست موجودة.**

لو قلنا: ما فهم الدرس علي؛ نجد أن إعراب علي: فاعل، نقول في ضبطها عليٌ، ما فهم الدرس **إلا** عليٌّ وإعرابها: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

هذه هي حالات المستثنى بإلا: أن يكون الكلام تاماً موجب، وأن يكون الكلام تاماً غير موجب، وأن يكون الاستثناء مفرغاً، فتذكر في كل حالة، تعرف حالات المستثنى بإلا تذكر الحالة ما هي، ثم ما الحكم؟ ثم الأمثلة عليها.

بعد ذلك نأتي مسألة أخرى: وهي ما الحكم لو تقدم المستثنى على المستثنى منه، يعني لو قلنا: مالي صديق **إلا محمدٌ**، وأتينا وقدمنا وقلنا مالي إلا محمد صديق، **تقدم المستثنى على المستثنى منه فما الحكم؟**

نقول: **المختار نصبه، إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فالمختار نصبه.**

من الأمثلة على ذلك قولك مالي إلا محمداً، تنصب، مالي إلا محمداً صديقٌ، وكقول الكُميت:

ومالي **إلا** آل أحمد شيعةٌ و مالي **إلا** مذهب الحقِ مذهبُ

الأصل مالي شيعة **إلا** آل أحمد، مالي مذهب **إلا** مذهب الحق، فتقدم المستثنى منه على المستثنى فوجب نصبه ولا يجوز الاتباع حينئذ، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، ذكرنا نحن في الاستثناء التام غير الموجب أنه يجوز الاتباع بل هو الراجح، أما هنا لا يجوز، ما بقي لنا إلا النصب لأن التابع لا يتقدم على المتبوع.

نأتي بعد ذلك إلى شيء في الاستثناء يسمى **الاستثناء المنقطع**

ما المراد بالاستثناء المنقطع؟ قالوا في تعريف **الاستثناء المنقطع أو في توضيحه:** هو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، يختلف الجنس.

كقولك: ما وصل المسافرون **إلا** أمتعتَهم، فالأمتعة من غير جنس المسافرين، وكقولك: ما احترقت الدار **إلا** الكتب، فالكتب من غير جنس الدار، ومنه طبعا -من الاستثناء المنقطع عند بعض المفسرين- قول الله عز وجل: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ **كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (٣٠) إِلَّا إِبْلِيسَ**} قالوا إبليس من غير جنس الملائكة.

ما حكم المستثنى في الاستثناء المنقطع؟

نقول: **هو واجب النصب عند الحجازيين، والتميميون يجيزون فيه الاتباع؛ يعني يرجحون النصب ولكن يجيزون أيضاً الاتباع.**

إذا هذا بيان المراد بالاستثناء المنقطع، **وذكرنا أنه واجب النصب عند الحجازيين وأن التميميين مع ترجيحهم النصب إلا أنهم يجيزون الاتباع فيكون تابعاً للمستثنى منه.**

وجُعِل من الاستثناء المنقطع قوله تعالى: {مَا **لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ**} قالوا: إتباع الظن هذا استثناء منقطع لأنه شيء غير العلم.

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: {وَمَا **لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى (١٩) إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى**} فابتغاء استثناء منقطع يجب نصبه عند الحجازيين والتميميون يجيزون فيه الإتباع.

ومنه قوله تعالى: {قل لَا **أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ** أَجْرًا **إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**} فالمودة في هذه الآية استثناء منقطع، وحكمه النصب عند

الحجازيين، وتقول: ما في الدار أحد **إلا** الخيام.

وهذه تقريباً بيان لبعض الأشياء في الاستثناء، ذكرنا أولا: الحالات المستثنى بإلا ومثّلنا عليها وأعربنا المستثنى بها، وحاولنا أن نجري تطبيقاً على المستثنى بإلا، ثم ذكرنا مسألتين: المسألة الأولى: تقدم المستثنى على المستثنى منه؛ وذكرنا أنه إذا تقدم فإنه يجب نصبه، والمسألة الثانية: ذكرنا المراد بالاستثناء المنقطع وأنه واجب النصب عند الحجازيين، ويجيز فيه التميميون الإتباع.

قال ابن مالك عليه رحمة الله تعالى في حالات المستثنى بإلا:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب وبعد نفي أو كنفي انتُخب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه إبدال وقع

ما استثنت إلا مع تمام يعني إذا كان الكلام تاما موجبا فإنه منصوب، **وبعد النفي أو كنفي** مثل النفي المراد به النهي والاستفهام قال: **انتخب اتباع ما اتصل** اختير الاتباع، ويجوز فيه النصب على الاستثناء أيضاً، وأما المنقطع قال: **وانصب ما انقطع** المنقطع يجب نصبه، **وعن تميم فيه إبدال وقع:** وقع فيه الإبدال، مخالف في المفرغ، قال:

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو إلا عدما

وإن يفرغ سابق إلا يكن كما لو عدمت إلا، لو لم توجد إلا.

نأتي بعد ذلك إلى **حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ**:

قد تكرر **إلا** فتقول: ما جاء **إلا** محمدٌ **إلا** عليٌ **إلا** خالدٌ، وبصورة أخرى: ما جاء **إلا** محمد و**إلا** علي و**إلا** خالد، أحياناً تكون **إلا** بدون الواو وأحيانا مع الواو وأحيانا يكون مع بعد **إلا** يعني هو كالاسم السابق تقول: ما جاء **إلا** الكريم **إلا** علي تريد أن علي هو الكريم.

ما حكم المستثنيات المكررة؟ نقول: سننظر إلى المستثنيات المكررة من ناحيتين:

أولا: من ناحية اللفظ **كيف نضبطها بالشكل؟ كيف تنطق؟**

ثانياً: من ناحية المعنى **كيف يكون المعنى؟**

إذا قلت: ما قام **إلا** محمدٌ **إلا** عليٌ، هل علي مثل محمد؟

يعنى محمد أثبتنا له القيام، **هل** علي **مثله كذلك في إثبات القيام؟** هذا من ناحية المعنى.

المسألة الأولى: حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ: نقول: إذا تكررت **إلا**:

إما أن يكون تكرار إلا للتوكيد، وإما أن يكون تكرار إلا لغير التوكيد

١- إذا كان تكرار إلا للتوكيد: متى يكون تكرارها للتوكيد أصلاً؟

نقول: يكون تكرارها للتوكيد في باب العطف والبدل، إذا تكررت في باب العطف والبدل فهي مكررة لمجرد التوكيد.

مثال **لتكرارها في باب العطف** لو قلنا: ما جاء **إلا** محمد و**إلا** علي و**إلا** خالد فتكررت إلا في باب العطف قبلها و**إلا** و**إلا** هذا التكرار نقول: عن تكرار إلا الآن تكررت إلا للتوكيد، **ما معنى قول تكررت للتوكيد؟** يعني أن **إلا** في هذا المثال زائدة، ملغاة، تلغى، وليس لها تأثير وتكون الواو عاطفة لما بعدها على ما قبلها عاطفة.

إذاً نقول: **إن كان تكرارها للتوكيد وذلك في بابي العطف والبدل فإنها تلغى.**

مثال: تكرارها في باب العطف: ما جاء **إلا** زيدٌ و**إلا** عمرٌ.

كيف يكون الإعراب؟

ما: نافية، وجاء: فعل ماض **وإلا**: أداة استثناء ملغاة، الكلام في **إلا** الثاني وما بعدها أما **إلا** الأولى وما بعدها فهذه حكمها كما قلنا سابقاً لا يختلف فهنا الاستثناء مفرغ، فنقول: ما: نافية، وجاء: فعل ماض **وإلا**: أداة استثناء ملغاة، وزيد: فاعل.

-(إلا) الثانية هي التي نحتاج أن نتعرف على حكمها- نقول: **وإلا** الواو: حرف عطف، **إلا** نقول زائدة للتوكيد زائدة للتوكيد كُررت للتوكيد فقط، وعمرٌ معطوف بالواو على زيد، فنقول ما جاء **إلا** زيدٌ **وإلا** عمرٌ.

ومثال: **التكرار في باب البدل**: يكون الثاني كالأول أو بعض الأول

فمثال بدل كل من كل أو بدل مطابق قولك: ما جاء **إلا** الكريمُ **إلا** زيدٌ

الآن تكررت **إلا** في باب البدل، يعني أن ما بعد **إلا** الثانية الذي هو زيد؛ هو نفسه ما قبل **إلا**؛ فزيد هو الكريم، فتكررت **إلا** في باب البدل، فحينئذ نلغي **إلا** الثانية فنقول في الإعراب: ما: نافية، وجاء: فعل ماض، **وإلا** الأولى: حكمها كما قلنا سابقاً استثناء مفرغ فتكون **إلا**: أداة استثناء ملغاة، الكريم: فاعل، **إلا** الثانية: زائدة للتوكيد، زيد: بدل من الكريم، والبدل يأخذ حكم المبدل منه؛ بدل مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومثال بدل بعض من كل أو بدل اشتمال قولك: ما سرني أحد **إلا** زيدٌ **إلا** أدبه، بالنسبة لـ **إلا** الأولى حكمها كما قلنا سابقا هذا الكلام **تام غير موجب** يجوز فيه وجهان: **الإتباع والنصب على الاستثناء.**

تقول: ما سرني أحدٌ **إلا** زيدٌ، هذه مرفوعة على **الإتباع** ويجوز فيها **النصب إلا** زيداً، أما **إلا** الثانية: فهي زائدة للتوكيد، أدبه: تكون بدلا من السابق، فإذا كان زيد مرفوعا فنرفع أدبُه، وإذا كان زيداً منصوبة على الاستثناء فننصب أدبَه.

٢- إذا كان تكرار إلا لغير التوكيد: وذلك في غير بابي العطف والبدل **فما الحكم؟**

نقول: **يختلف حسب نوع الاستثناء:**

- إن كان الاستثناء مفرغاً **تُرك العامل يؤثر في واحد من المستثنيات ونُصِب ما عداه.**

ومثاله: ما قام **إلا** زيدٌ **إلا** عمراً **إلا** بكراً، فإن كان الاستثناء مفرغاً تُرك العامل الذي هو الفعل يؤثر في واحد من المستثنيات، ما قام **إلا** زيدٌ؛ أثر في زيد رفعه، قام: فعل، وزيد: فاعل، والباقي انصب **إلا** بكراً **إلا** عمراً، وهذا كما هو واضح ليس في **باب البدل** فبكر غير عمر، وليس في **باب العطف** لأن الواو ليست موجودة، وبكر يختلف عن عمر وعمر يختلف عن زيد.

هل يتعين أن الذي يؤثر فيه العامل هو الأول؟ يعني لازم يرفع العامل كلمة زيد؟ وإلا يمكن يرفع مثلا عمر؟

نقول: لا يتعين الأول، بل يمكن نرفع عمر وننصب الباقي، أو نرفع بكر وننصب الباقي، ولكن الأحسن الراجح أن يؤثر العامل في الأول من الأسماء ولحديثنا إن شاء الله تعالى بقية.

الحلقة (١٩)

أخذنا في نهاية الحلقة الماضية حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ، وقلنا: إننا ننظر إلى المستثنيات المكررة من ناحيتين: من ناحية اللفظ ومن ناحية المعنى.

فمن ناحية اللفظ: نقول: **إما أن يكون تكرارها للتوكيد** أو **لغير التوكيد، فإن كررت للتوكيد وذلك في بابي العطف والبدل فإن "إلا" الثانية تُلغى،** مثل: ما جاء **إلا** زيدٌ **وإلا** عمرٌ فإنها تلغى ويكون ما بعد **إلا** الثانية معطوفاً بالواو على ما قبلها، وكذلك إذا كررت في باب البدل تلغى **إلا** الثانية ويكون ما بعدها بدلا مما قبلها.

وإن كان التكرار لغير التوكيد وذلك في غير بابي العطف والبدل فحينئذ ننظر إلى الاستثناء؛ هل الاستثناء مفرغ؟ أو الاستثناء تام موجب؟ أو تام غير موجب؟ فننظر إلى الاستثناء.

- فإن كان الاستثناء مفرغا **فحينئذ نجعل العامل يؤثر في أحد المستثنيات وننصب الباقي**، لو قلنا: ما قام **إلا** زيدٌ **إلا** عمراً **إلا** بكراً هذا مثال لتكرار **إلا** في غير التوكيد لأنه ليس هنا عطف، وليس هنا بدل، بكر يختلف عن عمر ويختلف عن زيد أما في البدل فإما أن يكون الثاني هو الأول تماماً، أو أن يكون بعضه أو مشتملاً عليه، إن كان الاستثناء مفرغا: **فإننا نترك العامل يؤثر في أحد المستثنيات وننصب الباقي** فنقول: ما قام **إلا** زيدٌ أثّر الفعل قام في زيد، الباقي نقول: **إلا** عمراً **إلا** بكراً ولو كثرت ننصب الباقي، ونقول في الإعراب: قام فعل و**إلا**: أداة استثناء ملغاة وزيدٌ: فاعل، و**إلا**: أداة استثناء لا نقول ملغاة هنا ليست ملغاة هنا، وعمراً مستثنى منصوب، **هل يلزم أن يكون الذي يؤثر فيه العامل هو الأول من الأسماء؟** لا، لا يلزم الأحسن أن يكون الأول ولكن قد نجعله يؤثر في الثاني وننصب الأول، أو نجعله يؤثر في الثالث، مثلا وننصب ما قبله.
- إن كان الكلام تاما موجباً: **فإننا ننصبها كلها** فنقول: حضر الطلاب **إلا** علياً **إلا** بكراً **إلا** محمداً، وهكذا لو تكررت.
- أن يكون الكلام تاماً غير موجب: **فيعطى واحد منها ما يعطاه لو انفرد، وينصب الباقي، ينصب ما عداه، فنعطي واحداً منها ما يعطاه لو انفرد فيجوز فيه الإتباع والنصب والباقي ننصبه**، فنقول: ما حضر الرجالُ **إلا** زيداً **إلا** عمراً **إلا** بكراً، تكررت **إلا** هنا لغير التوكيد ليست في باب العطف والبدل، والكلام هنا تام غير موجب ما حضر الرجالُ، فنعطي واحدا منها حكمه لو لم تكرر **إلا**، فيجوز فيه الإتباع راجحاً ويجوز فيه النصب على الاستثناء مرجوحاً، فنقول: ما حضر الرجالُ **إلا** زيدٌ ثم ننصب الباقي **إلا** بكراً **إلا** محمداً، هذا الحكم الأول وهو الاتباع لكلمة الرجالُ، ويجوز أن نعطيه الحكم الثاني ما حضر الطلابُ **إلا** زيداً يجوز النصب على الاستثناء، والباقي حكمه النصب **إلا** بكراً **إلا** محمداً، و**إلا** هنا ليست ملغاة بل هي أداة استثناء.

هل يتعين أن نعطي الحكم الأول من الأسماء؟ نقول: لا يتعين، بل يترجح فالأحسن أن نعطي الأول، ولكن يجوز أن نعطي الثاني أو الثالث من هذه الأسماء.

هذا ما يتعلق بحكم المستثنيات المكررة من حيث اللفظ.

المسألة الثانية: حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى: ما حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى؟ يعني ماذا يكون المعنى؟ إذا قلت: ما حضر الطلاب إلا مثلا محمداً إلا بكراً إلا . . . ، محمد حضر، طيب بكر هل هو مثله في الحكم؟

نقول المستثنيات المكررة بالنظر إلى المعنى نوعان:

النوع الأول: ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض: مثل: زيد وعمرو، ما يمكن استثناء زيد من عمرو، فهذا بحسب ما قبله، فإن كان المستثنى الأول داخلا فذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل، **يعني إن كان ما قبله داخلاً في الحكم فما بعده كذلك داخل، إن كان ما قبله خارجا فما بعده خارج**، يتضح هذا بالمثال:

إذا قلنا: ما حضر القوم **إلا** بكرٌ **إلا** محمدٌ نريد أن ننظر هنا للمعنى، أخذنا اللفظ فيما سبق ننظر للمعنى الآن، ما حضر القوم **إلا** بكر، بكر الآن داخل في الحضور، نفيت الحضور عن القوم، بكر الآن داخل، فكذلك محمد داخل في الحكم، **في غير الموجب** يكون ما بعد **إلا** داخل، ما حضر القوم **إلا** محمد، محمد داخل في الحكم وهو الحضور، **في الموجب** ما بعد **إلا** خارج، إذا قلت: حضر الطلاب **إلا** محمد، فهم حضروا وهو خارج منهم.

إذن نقول: **إن كان المستثنى الأول داخلاً وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل** مثل: ما حضر القومُ **إلا** بكرٌ **إلا** محمدٌ، فبكر حاضر ومحمد حاضر.

وإن كان المستثنى الأول خارجاً وذلك إن كان مستثنى من موجب فذلك ما بعده خارج نحو: فهم المستمعون **إلا** فهداً **إلا** بكراً، المستمعون فهموا، الحكم ثبت للمستمعين "الفهم"، فهد خارج منهم في هذا الحكم لم يفهم، كذلك ما بعده خارج، فإذا كان المستثنى الأول خارجاً فما بعده كذلك خارج.

هذا هو النوع الأول ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض وهو بحسب ما قبله إن كان في الدخول أو الخروج.

النوع الثاني: ما يمكن استثناء بعضه من بعض: كما في الأعداد، تقول له: عندي عشرة **إلا** أربعة **إلا** اثنين **إلا** واحداً، يعني الآن **كيف يكون المعنى؟ اختُلف في المعنى في نحو هذا على ثلاثة أقوال**:

القول الأول: المكررات في حكم المستثنى الأول دخولاً أو خروجاً كما قلنا في السابق، فالجميع مستثنى من أصل العدد، فلو طبقنا هذا الكلام على المثال: لهُ عندي عشرة **إلا** أربعة، أربعة مستثناة من العشرة، طيب **إلا** اثنين، الاثنين مستثناة كذلك من العشرة من أصل العدد، **إلا** واحداً، الواحد كذلك مستثنى من أصل العدد، فالمُقَرُّ به الباقي على هذا القول ثلاثة، له عندي عشرة **إلا** أربعة بقي ستة **إلا** اثنين بقي أربعة **إلا** واحد بقي ثلاثة، فهذا هو القول الأول المكررات في حكم المستثنى الأول.

القول الثاني: كل من الأعداد مستثنى مما يليه، قال ابن هشام رحمه الله: **وهو الصحيح**، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد، فالمقر به على هذا القول كل من الأعداد مستثنى مما قبله، المقر به على هذا القول سبعة، لو استثنينا في هذا المثال: له عندي عشرة **إلا** أربعة **إلا** اثنين **إلا** واحداً، استثنينا واحداً من الاثنين بقي واحد، استثنينا واحد من الأربعة بقي ثلاثة، استثنينا الثلاثة من العشرة بقي سبعة.

القول الثالث: المذهبان محتملان في هذه المسألة.

هذا ما يتعلق بالمستثنى **بإلا** وهو أطول ما في أدوات الاستثناء الكلام عن **إلا** وهي أُم أدوات الاستثناء، لها أحكام تميزها عن غيرها، ولها حالات، فتحتاج إلى مراجعة أكثر من غيرها.

ثانياً: المستثنى بـ"غير" و"سوى": من أدوات الاستثناء **غير وسوى**، وهما مسمى استثناء كما قلنا، نأتي **لـغير**: **الأصل في غير أن يُوصَف بها، تقع صفة وقد يحذف الموصوف وتعرب بإعرابه.**

فتقول: جاء رجل **غيرُكَ**، رأيت رجلاً **غيرَكَ**، مررت برجلٍ **غيرِكَ**، {رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا **غَيْرَ** الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} **غير** صفة لصالح، {صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ **غَيْرِ** الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ} فغير صفة للذين، **هذا هو الأصل فيها.**

وقد تخرج عن الصفة وتُضَمن معنى إلا فيستثنى بها، كما تقول: حفظت القرآن **غير** سورة، يعني **إلا** سورة.

ما حكم المستثنى بغير؟

نقول: **المستثنى بغير حكمه الجر بالإضافة**، فتقول: حفظتُ القرآنَ **غيرَ** سورةٍ، إعراب سورة: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

وتقول: قرأتُ الموادَ **غيرَ** النحوِ، إعراب النحو: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، وتقول: حضر الطلاب **غيرَ** محمدٍ.

كيف أضبط كلمة "غير" بالشكل؟ عرفت المستثنى بغير وهو الاسم الواقع بعدها مجروراً بالإضافة.

لكن غير كيف أضبطها بالشكل؟ نقول: "**غير**" تعامل معاملة المستثنى بـ"إلا".

المستثنى بإلا ما حكمه؟ يختلف، إذا كان الكلام تاماً موجباً له حكم، وإذا كان الكلام تاماً غير موجب له حكم، إذا كان الاستثناء مفرغاً له حكم.

فنقول كذلك؛ "غير" نفسها؛ ننظر إلى الكلام:

- إن كان الكلام تاماً موجباً: **فننصب غير** مثاله: حضر الطلاب **غيرَ** محمدٍ.

- إن كان تاماً غير موجب: **فيجوز في "غير" وجهان: الإتباع والنصب** مثاله: ما حضر الطلاب **غيرُ** محمدٍ، أو ما حضر الطلاب **غيرَ** محمدٍ.

- إن كان الاستثناء مفرغاً مثاله: ما حضر **غيرُ** محمد، **فبحسب ما قبلها في التفريغ** فهذا حكم **غير** نفسها تعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا.

كيف نقول في إعراب "غير"؟

أَوْلى الأقوال في إعراب غير المنصوبة في غير التفريغ طبعاً في غير الاستثناء المفرغ أنها: **حال**.

قلت: ما رأيت **غيرُ** محمداً هذه مفعول به، فغير المنصوبة في نحو: حضر الطلابُ **غير** محمد، ما حضر الطلاب **غير** محمد ما حكمها؟ **أولى:** الأقوال في غير المنصوبة في غير التفريغ أنها حال.

ومنهم من يقول في إعرابها: **غير** اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

قال ابن مالك رحمه الله:

واستثنِ مجرورا بـ"غير" معرباً بما لمستثنى بإلا نُسبَ

واستثنِ مجرور بغير: ما بعد غير مجرور، المستثنى بغير مجرور بالإضافة، **استثن مجرور بغير معربا** يعني حال تكون لفظ غير معرب؛ معرب بما نُسب للمستثنى بإلا تُعطى غير حكم المستثنى بإلا.

بعد ذلك نأتي للمستثنى بـ**سوى**، وسوى هي قريبة من غير، أخت لغير في بعض أحكامها.

ما حكم المستثنى بسوى؟

نقول: **المستثنى بسوى كحكم المستثنى بغير، المستثنى بسوى مجرور بالإضافة**، كما لو قلت: نجح الطلاب **سوى** طالبٍ، تجر طالبٍ بالإضافة، وتقول: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة، مثلاً: تأخر الطلابُ **سوى** طالبٍ، فهو مجرور بالإضافة، وتقول: قرأت الموادَ **سوى** الفقهِ.

طيب بقيت **سوى** نفسها **كيف نعربها؟ فيها أكثر من قول**

القول الأول: **قيل إنها كـ"غير" معنىً وإعراباً، معناها معنى "غير" وإعرابها إعراب "غير"**، فتقول: حضر الطلاب **سوى** محمد، اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، فهي معربة تقديراً، معربة بحركات مقدرة.

القول الثاني: قول الجمهور فيها **إنها ظرف مكان، ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر**، فهي عندهم ظرف مكان، **ما الذي جاء بها في ظروف المكان؟ هل تدل سوى على المكان؟** نعم، فيها دلالة على المكان، فإذا قلت: لا أبتغي جاراً **سواكَ** يعني مكانك، فهي ظرف مكان عندهم.

القول الثالث: **هو قول وسط أنها تستعمل ظرفاً غالباً وكـ"غير" قليلاً**، وهو الذي رجحه ابن هشام رحمه الله.

فالأقوال في **سوى** قيل: إنها كغير معنى وإعراباً، فيقال إنها اسم استثناء منصوب، وقال الجمهور إنها ظرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر، والحقيقة أن هناك شواهد على خروجها عن الظرفية: الفاعلية والجر بالحرف: ما أنتم في

سواكم، ولم يبق **سوى** العدوان دِنّاهم كما دانوا، يعني الظاهر أنها تخرج عن الظرفية، هذا القول الثاني قول الجمهور أنها ظرف ولا تخرج الظرفية إلا في الشعر وهي ظرف مكان، وبينا أن معنى مرادهم بالدلالة عن المكان بأنها إذا قلت: لا أبتغي جاراً **سواك** يعني مكانك، القول الثالث قيل: إنها تستعمل ظرفاً غالباً وكغير قليلاً وهذا قول وسط رجحه ابن هشام عليه رحمة الله.

وخلاصة ما ذكرنا في المستثنى بغير وسوى أن المستثنى بهما مجرور بالإضافة.

وأن الأصل في **غير** أن يوصف بها، تستعمل صفة، أما **غير** نفسها فإنها تعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا، فتُنصب في الكلام التام الموجب، ويجوز فيها الإتباع والنصب في الكلام التام غير الموجب، وبحسب ما قبلها في التفريغ في الاستثناء المفرغ وذكرنا أن إعرابها إذا نُصِبَت في غير التفريغ فإنها حال، أو يقال فيها اسم استثناء منصوب.

وأما بالنسبة **لسوى** فما بعدها مجرور بالإضافة، وقيل في إعراب **سوى** نفسها ثلاثة أقوال: أنها **كغير** معنى وإعراباً، وقيل: إنها ظرف، وقيل: إنها تستعمل ظرفاً غالباً و**كغير** قليلاً.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

ولسِوى سُوى سواء اجعلا على الأصح ما لغير جعلا

أشار في الأول لغات في **سوى، سِوى سُوى** سواء اجعل لها ما جعلت لغير.

الحلقة (٢٠)

تطبيق على المستثنى بـ"غير وسوى"

لو قلنا: **اضبط المستثنى بالشكل فيما يأتي مع بيان السبب**

- حفظتُ القرآن **سوى** سورة البقرة، أين المستثنى بسوى؟ المستثنى بسوى هو ما بعدها سورة، ما ضبطه بالشكل؟ هو **مجرور** بالإضافة، فنقول: حفظتُ القرآن **سوى** سورةِ البقرةِ، ونقول في التعليل: لأن ما بعد سوى **مجرور** بالإضافة دائما.

لو أردنا أن ننظر إلى **سوى** نفسها فمنهم من يقول: إنها ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتح المقدرة، ومنه من يقول: اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة.

سوى سورةِ البقرةِ، سورةِ: مضاف إليه **مجرور** وعلامة جره الكسرة وهو مضاف، والبقرةِ: مضاف إليه **مجرور** وعلامة جره الكسرة.

- زرتُ مدن الحجاز **غير** مدينة، نريد أن نضبط المستثنى بالشكل، المستثنى في هذا المثال مدينة، والضبط الصحيح له **غير** مدينةٍ، لأن مدينة **مجرورة** بالإضافة، ونقول في التعليل: لأن ما بعد **غير** **مجرور** بالإضافة دائما.

"غير" نفسها كيف نضبطها في هذا المثال؟

نقول: **غير تُعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا**، فننظر إلى نوع الكلام: زرتُ مدن الحجاز **غير** مدينة، المستثنى منه موجود "مدن الحجاز"، الكلام تام وأيضاً موجب، **ما حكم المستثنى بإلا إذا كان الكلام تاما موجباً؟ حكمه النصب**، فننصب "**غير**" هنا فنقول: زرتُ مدن الحجاز **غيرَ** مدينة، والأَوْلى فيما قيل في إعرابها: أنها حال أو اسم استثناء منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

طيب لو أردنا أن نضبط "غير" في هذه الأمثلة:

- قاموا **غير** محمد، الصحيح: قاموا **غيرَ** محمدٍ فهي منصوبة **لأن الكلام تام موجب**.

•ما قاموا **غير** محمد، يجوز وجهان: الإتباع تتبع **غير** المستثنى منه وهو الواو، والواو محلها الرفع فنقول: ما قاموا **غيرُ** محمدٍ، أو النصب على الاستثناء ما قاموا **غيرَ** محمدٍ **لأن الكلام تام غير موجب** فيجوز فيه وجهان، محمدٍ مجرور بالإضافة.

•ما رسب **غير** كسول **هنا الاستثناء مفرغ** مستثنى منه غير موجود وتقدم النفي، فحينئذ تعامل معاملة المستثنى الواقع بعد إلا، ومعلوم أن المستثنى الواقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ يُعطى حكمه كأن لم توجد إلا، فغير هنا فاعل، وأما كسولٍ: مجرورة بالإضافة.

المستثنى بـ (ليس ولا يكون):

ما حكم المستثنى بليس ولا يكون؟

لو أخذنا مثالاً على المثال **بليس ولا يكون،** كالمستثنى بـإلا، لو قلت: حضر الطلاب **ليس** محمداً أو **لا يكون** محمداً، هذا مثال لاستعمال **ليس** في الاستثناء، فهو استعمال من ناحية المعنى.

ما حكم المستثنى بليس ولا يكون؟ حكمه النصب، ليس محمداً **لا يكون** محمداً، **النصب على ماذا؟** المنصوبات كثير، نقول النصب على أنه خبر **لليس** لأن **ليس** من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، وكان كذلك ترفع الاسم وتنصب الخبر، فما بعد **ليس ولا يكون منصوب على أنه خبر لهما.**

- من الشواهد على استعمال **ليس** بمعنى **إلا**: يطبع المؤمن على كل خُلُق **ليس** الخيانةَ والكذب.

- وفي الحديث (ما أنهر الدم وذُكر اسم الله عليه فكلوا **ليس** السنَّ والظفرَ) **ليس** السنَّ والظفرَ، فالمستثنى **بليس** هو كلمة السنَّ والخيانة كما نرى منصوب على أنه خبر **لليس.**

- وتقول: جاؤوا **لا يكون** زيداً.

- ويقول الشاعر: لا شيء أسرع مني **ليس** ذا عذرٍ***وذا جناحه بجنب الريد خفاقي.

نقول: لا شيء أسرع مني **ليس** ذا عذرٍ يريد به الفرس، وذا جناح بجنب الريد يقصد به الجبل، الخفاق، ويقصد به العُقاب أو النسر.

فهذه الأمثلة على الاستثناء **بليس ولا يكون**

المنصوب خبر لليس ولا يكون، أين الاسم أين اسمهما؟

نقول: اسمهما ضمير مستتر **على أي شيء يعود هذا الضمير "ليس هو" على أي شيء؟** قالوا: عائدٌ على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فاسمهما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق.

فإذا قلنا: حضر القومُ **ليس** زيداً، التقدير حضر القومُ **ليس هو** زيداً، **هو يعود على أي شيء؟** على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، الفعل حضر يعني **ليس** هو يعني **ليس** الحاضر زيداً.

وتقول: جاء القوم **ليس** محمداً؛ أي **ليس هو** أي **ليس** الذي جاء محمد وهكذا.

فالمستثنى **بليس ولا يكون** حكمه النصب على أنه خبر لهما واسمهما ضمير مستتر يعود على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، بعضهم يقول: **ما الذي جاء بها في الاستثناء؟** دخلت بالاستثناء من ناحية المعنى، فمعناه معنى حروف الاستثناء وإن كانت لم تخرج عن عملها المحدد لها فهي من أخوات كان.

قال ابن مالك عليه رحمة الله تعالى في هذه المسألة:

واستثنِ ناصباً بـ ليس وخلا وبـ عدا وبيكون بعد لا

واستثنِ ناصباً بليس هذا شاهدنا، واستثنِ ناصبا بليس وخلا وبـعدا وبيكون بعد لا يعني: **لا يكون** زيداً.

ليس ولا يكون واضحا أنهما فِعلان.

المستثنى بـ(**خلا وعدا وحاشا**)، هذه الأدوات تستعمل في الاستثناء

فتقول: قاموا **خلا** زيد أو **عدا** زيد أو **حاشا** زيد بمعنى **إلا**.

ما حكم ما بعد هذه الأدوات؟ هل ننصبه فأقول: قام القوم **عدا** زيدٌ أو **عدا** زيداً أو **عدا** زيدٍ**؟**

نقول يجوز لك وجهان:

الوجه الأول: الجر بها على أنها حروف جر

فتقول: خرج الرجال **عدا** محمدٍ **خلا** محمدٍ **حاشا** محمدٍ، وتقول في الإعراب **عدا** حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وتقول مثل هذا الكلام في **خلا** وفي **حاشا:** حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وتقول في محمدٍ اسم مجرور وعلامة جره الكسرة.

من الشواهد على الجر بـ **عدا** -لأن بعضهم أنكرها- يقول الشاعر:

أبحنا حيهم قتلا وأسرا عدا الشمطاءِ والطفل الصغيرِ

فعدا حرف جر، والشمطاءِ اسم مجرور وعلامة جره الكسرة.

إضافة كلام للوجه الأول وهو الجر بها على أنها حروف جر، ابن مالك عليه رحمة الله تعالى عدّ هذه الأحرف في حروف الجر، ذكر في حروف الجر ذكر عشرين حرفاً، فذكر أحرفاً تستعمل أحياناً أو في لغات بعض العرب وذكر منها **خلا** و**عدا** و**حاشا** فقال:

هاك حروف الجر وهي من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على

فعدّها من حروف الجر، وهي تستعمل جارة، ولكن ليس هذا هو الاستعمال الوحيد لها.

الوجه الثاني: النصب على أنها أفعال ماضية جامدة، فننصب ما بعدها على أنها أفعال ماضية جامدة

فإذا قلت: قام القومُ **عدا** محمداً وأكرمتُ الرجال **عدا** أو **خلا** علياً فحينئذ نصبت بها **فكيف يكون الإعراب؟** نقول: تكون أفعالاً ماضية جامدة، فنقول في إعرابها:

قام القوم **عدا** محمداً، **عدا:** فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، ومحمداً مفعول به منصوب، وكذلك لو قلت: قام القوم **حاشا** محمداً أو **خلا** محمداً، **أين الفاعل؟** الفاعل: ضمير مستتر تقديره هو.

فهذان وجهان في المستثنى **بخلا** و**عدا** و**حاشا** الجر على أنها حروف جر، والنصب على أنها أفعال ماضية جامدة، والفاعل ضمير مستتر، والمنصوب مفعول به.

- إذا دخلت ما هل يجوز الوجهان معاً؟ نسمع أحياناً: قام القوم ما **خلا** ما **عدا**.

إذا دخلت **ما** على **خلا** و**عدا فلا يجوز الوجهان، فيتعين أن ننصب ما بعدها فقط.**

فإذا قلت: قام القوم ما **خلا** محمداً، **ولا يجوز لك الجر،** قام القوم ما **عدا** محمداً، **ولا يجوز لك الجر،** لأن ما هذه ما مصدرية لا تدخل إلا على الأفعال، فيتعين حينئذ **خلا** و**عدا** أن يكونا فعلين، ويُنصب ما بعدهما، كما قال لبيد بن ربيعة العامري الصحابي رضوان الله عليه:

ألا كُلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ وكل نعيمٍ لا محالة زائلُ

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهة تصفر منها الأنامل

الشاهد: أنه لما دخلت ما على **خلا** في هذا البيت وجب نصب ما بعدها على أنه مفعول به، فـ ما: مصدرية، و**خلا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل: ضمير مستتر، واللهَ: لفظ الجلالة مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

- هل تدخل ما على حاشا؟

مثال: قام القوم ما **حاشا محمد**.

الصحيح: أن ما لا تدخل على **حاشا**، وإن كانت هناك بعض الشواهد التي ورد فيها دخول ما على **حاشا**، **ولكن الأكثر والغالب هو عدم دخول** ما على **حاشا**.

خلاصة ما ذكرناه: أن المستثنى **بليس ولا يكون** حكمه النصب على أنه خبر **لليس ولا يكون** واسمهما ضمير مستتر تقديره هو.

أما المستثنى **بـخلا وعدا وحاشا** فيجوز فيهما وجهان: الجر على أنها حروف جر، ويجوز أيضا في المستثنى بها النصب على أنها أفعال جامدة ماضية، والفاعل ضمير مستتر، وما بعدها مفعول به منصوب.

ثم ذكرنا أنه إذا دخلت ما فإن النصب يتعين بتعين الفعلية حينئذ، وذكرنا أن ما لا تدخل على **حاشا** في الأغلب.

من شواهد النصب **بـحاشا** قول الشاعر:

حاشا أبا ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فادمي

حاشا أبا: فنصب **بـحاشا**، ما بعد **حاشا** وقالوا **أبا**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة، وكقول الشاعر أيضاً:

حاشا قريشاً فإن الله فضلهم على البرية بالإسلام والدين

حاشا قريشاً، فقريشاً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

نُذكر بأن **خلا وعدا وحاشا مترددة بين الفعلية والحرفية**، فمن أدوات الاستثناء ما هو **حرف**، ومنها ما هو **فعل**، ومنها ما هو **اسم**، ومنها ما هو **متردد ما بين الفعلية والحرفية** وهي هذه الأدوات **خلا وعدا وحاشا**.

قال ابن مالك عليه رحمة الله تعالى:

واستثنِ ناصباً بـ ليس وخلا وبـ عدا وبـ يكون بعد لا

ثم قال:

واجرر بسابقي يكون إن ترد وبعد ما انصب وانجرار قد يرد

اجرر بسابق يكون: السابق ليكون في اللفظ **خلا وعدا** سبقتها في اللفظ **واجرر بسابقي يكون إن ترد** على سبيل الجواز، قال: **واجرر بسابقي يكون إن ترد وبعد ما انصب** إذا سبقت **خلا وعدا بـما** فالنصب حينئذ يتعين، ثم قال: **وانجرار قد يرد** أنه قد يرد حتى مع دخول ما الجر وهذا قليل جداً.

ثم أراد أن يبين ما حكمهما في حالة جر ما بعدهما، لأنه قد يجر بالحرف وقد يجر بالإضافة وقد يجر بالتبعية، فقال:

وحيث جرّا فهما حرفان كما هما إن نصبا فعلان

وحيث جرّا فهما حرفان حيث جرّا **خلا وعدا** فهما حرفان، **كما هما إن نصبا فعلان**، ثم قال:

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاشا وحشا فاحفظهما

مثل **خلا حاشا** ولكنها لا تصحب ما، ما يقال ما **حاشا**، وإن كان وردت بعض الشواهد القليلة.

طيب لو أخذنا تطبيقاً سريعاً منوعاً في الاستثناء، لو أردنا أن نضبط المستثنى بالشكل ونعربه:

قلنا: قام القوم **ليس** محمد؛ **نضبط محمد بالشكل**، يكون في **ليس ولا يكون** في **خلا وعدا وحاشا**.

قام القوم **ليس** محمد

الصواب: **ليس** محمداً، طيب الإعراب؟ محمداً: خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

حضر الطلاب **عدا** علي

نقول: إذا أردنا أن نضبط؛ نضبط بالوجهين:

- فنقول: **عدا** عليٍّ ونقول في إعرابها: عليٍّ: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، اسم مجرور **بعدا** وعلامة جره الكسرة.
- ويجوز أيضاً **عدا** علياً، ونقول في الإعراب: علياً: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، لأنه في الأول: **عدا** عليٍّ جعلنا **عدا** حرف جر، والثاني: **عدا** علياً جعلنا **عدا** فعل ماضٍ جامد.

خرج الطلاب **لا يكون** محمد

الضبط السليم **لا يكون** محمداً، والإعراب: خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

الحلقة (٢١)

لدينا اليوم حديث عن موضوع الحال، فمن المنصوبات الحال

فما المراد بالحال؟ وما الفكرة الموجزة عن الحال؟ نقول:

الحال: هي الاسم المنصوب في نحو قولك: جاء زيدٌ راكباً، فالاسم منصوب وهو راكباً هو الحال.

كيف نميزه عن غيره من المنصوبات؟ نقول:

أولاً: الحال نكرة، جاء زيدُ راكباً.

ثانياً: صاحب الحال الذي هو زيد -يُسمى صاحب الحال- لا يكون إلا معرفة، فبينهما اختلاف الحال نكره، وصاحبه معرفة.

ثالثاً: الحال الغرض منها بيان الهيئة جاء زيد يعني الحال بينت هيئة زيد عند مجيئه.

رابعاً: الحال منصوبة دائما.

خامساً: تصلح جواباً لسؤال بـ كيف، فلو قال قائل: **كيف** جاء زيد**؟** لقلت: جاء زيد راكباً أو ماشياً أو مسرعاً.

سادساً: الحال تكون مشتقة لا جامدة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل.

سابعاً: تكون متحولة يعني منتقلة ليست ثابتة، يعني مثل: جاء زيد راكباً الركوب ليس ملازماً لزيد بل قد يأتي راكباً ويأتي مرة أخرى ماشياً، وقد يدخل مسروراً ويدخل مرة أخرى مثلاً حزيناً، فالغالب في الحال أن لا تكون ثابتة بل متحولة لذلك سميت حال من التحول.

ثامناً: الحال تأتي مفردة مثل: جاء زيد راكباً، وتقع جملة أيضاً، تقول: خرج محمدٌ **ويدهُ** على رأسه، خرج وهذه حالته **ويدهُ** على رأسهِ.

وفي كتاب الله عز وجل: {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ **وَأَنْتُمْ** سُكَارَى} **وأنتم** سكارى هذه جملة حالية.

إذاً ما أركان جملة الحال؟ أركان جملة الحال ثلاثة: - مثال: جاء زيد راكباً

أولا: الحال: وهي كلمة راكباً.

ثانياً: صاحب الحال: وهو الفاعل وهو زيد.

ثالثاً: العامل: وهو الذي يعمل النصب في الحال وهو الفعل جاء.

من الأمثلة والشواهد على الحال قول الله عز وجل: {ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا}، فمستكبراً حال، صاحب الحال الفاعل مستتر ثم يصر هو مستكبراً.

ويقول عز من قائل: {وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا} يعني في حالة مرح، فمرحاً حال وصاحبها الفاعل المستتر ولا تمشِ أنت.

ومن الشواهد على الحال قوله عز وجل: {اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَدْحُورًا} مذؤوما حال من الفاعل المستتر صاحبها الفاعل المستتر لأخرج، أخرج أنت، ومدحوراً حال ثانية.

ويقول الله عز وجل: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى} الحال كسالى، قَامُوا في هذه الحالة في حالة كسل.

وتقول: خرج سعد مسروراً، مسروراً حال وصاحبها سعد.

وتقول: ضربتُ اللص مكتوفاً، فمكتوفاً حال وصاحبها اللص.

وتقول: خرجت مسرعاً، مسرعاً كذلك حال.

وصاحب الحال قد يكون **مرفوعاً** كما تقول: خرج سعد مسروراً، صاحب الحال سعد إعرابه: فاعل، قد يكون **منصوبا،** مثل: ضربتُ اللص مكتوفاً، وقد يكون **مجروراً بالحرف،** مثل: مررتُ بهندٍ جالسةً فصاحب الحال في المثال الأخير وهو هند وهو مجرور بالحرف، **إذن ما تعريف الحال؟**

نقول في تعريف الحال: وصفٌ فضلةٌ مذكور لبيان الهيئة، وهذا التعريف إنما هو **للحال المؤسِسَة** التي تأتي بمعنىً جديد لا يُعرف من سياق الجملة مثل: جاء زيدٌ راكباً فلا نعرف أنه راكب لو لم يذكره لم نعرف أنه راكباً من قوله: جاء زيد، ويقابله **الحال المؤكدة**: وهي التي تعرف قبل ذكرها، مثل قوله تعالى: {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا} مثلاً هذه حال مؤكدة، نعلم أنه ضاحك من قوله: تبسم، قبل أن يأتي ذكر ضاحك نعلم الضحك من قوله: تبسم، وكذلك تقول: ولى مدبراً، فنعلم أنه أدبر من قولنا: ولى.

إذن تعريف الحال: وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة وهذا التعريف للحال الغالبة وهي المؤسسة.

ما المراد بقولنا في التعريف وصف**؟** نقول: **الوصف** هو الاسم المشتق الذي يدل على معنىً وذاتٍ متصفةٍ به؛ كاسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، هذه يطلق عليها الأوصاف، فاسم الفاعل مثل: ضارب يدل على معنى وهو الضرب ويدل على أن أنه هناك شخص قام بالضرب، ومضروب كذلك يدل على معنى وعلى أنه هناك ذاتاً وقع عليها الضرب، فهذا الوصف، إذن المراد يكون اسم فاعل اسم مفعول صفة مشبهة ونحو ذلك.

والمراد بالفضلة هو وصف فضلة، **هل المراد الذي يستغنى عنه؟** أحياناً ما يمكن نستغني عنه، نقول: جاء زيد أنا أريد أن أبين أنه جاء راكباً، فالمراد **بالفضلة**: هو ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، هذا الفضلة، الذي يأتي بعد المبتدأ والخبر أو بعد الفعل والفاعل؛ فإنه يكون فضلةً، والغرض من الحال قلنا: **بيان الهيئة،** ولذلك ضمنه في التعريف، بيان هيئة الشخص عند قيامه بالفعل أو عند وقوع الفعل عليه.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

الحال وصف فضلة منتصبُ يفهِمُ في حالِ كـ فرداً أذهبُ

وهنا محذوف بعد كلمة **حالِ،** أي يفهِم في حال كذا، مثل: فرداً أذهب، أذهب فرداً، فالتقدير أذهب في حال انفراد، وجاء زيد

راكباً، جاء زيد في حال الركوب فهو على معنى في حال كذا، وخرج سعد مسروراً، يعني خرج سعد في حال سرور.

ولفظ الحال يذكر ويؤنث فيقال: هذا حال وهذه حال، وتقول: حال منصوب أو حال منصوبة، وقد ورد في الشواهد تذكيرها وتأنيثها.

أوصاف الحال

أوصاف الحال أربعة، الحال الأخيرة مثل راكب لها أربعة أوصاف:

الوصف الأول: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وهذا وصف غالب ليس بلازم لكنه غالب.

الوصف الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة، وهذا أيضاً غالب.

الوصف الثالث: أن تكون نكرة لا معرفة، وهذا لازم.

الوصف الرابع: أن تكون نفس صاحبها في المعنى، ومعنى هذا الوصف أنك إذا قلت مثلاً: خرج الطفلُ باكياً، **فالحال نفس صاحبها في المعنى،** لأن الباكي هو الطفل، والطفل هو الباكي، وإذا قلت: جاء زيد راكباً الراكب هو زيد، وزيد هو الراكب، هذا معنى قولهم أن تكون نفس صاحبها في المعنى.

فيما يُستقبل سنأخذ هذه الأوصاف واحدا واحداً، ثم نذكر هل هذا الوصف مثلاً غالب، ذكرنا في أوصافها: **أن تكون منتقلة ما معنى قولنا: منتقلة هل يمكن أن تأتي ثابتة؟** ذكرنا في أوصافها **أن تكون مشتقة، هل تأتي جامدة وهكذا؟**

فالوصف الأول: أن تكون منتقلة أي متحولة أي عارضة ليس بلازمة، مثل: البكاء مثل الحزن مثل السعادة مثل السرور ومثل الركوب والمشي هذه أشياء يعني عارضة ليست ملازمة للإنسان، بخلاف الحُسن والقبح والطول والقصر هذه أشياء ثابتة، الغالب في الحال أن تكون منتقلة قال سميت حال لأنها متحولة، هذا وصف غالب في الحال، **هل تأتي الحال ثابتة؟** نعم تأتي الحال ثابتة لكن ليس هذا بكثير، وذكروا مواضع لمجيئها ثابتة، **لكن سنذكر شواهد وأمثلة على مجيئها ثابتة:**

-فمن الأمثلة على مجيء الحال ثابتة قولهم: زيد أبوكَ عطوفَ، فالعطف **حال ثابتة من الأب،** العطف **وصف ثابت للأب.**

-وأيضاً من الشواهد قوله عز وجل: {وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا} حيا: حال، وصاحبها: مستتر يعني أبعث أنا وهذه الحال ثابتة، الحياة يعني ثابتة ليست متحولة مثل تحول يعني البكاء والسرور هذا التحول السريع، والبعث من لازمه الحياة.

-وتقول: أنت عبد الله معروفاً، فمعروفاً حال ثابتة.

- وأيضاً من أمثلة مجيء الحال ثابتة قولهم: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، أطول حال، وهي حال ثابتة ليست متغيرة.

-ومن ذلك أيضاً قوله عز من قائل: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ} فقيام الله بالقسط سبحانه وتعالى أمر ثابت.

-وأيضاً يقول تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} مفصلا: حال ثابتة من الكتاب.

-ومن الشواهد على مجيء الحال ثابتة قوله تعالى: {وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا} الضعف: وصف ثابت ملازم للإنسان.

-وأيضاً من ذلك قوله تعالى: {وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} مصدقاً هذه حال ثابتة.

-وتقول مثلاً: خُلق فلان طويلاً جعد الشعر، طويلا حال ثابتة من فلان.

-وتقول أيضاً: ولد فلان دميماً.

-ويقول عز من قائل: {وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا} شيخاً: حال ثابتة.

والغالب أيها الإخوة في الحال المبيِّنة -وهي المؤسسة التي تأتي بمعنى جديد- الانتقال والتحول، والغالب في الحال المؤكِّدة الثبوت.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

الحال وصف فضلة منتصبُ يفهم في حالٍ كفرداً أَذهبُ

وكونه منتقلاً مشتقا يغلب لكن ليس مستحِقا

فهذا كما قال: كون الحال منتقلة والمشتقة هذا ليس بلازم لكنه غالب.

الوصف الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة كأن تكون: بصيغة اسم الفاعل أو بصيغة اسم المفعول أو بصيغة الصفة المشبهة باسم الفاعل أو بصيغة المبالغة من اسم الفاعل.

- فمن مجيء الحال مشتقة بصيغة اسم الفاعل قوله عز وجل: {وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا} **وهذا كثير**، واصبا: حال.
- وجاء زيد راكباً، راكباً حال وهو اسم فاعل.
- ومن مجيئها بصيغة المفعول تقول: خرج محمد مسروراً، فمسروراً: حال.
- وفي كتاب الله عز وجل: {ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا} مذموما: اسم مفعول، ومدحورا.
- وقد تأتي بصيغة الصفة المشبهة باسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل تدل على الثبوت وفعلها لا يكون إلا لازماً يعني غير متعدٍ مثل: طاهر تدل على الثبوت، ومثل: حسن، لكن ليس له وزن خاص مثل فاعل، فقد تأتي على وزن فَعَل مثل حسن، وشهم على وزن فَعْل، وكريم وشريف، كلها هذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، فمن مجيء الحال صفة مشبهة باسم الفاعل قوله عز وجل: {وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا} فضعيفاً: حالاً، وهي صفة مشبهة باسم الفاعل.
- وقد تأتي الحال بصيغة مبالغة كقوله عز وجل: {وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا} فمدرارا حال وهي على وزن مفعال.

عرفنا أن الحال تكون مشتقة وهذا هو الغالب فيها، **فهل تأتي الحال جامدة؟**

نقول: نعم؛ **قد تقع الحال جامدة مُأوَّلة بالمشتق، وقد تقع جامدة غير مُأوَّلة بالمشتق.**

تأتي الحال جامدة ولكنها مُأوَّلة بالمشتق، **ما معنى مأولة بالمشتق؟** يعني مفسرة بكلمة مشتقة، يعني الحال التي أمامنا جامدة لكنها بمعنى كلمة مشتقة.

ولمجيء الحال جامدة مُأوَّلة بالمشتق مسائل، تقع الحال جامدة مأولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: أن تدل على تشبيه مثل: كرَّ زيدٌ أسداً، فالمراد بيان هيئة زيد عندما كرَّ، فهذه حال ولكن أسد جامدة، فهي بمعنى كر زيد **شجاعاً** أو **مقداماً** أو نحو ذلك بمعنى كلمة مشتقة، أسداً حال جامدة مأولة بالمشتق.

وكقولهم: بدت الجارية قمرًا، القمر جامد، ليس اسم فاعل وليس اسم مفعول، ولا من المشتقات، اسم ذات يعني قالوا هي بمعنى **مضيئة** مثلاً، بدت الجارية **مضيئة**، فهي بمعنى كلمة مشتقة.

المسألة الثانية: أن تدل على مفاعلة، نحو: بعته يداً بيد، يعني **متقابضين** يدا بيد، هذه جامدة ولكنها بمعنى كلمة مشتقة أي **متقابضين**.

وتقول كلمته فاه إلى فيّ، يعني **متشافهين**، فهذه جامدة مأولة بالمشتق.

المسألة الثالثة: أن تدل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين، افتح الصناديق صندوقاً صندوقاً، يعني مرتبة بهذا الشكل، وتقول اصعد السلم درجة درجة، فهذه مسائل ثلاث تأتي فيها الحال جامدة مأولة بالمشتق.

الحلقة (٢٢)

نحن في موضوع الحال، وتحدثنا عن الوصف الثاني من أوصاف الحال وهو **أن تكون الحال مشتقة لا جامد؛ هذا هو الغالب في الحال، وقد تأتي الحال جامدة فأحياناً تكون مأولة بمشتق، وأحيانا تكون جامدة غير مأولة بمشتق**، وذكرنا أن معنى كونها مأولة بالمشتق: أي أنها في معنى كلمة مشتقة، وتقع الحال جامدة مأولة بالمشتق في **ثلاث مسائل**:

المسألة الأولى أن تدل على تشبيه مثل: كر زيد أسداً، والمسألة الثانية أن تدل على مفاعلة مثل: بعته يداً بيد، والمسألة الثالثة أن تدل على ترتيب مثل: ادخلوا رَجُلاً رَجُلاً أي مترتبين.

لماذا قلنا: إن هذه المسائل الثلاثة مأولة بالمشتق، والمسائل التي ستأتي غير مأولة بالمشتق؟ لأن اللفظ غير مراد به معناه الحقيقي، فما يراد كيف: كر زيد أسداً، لا يراد باللفظ أسد معناه الحقيقي وإنما المراد شجاع، وكيف بدت الجارية قمراً إنما المراد مضيئة، فاللفظ فيها مراد به غير معناها الحقيقي.

تقع الحال جامدة غير مأولة بالمشتق في سبع مسائل:

المسألة الأولى: أن تكون موصوفة، وتسمى هذه الحال: **الموطِّئة**، مثل قوله تعالى: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} فقرآنا: حال وهي جامدة وليست مأولة بالمشتق، وعربيا: صفة لها.

ومثل قول الله عز وجل: {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} بشراً: حال، وهي جامدة ليست مأولة بالمشتق، وسويا: صفة لها، هذه ما كان بهذه الصفة تسمى حال موطئة، **تكون الحال فيه جامدة موصوفة**، فمن المسائل التي تأتي فيها الحال جامدة غير مأولة بالمشتق هذه المسألة أن تكون الحال موصوفة.

المسألة الثانية: أن تكون دالة على سعر مثل: بعته مُداً بكذا، فمداً: حال وهي جامدة **تدل على السعر**، قالوا معناها: بعته وبعضهم قال: هي مأولة بمشتق، يعني بعته مسعراً كل مد بكذا، وبعضهم قال هي جامدة ليست مأولة بمشتق، ومثلها قولهم: بعت الشاءَ شاة بدرهم، شاة حال جامدة، ليست مأولة بالمشتق.

المسألة الثالثة: أن تكون دالة على عدد كقوله عز وجل: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} أربعين: حال جامدة غير مأولة بالمشتق.

المسألة الرابعة: أن تكون دالة على طورٍ واقع فيه تفضيل، كقولهم: هذا بُسراً أطيب منه رُطبا، فبُسراً ورُطبا: حالان جامدان وهما غير مأولين بمشتق، كل منهما يدل على طور؛ مرحلة، وفيه تفضيل، فيفضَّل هذا التمر المشار إليه في حال كونه بسراً على الحالة التي يكون فيها رطبا.

المسألة الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها مثل: هذا مالك ذهباً، فالذهب نوع من أنواع المال، ذهباً: الحال جامدة غير مأولة بالمشتق، ومثله: تسلم قماشك ثوباً، الثوب نوع من أنواع القماش.

المسألة السادسة: أن تكون فرعاً لصاحبها نحو: هذا حديدك خاتماً، الخاتم فرع من الحديد، ومثله قوله تعالى: {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا}، فالبيوت فرع من الجبال.

المسألة السابعة: أن تكون أصلاً لصاحبها، مثل: هذا خاتمك حديداً، فالحديد أصل للخاتم، حديداً: حال وهي أصل للخاتم، ومثله قوله عز وجل: {أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا} طينا: حال، وهي جامدة غير مأولة بمشتق لأنها أصل لصاحبها، يعني خلقته طيناً، هذه المسائل التي تأتي فيها الحال جامدة غير مأولة بالمشتق.

قال ابن مالك عليه رحمة الله في هذه المسألة:

ويكثر الجمود في سعرٍ وفي مُبدي تأوّلٍ بلا تكلفِ
كـ بعه مُداً بكذا يداً بيد وكر زيد أسداً أي كأسد

ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا تكلف كذلك يكثر الجمود في الأحوال التي يمكن أن تأول بالمشتق بدون تكلف، وضرب أمثلة عليها كـ **بِعه مداً بكذا** فجعل ما دلت على سعر من المأولة بالمشتق، وابن هشام جعلها من غير المأول بالمشتق، **كبعهم مداً بكذا يداً بيد**، فعد منها ما دل على مفاعلة، **وكر زيد أسداً أي كأسد**، أي ما دل على تشبيه.

نأتي بعد ذلك **للوصف الثالث من أوصاف الحال: وهو أن تكون نكرة لا معرفة** وهذا الوصف لازم في الحال أن تكون نكرة لا معرفة، وهذا الذي يميزها عن النعت، لو قلنا: جاء زيد الراكب أصبحت نعتاً، ولو قلنا: جاء رجلٌ راكبٌ لأصبحت نعتاً، فالحال نكرة، وهي مخالفة لصاحبها لأن صاحبها معرفة، فالمسألة الثالثة أن تكون نكرة لا معرفة، وقالوا في السبب: أنها خبر في المعنى، والأصل في الخبر التنكير، تقول: زيد قائمٌ.

وأيضاً قالوا من التعليلات في وجوب تنكير الحال: أنها تصح أن تقع في جواب كيف، وكيف سؤال عن نكرة، **كيف جاء زيد؟** فتقول: راكباً أو ماشياً أو نحو ذلك.

لو جاءت معرفة دالة على الهيئة؛ قالوا: إذا وردت الحال بلفظ المعرفة فإنها تأول بنكرة، تفسر بلفظ موافق لمعناها وهو نكرة، ومن العبارات التي جاءت فيها الحال معرفة مأولة بنكرة -هناك بعض الكلمات بعضها وارد عن العرب وبعضها شواهد- فمن الشواهد والأمثلة على مجيء الحال معرفة مأولة بنكرة:

المثال الأول: قولهم: جاء وحده، وحده هذه معرفة، مُعرف بالإضافة، قالوا هذه حال، وهي معرفة لكنها مفسرة بنكرة، كأن المعنى جاء منفرداً، فيحرصون على تفسيرها بنكرة حتى تسير القاعدة على سنن واحدة، وفي كتاب الله عز وجل: {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ} فهي حال معرفة ومأولة بنكرة.

المثال الثاني: قولهم: رجع عوده على بدئه، ومعناها أن الإنسان يكون سائر في أمر فإذا أراد أن يصل رجع من جديد كحال بعض الناس لا يصل، كل ما شرع في أمر واقترب وقطع شوطا فيه رجع من جديد في هذا الأمر أو في أمر آخر، قالوا رجع عوده على بدئه، فعوده هذه حال، تدل على الهيئة وهي معرفة ولكنها مفسرة بنكرة، أي رجع عائداً.

المثال الثالث: قولهم: ادخلوا الأول فالأول، فالأول حال وهي معرفة قالوا هي بمعنى مترتبين، ومنه ما ورد في الأثر: يذهب الصالحون أسلافاً الأولَ فالأولَ.

المثال الرابع: قولهم جاؤوا الجمّاء الغفيرة، معنى الجماء يعني العدد الكثير، الغفير يعني الذي يستر وجه الأرض، في كتاب الله عز وجل: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} يعني كثيراً، والغفير منه غفران الذنوب ومنه المِغفر بمعنى الستر، قالوا جاؤوا الجماء الغفيرة، الجماء حال وهي معرفة ولكنها مأولة بنكرة يعني جاؤوا جميعاً.

المثال الخامس: قولهم: أرسلها العِراك، وهذا يحصل عند موارد الماء عندما يرسل الحمار الوحشي أتنه إلى الماء فتعترك فيما بينها لترد، هذه العبارة وردت في بيت للبيد بن ربيعة الصحابي رضي الله عنه وهو قوله

فأرسلها العِراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخالِ

أرسلها العِراك: جاءت الحال العِراك معرفة، وهي مأولة بالنكرة أي أرسلها معتركةً، -وسيرد علينا هذا الشاهد مرة أخرى في مجيء الحال مصدراً-.

المثال السادس: من الشواهد على مجيء الحال معرفة مأولة بنكرة قراءة من قرأ لَيَخْرُجن الأعزُ منها الأذلَ، يعني هذه كلمة

وردت في كلام لعبد الله بن أبيّ بن أبي سلول ويقصد -طبعاً على هذه القراءة ليَخْرُجن الأعزُ منها الأذلَ- يقصد بالأعز الرسول عليه الصلاة والسلام على هذه القراءة، جاءت الحال الأذلَ معرفة مأولة بنكرة يعني ليخرجن الأعز منها ذليلاً، (و أصل الآية: {لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ}).

المثال السابع: قولهم: أفعله جهدك، جهدك حال معرفة مأولة بنكرة أي مجتهداً ومنه: اطلبه طاقتك كذلك معرفة مأولة بنكرة مطيقاً.

المثال الثامن: قولهم: كلّمته فاه إلى فيّ، فاه معرفة بالإضافة أي مشافهة.

المثال التاسع: قولهم: جاؤوا قضهم بقضيضهم، قضهم أو قض: حال معرفة مأولة بنكرة يعني جاؤوا جميعاً، وعليه قول الشمّاخ:

أتتني سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها

المثال العاشر: العدد المضاف إلى ضمير معدود كقولهم: جاء الرجال ثلاثتهم، ثلاثتهم معرفة ويفسرونها بنكرة، وكذلك قولهم: تفرقوا أيدي سبأ أو أيادي سبأ، أي مشتتين.

هذه بعض المواضع التي تأتي فيها الحال معرفة مأولة بنكرة، **والخلاصة أن الحال الأصل فيها التنكير وقد ترد معرفة مأولة بنكرة، أي مفسرة بنكرة.**

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

والحال إن عُرِّف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

إذا عرف لفظه فاعتقد تنكيره معنى.

الوصف الرابع من أوصاف الحال: أن تكون نفس صاحبها في المعنى فإذا قلت: جاء زيدٌ ضاحكاً، الضاحك هو زيد، وزيد هو الضاحك، ويمتنع أن تقول: جاء زيدٌ ضحكاً لأن الضحك غير زيد وزيد غير الضحك، فالمصدر لا يدل على ذاتٍ موصوفة كما يدل الوصف اسم الفاعل اسم المفعول.

إذن هل يأتي المصدر حالاً مع أنه مغاير لصاحب الحال في المعنى؟ هل يأتي المصدر حالاً مع أنه لم يكن نفس صاحب الحال في المعنى؟

قالوا: **جاءت مصادر أحوالا**: فمنها: ما هو مصدرٌ معرفة ووقع حالاً، **وهذا قليل**، ومنه ما هو مصدرٌ نكرة ويقع حالاً، **وهذا أكثر**.

فمن وقوع المصدر المعرفة حالاً

بالنسبة لوقوع المصدر المعرفة حالا هذا قليل، من الأمثلة عليه:

- قولهم: جاء زيد وحده، وحد هذا مصدر ومعرفة، ففيه مخالفتان للأصل، فالأصل في الحال: أن تكون نكرة والأصل في الحال: أن لا تأتي مصدراً، جاءت الحال مصدر معرفة: جاء وحده.

-ومن مجيء الحال مصدر معرفة قولهم: أرسلها العِراك، فالعِراك مصدر أعرك يُعارك عِراكاً ومعاركة، وعراك مصدر وهو معرفة وهذا قليل.

قد تأتي الحال مصدراً نكرة، وهذا أكثر، ومن الشواهد والأمثلة:

-قولهم: طلع زيد بغتة، بغتة الحال ليست نفس صاحبها في المعنى مخالفة طلع زيد بغتة، بغتة غير زيد وهذا لا يكون في

الحال لكنهم أجازوا مجيء المصدر حالاً، لأنهم يؤولون المصدر بالوصف، فيقول: معنى بغتة يعني مباغت أصبح بمعنى اسم الفاعل.

-ومن مجيء المصدر النكرة حالاً قولهم: جاء ركضاً، ركض مصدر ركض يركض ركضاً، قالوا: بمعنى جاء راكضاً.

-وكذلك قولهم: قتلته صبراً، يعني مصبوراً يعني محبوساً، فهذه أمثلة لمجيء المصدر حالاً، إذا كان المصدر معرفة فهو قليل، وإذا كان المصدر نكرة فهو أكثر.

وهل مثل هذا يمكن أن نقيس عليه؟

الجمهور عندهم أنه لا ينقاس مثل هذا لا تأتي بالمصدر حالاً، أحد العلماء وهو المبرّد صاحب كتاب المقترب قال: إذا كان الحال نوع من العامل فلا بأس يمكن أن يأتي المصدر، كيف؟ لو قلت مثلاً: جاء زيد سرعة، لا بأس سرعة مصدر ولكنه نوع من المجيء، لكن جاء زيد ضاحكاً، لا، لأن الضحك عنده ليس نوع من المجيء.

والناظم ابن مالك رحمه الله قاسه في مواضع ثلاثة:

الموضع الأول: **بعد أما** كقولهم: "**أما** علماً فعالم" هذا الموضع الأول القياسي عنده لمجيء المصدر حالاً فجاء المصدر حال وهو علماً.

الموضع الثاني **بعد خبر شُبِّه به مبتدأه، يعني يمكن أن يأتي الحال مصدراً بعد الخبر الواقع مشبهاً به**، مثل: زيد **زهيرٌ** شعراً، شعراً حال مصدر، وقد وقع بعد خبر وهو زهير، وهذا خبر مشبه به، شبه زيد بزهير في الشاعرية وتقول: فهدٌ **حاتمٌ** كرماً.

الموضع الثالث **بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال**، مثل: أنت **الرجل** علماً هذه **أل** يسمونها الكمالية كأن العلم في الرجال اجتمع فيك، أنت **الرجل** علماً، فعلماً مصدر وقع حالاً لوقوعه بعد الخبر المقترن بأل الدالة على الكمال.

من الشواهد على وقوع المصدر حالاً

قول الله عز وجل: {حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً} فجهرةً حال مع أنها مصدر.

ومنه قوله تعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً} سراً مصدر ووقع حالاً.

ومن ذلك قوله عز من قائل: {وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا} يعني خائفين وأيضاً طامعين فهما حالان وكذلك هما مصدران الخوف والطمع.

وقوله تعالى من الشواهد قوله تعالى: {وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا} بطراً مصدر ومع ذلك جاء حالاً.

وكقوله تعالى: {جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا} لفيفاً حال وهي مصدر.

ومثله قوله عز وجل: {حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا} كُرهاً حال وهي مصدر.

وكقول تعالى: {ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً} تضرعاً حال وهي مصدر.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

ومصدرٌ مُنَكّرٌ حالاً يقع بكثرةٍ كبغتةٍ زيدٌ طلع

الحلقة (٢٣)

لدينا اليوم حديث عن صاحب الحال

صاحب الحال قد يكون فاعلا، وقد يكون مفعولا به، وقد يكون مجروراً، فتقول مثلا: خرج علي ضاحكاً، فعلي صاحب الحال وهو فاعل هنا، وقد يكون مفعولا به تقول مثلاً: حملت الكتاب مفتوحاً، فمفتوحا حال من الكتاب، وقد يكون

مجروراً بالحرف مثل مررت بـهند جالسة.

صاحب الحال الأصل فيه أن يكون معرفة فهو مخالف للحال، الحال الأصل فيها أن تكون نكرة، وهذا فرق مهم بين الحال والنعت، لأن النعت أو الصفة توافق الموصوف في التعريف والتنكير فتقول: مررتُ برجلٍ راكبٍ؛ صفة، وجاء الرجلُ الراكبُ كذلك صفة للتوافق بينهما، أما جاء زيدٌ راكباً فهذه حال، الحال نكرة وصاحبها معرفة.

وقالوا في تعليل ذلك: إنه شبيه بالمبتدأ، والمبتدأ الأصل فيه التعريف، فيقع صاحب الحال معرفة بأي نوع من أنواع المعارف، فربما يأتي علماً كما قلنا: جاء زيد راكباً، {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ}.

قد يكون ضميراً تقول: رأيتك مسرعاً هذه حال من الضمير {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}.

وقد يكون اسم إشارة، قد يكون اسماً موصولاً، حملوا عليه قول الله عز وجل: {إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا}.

وقد يكون أيضاً معرفاً بأل، تقول: جاء الرجل راكباً، {وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا}.

وقد يكون معرفاً بالإضافة، مثل قوله تعالى: {وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً}، فصاحب الحال كتاب موسى، صاحب الحال في {وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ} المجرمين، { إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي}، ما: صاحب الحال، {إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ} الكاف صاحب الحال، الآية الأولى {قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ} صاحب الحال لفظ الجلالة، إذن هذا هو الأصل في صاحب الحال، الأصل فيه التعريف.

هل يأتي صاحب الحال نكرة؟ نعم، نقول:

يقع صاحب الحال نكرة بمسوغ من المسوغات الآتية:

المسوغ الأول: أن تتقدم عليه الحال، فإذا تقدمت الحال على صاحبها النكرة؛ فحينئذ لا بأس أن يكون صاحبها نكرة، كقولهم: في الدار جالساً رجلٌ، جالساً حال ورجل صاحب حال وهو نكرة، والمسوغ لمجيء صاحب الحال وهو رجل نكرة تقدم الحال عليه، المسوغ هو تقدم الحال عليه.

ومثله: هذا قائماً رجلٌ، المسوغ لمجيء صاحب الحال رجل نكرة هو تقدم الحال عليه.

ومثله قول الشاعر: لمية موحشاً طللٌ****يلوح كأنه خِلل

لمية اسم امرأة، الأصل: لمية طللٌ موحشٌ، فموحش في الأصل صفة لطلل، فتقدمت هذه الصفة على الموصوف فانتصبت حالاً، والمسوغ لمجيء صاحب الحال وهو طلل نكرة لتقدم الحال عليه.

وكقول: وتحت العوالي فوقنا مستظلةً ظباءٌ عارتها العيون الجعاذر

وتحت العوالي فوقنا مستظلةً ظباء، الأصل ظباء مستظلة، فتقدمت الصفة على الموصوف فانتصبت حالاً.

المسوغ الثاني: أن يكون مخصوصاً، لدينا المعرفة وهي واضحة -المعارف الست- ولدينا النكرة وهي الشائع غير المحددة، **ولدينا النكرة المخصوصة وهي أعلى رتبة من النكرة الشائعة، تخصص هذه النكرة تخصص بوصف، أو تخصص بإضافة أو غير ذلك، فإذا كانت النكرة مخصوصة فإنها حينئذ تقرب من المعرفة.**

أن يكون مخصوصاً: أ- إما بوصف ب- أو بإضافة ج- أو بمعمول

أ- أن يكون مخصوصاً بوصف: مثل: أقبل رجلٌ **شجاعٌ** راكباً، لما خصصت هذه النكرة رجل بكلمة شجاع نصبناها، نصبنا حينئذ الراكب على الحال، أقبل رجلٌ **شجاعٌ** نكرة حينئذ لما خصصناها بوصف اقتربت من المعرفة فساغ أن يأتي صاحب الحال حينئذ نكرة لأنها نكرة مخصصة بالوصف، إذن المسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة في هذا المثال أنها

خُصصت بالوصف.

وتقول: مرّ بنا رجل **قصيرٌ** ضاحكاً، فضاحكاً، حال من رجل وساغ مجيء صاحب الحال نكرة لأنه خصص بالوصف.

ومن الشواهد من كتاب الله عز وجل: {وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ **مِنْ عِنْدِ اللَّهِ** مُصَدِّقا} مصدقاً حال وصاحبها كتاب وهو نكرة، والمسوغ الذي سوغ لنا أن نأتي به نكرة أنه خصص "من عند الله" خصص بوصف كتاب **كائن من عند الله**، فالجار والمجرور صفة متعلقة بمحذوف صفة.

ومن تخصيص صاحب الحال بوصف تخصيص النكرة بوصف قول الشاعر:

نجيت يا رب نوح واستجبت له في فلك **ماخر** في اليم مشحوناً

فمشحوناً حال، وصاحبها فلك، وهو نكرة لكنه خصص بالوصف وهو **ماخر**.

ب- أن يكون مخصصا بالإضافة: تقول: أقبل طالب **علم** ضاحكاً، طالب نكرة لكنا خصصناه بالإضافة إلى **علم**، فضاحكاً حال، وصاحب الحال طالب وهو نكرة لكنه خصص بالإضافة، طالب **علم**.

وتقول: سمعت قراءة **رجل** مرتلةً، فقراءة نكرة، ولكنها خصصت بالإضافة، قراءة **رجل**، ومرتلة حال.

ومنه قوله عز من قائل: {فِي أَرْبَعَةِ **أَيَّامٍ** سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ} سواء حال وأربعة صاحب الحال، وهي نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى **أيام**.

ج- أن يكون مخصوصاً بمعمول: يعني يكون صاحب الحال عامل مؤثر فيما بعده.

من الأمثلة: عجبت من ضربٍ أخوك شديداً، شديداً حال وصاحب الحال ضرب وهو نكرة، لكنه قال خصص بمعمول يعني أنه عمل، فهو مصدر ورفع الفاعل، وهو كلمة أخوك، فلما خصص بمعمول جاز أن تأتي الحال منه.

هذا المسوغ الثاني بفقراته أن يكون مخصوصاً إما بوصف أو بإضافة أو بمعمول.

المسوغ الثالث: **أن يكون مسبوقاً أ- بنفي، ب- أو بنهي، ج- أو باستفهام**، فإذا سبقت النكرة بنفي أو بنهي أو باستفهام جاز أن تكون صاحباً للحال وجاز أن يأتي الحال منها.

أ- صاحب الحال المسبوق بنفي: كقولهم: ما جاء أحدٌ راكبا، راكباً حال وصاحبها أحد، **كيف جاء صاحب الحال نكرة؟** قالوا: لأنه مسبوق بالنفي وهو ما جاء.

وكقوله عز من قائل: {وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ} الحال هنا جاءت جملة: ولها كتاب معلوم، كتاب معلوم لها، جملة تتكون من خبر مقدم: لها، ومبتدأ مؤخر: كتاب، صاحب الحال قرية، **كيف جاء صاحب الحال نكرة والأصل فيه التعريف؟** قالوا: لأنه سُبق بنفي وما أهلكنا.

ب- صاحب الحال المسبوق بنهي: كقولك: لا يخرج أحدٌ منفرداً، منفرداً: حال صاحبها أحد، كيف جاء صاحب الحال نكرة، نقول: لأنه سبق بنهي.

وكقولك: لا يأتِ طالبٌ متأخراً، فمتأخر: حال وصاحبها طالب والمسوغ هو تقدم النهي.

وكقول ابن مالك رحمه الله تعالى في ألفيته: لا يدعُ امرئ على امرئ مستسهلاً، مستسهلا: حال وامرئ صاحبها ويسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة هو تقدم النهي،

وكقول أيضاً الشاعر: لا يركنَنَّ أحد إلى الإحجامِ يوم الوغى متخوفا لحمامِ

متخوفاً حال وصاحبها أحد والمسوغ هو تقدم النهي.

ج- صاحب الحال المسبوق باستفهام: كأن تقول: هل جاء رجل راكباً؟ فراكباً حال وصاحبها رجل، والمسوغ هو تقدم الاستفهام.

المسوغ الرابع: **أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو**، كقوله تعالى: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} الحال الجملة: وهي خاوية، وصاحبها: قرية، هذه الجملة كما نرى هي مقترنة بالواو، واقترانها بالواو يرفع توهم أنها نعت أو صفة.

ومن ذلك قوله عز وجل: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ} الجملة حالية: وهو خير لكم، وصاحبها: شيئاً نكرة، والمسوغ كما قلنا أن الحال جملة مقرونة بالواو.

هذه هي المسوغات التي يأتي بسببها صاحب الحال نكرة، قال ابن مالك رحمه الله:

ولم ينكَّرْ غالباً ذو الحالِ إن لم يتأخر أو يخصص أو يَبِن

من بعد نفي أو مضاهيه كـ لا يبغِ امرئ على امرئ مستسهلاً

ولم ينكَّرْ غالباً ذو الحالِ يعني صاحب الحال **إن لم يتأخر**، إذا تأخر صاحب الحال وتقدم الحال عليه فلا بأس، إن لم يتأخر **أو يخصص** بوصف أو بإضافة أو بمعمول **أو يبن من بعد نفي** يعني يظهر من بعد نفي **أو مضاهيه**، بعد نفي: ما جاء أحدٌ راكبا أو مضاهيه وهو النهي والاستفهام، مثال للنهي: لا يبغ امرئ على امرئ مستسهلاً.

هل تقع الحال نكرة بدون مسوغ؟ قد تقع وهذا قليل، قد تقع الحال نكرة بغير مسوغ.

ومن الشواهد على ذلك: قولهم: عليه مائة بيضا، المعنى هذا يعني أن هذا الشخص مدين بمائة بيضاً، والبيض الفضة، كأن المعنى: عليه مائة من الفضة، هو مدين بهذا المال، فبيضا حال من مائة وكما نرى مائة نكرة، ليس هناك مسوغ من المسوغات السابقة، **لماذا لا نقول إن بيضاً هنا مثلاً تمييز؟** نقول: إن تمييز المائة يكون مفرداً مجروراً غالباً، تقول مثلاً: عندي مائةُ ريالٍ، أو تصدقت بمائة ريالٍ، فيكون مفرداً وغالباً يكون مجروراً.

ومن مجيء الحال نكرة بغير مسوغ ما ورد في الحديث: (وصلى ورائه رجال قياما) قياما حال، صاحب الحال رجال نكرة، وليس هناك ليس هناك مسوغ لمجيء صاحب الحال نكرة.

وخلاصة هذا الموضوع أن الأصل في صاحب الحال: التعريف وذلك لشبهه بالمبتدأ، ويقع علماً أو ضميراً، أو اسم موصول أو اسم إشارة، أو معرفاً بأل، أو معرفاً بالإضافة، لا يشترط معرفة بعينها.

هل يمكن الخروج عن هذا الأصل؟ نقول: نعم، **قد يقع صاحب الحال نكرة ولكن بمسوغ من المسوغات الآتية: فمن هذه المسوغات**:

أن تتقدم الحال على صاحبها النكرة: الأصل أن تكون الحال في الأصل مثلا صفة مثل: في الدار رجل جالس، هذا المثال في الأصل أن هذه الحال قبل أن تكون حالا كانت صفة لرجل، فلما تقدمت على الموصوف انتصبت حالاً، فالشاهد أن الحال إذا تقدمت على صاحبها جاز حينئذ أن يكون صاحبها نكرة، فتقول: في الدار جالسا رجل.

أن يكون صاحب الحال مخصوصاً، إما بوصف، أن تقول: أقبل طالب **ذكي** مسرعاً، وصف الطالب بأنه **ذكي**، يعني أقبل طالب مسرعاً لا يصلح أن ننصب مسرعاً على الحال، لكن لما وصفناه جاز لنا أن نأتي بالحال منه.

أو بإضافة فتقول: أقبل طالب **علم** ضاحكاً، كذلك هذا مخصص، لأنه طالب **علم**، وتقول: أقبل طبيب **عيون** ضاحكاً، خصصت بالإضافة بعد أن كان شائعاً في الأطباء أو الطلاب.

أو يخصص بمعمول مثل: عجبت من ضرب أخوك شديدا.

كذلك من المسوغات: أن تكون مسبوقة بنفي أو نهي أو استفهام.

ومن المسوغات أيضاً: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو، مثل الآية: {وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ}.

وقد تقع الحال نكرة بدون مسوغ في قولهم: عليه مائة بيضا، وصلى وراءه رجال قياما.

ومعرفة أن الحال تأتي نكرة وأن صاحبها يكون معرفة هذا شيء مهم يميز الحال عن غيرها.

الحلقة (٢٤)

أحوال الحال مع صاحبها من حيث التقدم والتأخر

ذكرنا فيما سبق أن أركان الحال ثلاثة، فلدينا في قولنا: جاء زيد راكباً، **ثلاثة أركان**:

الركن الأول: الحال وهي راكباً.

الركن الثاني: صاحب الحال وهو زيد.

الركن الثالث: العامل في الحال وهو الفعل جاء.

وحديثنا اليوم عن أحوال الحال التي هي مثل: راكباً، مع صاحبها وهو زيد.

هل يجب أن تتأخر عنه أو يجوز أن تتقدم عليه؟ أو يجب أن تتقدم عليه؟

فنقول: **للحالِ مع صاحبها ثلاث حالات:**

الحالة الأولى: أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه وهذا هو الأصل:

مثل: جاء زيدٌ ضاحكاً، فيجوز في هذا المثال أن تقول: جاء ضاحكاً زيدٌ، وتعرب ضاحكاً: حال.

وتقول: ضربتُ اللصَ مكتوفاً، فيجوز فيه: ضربتُ مكتوفاً اللصَ.

إذاً لا فرق في كون صاحب الحال **مرفوعاً** كما في المثال الأول: جاء زيدٌ ضاحكاً، أو **منصوباً** مثل: ضربتُ اللصَ مكتوفاً، فالأصل في الحال أن يجوز أن تتقدم على صاحبها وأن تتأخر عنه.

الحالة الثانية أن تتأخر الحال عن صاحبها وجوباً

ومن مواضع وجوب تأخر الحال عن صاحبها:

الموضع الأول: **أن تكون محصورةً**، والحصرُ يحصلُ بـ **ما وإلا**، ويحصل كذلك الحصر **بإنما**، فإذا كانت الحال محصورة فيجب تأخيرها لأن المحصور فيه يجب أن يتأخر.

مثال ذلك: **ما** جاء زيدٌ **إلا** راكباً، فحصرت الحال وهي راكباً، فيجب عليّ أن أؤخرها، ولا يجوز أن أقدمها في هذه الحالة، لأنه يمكن أن تقول مثلاً: **ما** جاء راكباً **إلا** زيد، لكن المعنى يختلف عن المراد، إذا حصرت الحال فأنا أريد معنى معيناً، وإذا حصرت صاحب الحال فإن المعنى يختلف عن حصر الحال، فإذاً إذا أردت أن أحصر الحال فعليّ أن أؤخرها وجوباً مثل: **ما** جاء زيدٌ **إلا** راكباً، ومثله قوله عز من قائل: {وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ **إِلَّا** مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ} فالحال مبشرين، وقد حصرت **بإلا** فوجب تأخيرها ولا يجوز تقديمها على صاحبها.

الموضع الثاني: **أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جرٍ غير زائد**، مثل: مررتُ بـهندٍ جالسةً، فالحال جالسة، وصاحبها هند وهو مجرور بحرف جر غير زائد، ففي هذه الحالة يجب أن تتأخر الحال، ولا يجوز أن تتقدم، ومثله قول الله عز وجل: {وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا} فلا يجوز أن تتقدم الحال وهي متشابهاً على صاحبها وهو الضمير (الهاء) المجرور بحرف، بحرف الجر، وتقول، مررتُ بِفاطمة مستبشرةً، فلا يجوز أن نقدم الحال مستبشرة على صاحبها وهي فاطمة لأنها مجرورة بحرف جر غير زائد.

حروف الجر أيها الإخوة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حرف الجر الأصلي وهذا هو الغالب في حروف الجر والكثير وهو المراد هنا، فحرف الجر في "مررتُ بـهندٍ" أصلي: يعني غير زائد وكذلك "مررتُ بفاطمة" حرف الجر أصلي يعني غير زائد.

القسم الثاني: حرف الجر الزائد وهذا في مواضع معينة، مثلاً: تزاد **الباء** في مواضع معينة وبشروط معينة، فمثلاً: تزاد الباء في **المبتدأ** في قول: بـحسبكَ درهم، يقال عن الباء: زائدة.

مثل: زيادة الباء في **خبر ليس**، ليس زيدُ بـقائم، يقال عن الباء زائدة تؤثر في اللفظ ولا تؤثر في المحل، وتزاد أيضاً **بعد كفى** {كَفَى بِـاللَّهِ شَهِيدًا} في **الفاعل**، ولها مواضع تذكر في حروف الجر.

ومثل **من** تزاد بشروط: كأن يكون مجرورها نكرة، وأن تسبق بنفي، تقول: ما جاء من أحد.

القسم الثالث حرف الجر الشبيه بالزائد، ويعنون به **رُبَّ** فيقولون أنها حرف جر شبيه بالزائد.

فحرف الجر الأصلي هو ما له معنى ومتعلق، وحرف الجر الزائد هو ما ليس له معنى ولا متعلق، وحرف الجر الشبيه بالزائد هو ما له معنى وليس له متعلق.

إذن قوله **أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر غير زائد**، يعني أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر أصلي، مثل هذه الأمثلة مررتُ بـهندٍ جالسةً.

بعض النحويين أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي، فأجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر الأصلي استدلالا بقوله عز وجل: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} فكافة الحال، وتقدمت على صاحبها وهو الناس، وهو مجرور بحرف جر أصلي غير زائد وهو اللام.

ومن أدلة المجيزين أيضاً قول الشاعر: إذا المرءُ أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديدُ فتقدمت الحال وهي كهلاً على صاحبها وهو الضمير المجرور بعلى، عليه وهذا من أدلة المجيزين.

وابن مالك رحمه الله هو مع المجيزين فقال في خلاصته:

وسبق حالٍ ما بحرفٍ جُر قد أَبَوْا ولا أمنعه فقد ورد

الموضع الثالث: **أن يكون صاحبها مجرورا بالإضافة**، فإذا كان صاحب الحال مجرورا بالإضافة فيجب تأخير الحال ولا يجوز أن تتقدم عليه، مثال ذلك: أعجبني وجهها مسفرةً، فمسفرةً حال وصاحبها الضمير المجرور بالإضافة وجهها الهاء الثانية هذه هي صاحب الحال، فلا يجوز في الحال حينئذ أن تتقدم على صاحبها. وهنا جزئية وهي **متى يكون صاحب الحال مضافاً إليه؟**

الموضع الرابع: **أن يكون العامل في الحال حرفا من حروف المعاني مثل حرف التشبيه أو حرف التمني أو كان العامل فعلاً جامداً:**

فحرف التشبيه أو التمني: مثل: كأن وليت، مثال ذلك: كأن: كأنك أخوكَ مقبلاً، فالحال مقبلاً، ولا يجوز في هذه الحال أن تتقدم على صاحبها لأن العامل فيها حرف من حروف المعاني وهو كأن.

والفعل الجامد: مثل: أفعل، أو مثل: فعل التعجب، تقول: ما أطيب زيداً رئيساً، ما أطيب زيدا حالة كونه رئيساً، فرئيساً حال وزيد صاحبها، ولا يجوز في هذه الحال أن تتقدم على صاحبها لأن العامل فيها فعل جامد.

إذن هذه أربعة مواضع يجب فيها أن تتأخر الحال عن صاحبها. الموضع الأول أن تكون محصورة، الموضع الثاني أن يكون

صاحبها مجروراً بحرف جر أصلي، والموضع الثالث أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، والموضع الرابع أن يكون عاملها حرفا من حروف المعاني، أو يكون فعلا جامداً.

الحال الثالثة: أن تتقدم عليه وجوباً:

كما إذا كان صاحبها محصوراً، سبق أن قلت المحصور دائماً يؤخر، فإذا حصرنا الفاعل أخرناه، وكذلك إذا حصرنا المفعول أخرناه، وإذا حصرنا الحال وجب تأخيره، وإذا حصرنا صاحب الحال أخرناه.

فمن مواضع وجوب تقدم الحال أي وجوب تأخر صاحب الحال عليها

- **أن يكون صاحبها محصوراً**، مثل: ما جاء راكباً إلا علي، فإذا كان صاحب الحال محصوراً فإنه يجب تأخيره، فراكباً حال وعلي صاحب الحال وهو **فاعل** هنا.

ننتقل للمسألة الأخرى وهي مجيء الحال من المضاف إليه، هل يأتي صاحب الحال مضافاً إليه؟

نقول: **لا يكون صاحب الحال مضافاً إليه إلا في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: **أن يكون المضاف بعض المضاف إليه**: كقوله عز وجل: {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا}، إخوانا: حال وصاحبها الضمير في صدور الهاء، فجاءت الحال من المضاف إليه، والسبب هو أن المضاف بعض المضاف إليه فالصدور بعض الرجال، المضاف بعض المضاف إليه فحينئذ لا بأس من مجيء الحال من المضاف إليه.

ومثله قوله عز من قائل: {أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا} فميتاً حال، أخيه هو صاحب الحال، وهو مضاف إليه، أضفت اللحم إلى الأخ، كيف جاءت الحال من المضاف إليه، نقول لأن المضاف وهو اللحم بعض الأخ، فيجوز حينئذ، فالمضاف بعض المضاف إليه.

الموضع الثاني: **أن يكون المضاف كبعض المضاف إليه في صحة الإسقاط والاستغناء عنه:** مثل: {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا} فحنيفا حال، وصاحبها إبراهيم وهو مضاف إليه، وذلك لأن المضاف وهو ملة كبعض المضاف إليه، فالملة كبعض من إبراهيم عليه السلام، ويصح إسقاط المضاف وهو ملة فيصح المعنى إذا قيل: أنِ اتبع إبراهيم حنيفاً.

ومثله، يعني لو أسقطنا المضاف في الأمثلة السابقة (في غير القرآن) وَنَزَعْنَا مَا فِيهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا.

مثلاً في غير القرآن: أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ أَخاه مَيْتًا، فإذا صح الإسقاط فيجوز.

ومن أمثلة الموضع الثاني: **وهو ما كان المضاف فيه كبعض المضاف إليه:**

قولك: أفرحني نجاحُ محمدٍ متفوقاً، فمتفوقاً: حال، وصاحبها محمد وهو مضاف إليه، لأن المضاف كبعض، وهو نجاح كبعض المضاف إليه محمد.

أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز مجيء الحال منه، فلا يجوز: أكرمتُ ابن فاطمةَ جالسةً، لا يجوز في مثل هذا أن أجعل جالسة حال من فاطمة لأن المضاف ابن لا يصح إسقاطه والاستغناء عنه، لا يجوز أن تقول: أكرمتُ فاطمة جالسة، وأنت تريد ابن فاطمة جالسة.

الموضع الثالث: **أن يكون المضاف عاملاً في الحال، كأن يكون المضاف اسم فاعل أو مصدراً، من الأشياء التي تعمل:**

مثل قوله عز وجل: {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا} جميعاً حال، وصاحبها الضمير وهو الكاف وهو مضاف إليه، وساغ مجيء الحال من المضاف إليه وهو الكاف لأن المضاف وهو مرجع عامل في الحال، وهو هنا **مصدر ميمي**.

- وتقول: أعجبني انطلاقكَ منفرداً، فمنفرداً: حال، وصاحبها: الكاف في انطلاق، وساغ مجيء الحال من المضاف إليه لأن

العامل وهو انطلاق **مصدر**، لأن المضاف وهو انطلاق، لأن المضاف عامل في الحال.

- وتقول: هذا ضارب زيد مقيداً، فمقيداً حال وصاحبها زيد، وساغ مجيء الحال من المضاف إليه، لأن المضاف وهو ضارب عامل في الحال، **اسم فاعل**.

- وكقولهم: هذا شارب السويقِ ملتوتا، فملتوتاً: حال، وصاحبها: السويق، والمسوغ هو أن المضاف عامل في الحال، قال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة:

ولا تجز حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ما له أضيف أو مثل جزءه فلا تحيف

فإذا كان المضاف عاملاً في الحال أو جزءاً منه أو مثل جزئه فحينئذ يجوز أن تأتي الحال من المضاف إليه.

الحلقة (٢٥)

أحوال الحال مع عاملها من حيث التقديم والتأخير

ومصطلح العامل هذا سيتكرر عليك في النحو كثيراً، سواء في باب الحال أو في غيرها من أبواب النحو، فالعامل هو المؤثر، والمعمول هو المتأثر، والعمل هو التأثير، فمثلاً لو قلنا في باب الفاعل: جاء زيدٌ فلدينا عامل للرفع وهو الفعل جاء، ولدينا أيضاً معمول متأثر وقع عليه الرفع وهو زيدٌ الاسم، ولدينا عمل وهو الرفع.

طبعاً العامل في الحال لو قلنا: خرج علي مسرورًا، الحال: مسروراً وصاحبها: علي، والعامل فيها الفعل: خرج، لا يلزم أن يكون العامل فعلاً، فقد يكون اسما يشبه الفعل، الأصل أن يكون فعلاً، ولكن قد يكون اسماً يشبه الفعل مثل: زيدٌ منطلق مسرعاً، فالعامل في مسرعاً: منطلق وهو اسم يشبه الفعل، قد يكون العامل مضمنا معنى الفعل كما سيأتي.

للحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا:

الحالة الأولى: جواز تقدمها عليه وتأخرها عنه وهذا هو الأصل:

ويكون هذا إذا كان العامل فعلاً متصرفاً: مثل: جاء زيدٌ راكباً، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً الفعل جاء فعل متصرف يأتي منه المضارع والأمر ويأتي منه اسم فاعل هذا فعل متصرف، واسم المفعول، فإذا كان العامل فعلا متصرفاً فإنه يجوز تأخير الحال عنه ويجوز تقديمها عليه، فتقول: جاء زيدٌ راكباً وتقول: راكباً جاء زيد، ومسروراً دخل خالد.

أو كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف: مثل: زيدٌ منطلق مسرعاً، مسرعاً حال والعامل فيها؛ الذي عمل فيها النصب منطلق، وهي صفة تشبه الفعل المتصرف، صفة اسم فاعل، شبيه بالفعل، فيعمل عمله، فإذا كان العامل صفة تشبه الفعل المتصرف فيجوز في الحال أن تتقدم على عاملها، فيجوز في هذا المثال: زيدٌ منطلق مسرعاً يجوز أن تقول: زيدٌ مسرعاً منطلقٌ.

ومن الشواهد على تقدم الحال على عاملها قوله عز وجل: {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يخرجون} فالأصل لو جُري على الترتيب الأصلي لقيل: يخرجون خُشعاً أبصارهم، فخُشعاً حال وهي في الآية تقدمت على عاملها، خُشعاً أبصارهم يخرجون العامل فيها الفعل يخرجون، العامل الفعل هو الذي نصب الحال، وهو فعل متصرف، فجاز أن تتقدم الحال عليه، وأما إعراب أبصار فهي فاعل للجمع، جمع اسم الفاعل.

وفي هذا الشاهد يمكن أن يستشهد بهذه الآية على شيء أو على نوع من الحال يسمونها الحال السببية، كقولك مثلاً: أقبل محمدٌ باسماً ثغره، فتكون الحال في الحقيقة للثغر، كما أن الحال هنا في الحقيقة للأبصار، فهذه يسمونها الحال السببية، إذاً هذه مسألة فرعية، المسألة التي معنا هي أن الحال يجوز أن تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كهذه الآية {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ

يَخْرُجُونَ}.

ومن الشواهد أيضًا على تقدم الحال على عاملها لأنه فعلا متصرف قولهم: شتى تؤوب الحلبة، أصل المثال أو الشاهد: تؤوب الحلبة شتى، تؤوب يعني ترجع، الحلبة جمع حالب الذي يقوم بحلب مثلاً الناقة أو غيرها، وشتَى بمعنى متفرقين، يعني أنه يذهبون جميعاً ويرجعون متفرقين، تؤوب الحلبة يرجع الحلبة متفرقين، فشتى حال، والعامل فيها الفعل تؤوب وهو فعل متصرف، فجاز أن تتقدم الحال على عاملها لأنه فعل متصرف.

الحالة الثانية من حالات الحال مع عاملها أن تتقدم عليه وجوباً:

تتقدم الحال على عاملها وجوباً وذلك **إذا كان لها صدر الكلام كما في كيف الاستفهامية**، فالاستفهام له صدر الكلام، وكيف تقع حالاً، فإذا قلت: **كيف جاء زيد؟** فكيف هنا اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال، وجاء زيد فعل وفاعل، وقد تقدمت الحال على عاملها وهو الفعل جاء وجوباً لأن الحال لها صدر الكلام، **وكما في كيفما الشرطية -عند من أثبتها من أسماء الشرط-** نحو: كيفما تقعد أقعد، فكيفما أيضاً في محل نصب حال، وقد تقدمت وجوباً على عاملها لأن لها الصدارة.

الحالة الثالثة من حالات الحال مع عاملها أن تتأخر عنه وجوباً، أي تلزم مكانها:

وذلك في ست مسائل:

المسألة الأولى: **أن يكون العامل فعلاً جامداً، ليس بمتصرف، كما في فعل التعجب** مثل: ما أطيب الهواء بارداً، ما أحسن زيداً مقبلاً، فالعامل فعل جامد وهو أطيب وأحسن، فلا يجوز في الحال وهي بارداً ومقبلاً لا يجوز في الحال أن تتقدم على عاملها لأنه فعل جامد.

المسألة الثانية: **أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد، وهو اسم التفضيل** مثل: هذا أفصح الناس خطيباً، فخطيباً حال والعامل فيها اسم التفضيل أفصح، وهو صفة تشبه الفعل الجامد فلا يجوز حينئذ أن تتقدم الحال عليه، ووجه شبه اسم التفضيل بالفعل الجامد أنه يلزم في بعض حالاته الإفراد والتذكير كما في اسم التفضيل الذي تقع بعده من، لو قلت محمدٌ أكرم من زيد، والزيدون أكرم من عمر فهذا وجه جموده أنه يلزم الإفراد والتذكير في بعض حالاته.

ويستثنى من هذه المسألة وهو عدم جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان اسم تفضيل، قولهم هذا بُسراً أطيب منه رُطباً، فيكون الشيء مفضلاً على نفسه باعتبارين، ففي هذه الحالة العامل هو أطيب، بُسراً ورُطباً حالان، والعامل فيهما أطيب وقد تقدم المفضل على العامل فيه وهذه مسألة مستثناة.

المسألة الثالثة: **أن يكون العامل مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري**، مثل أعجبني اعتكاف أخيك صائماً، فصائماً حال، والعامل فيها اعتكاف وهو مصدر اعتكف يعتكف اعتكافاً، وهو مقدراً بالفعل والحرف المصدري يعني يمكن أن يُأول بالفعل والحرف المصدري، فنقول أعجبني أن يعتكف أخوكَ صائماً، أو أن اعتكف أخوكَ صائماً، فيقدر المصدر اعتكاف بالفعل والحرف المصدري أن يعتكف، فالشاهد أن العامل إذا كان مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري فلا يجوز أن تتقدم عليه الحال بل يجب أن تتأخر عنه.

المسألة الرابعة: **أن يكون العامل اسم فعل** مثل: نزالي مُسرعاً، فمسرعاً حال والعامل فيها نزالي ويسمى هذا اسم فعل، فيجب أن تتأخر الحال عن عاملها.

واسم الفعل أيها الإخوة شيء غير اسم الفاعل، اسم الفاعل معلوم مثل ضارب جالس، اسم الفعل هذا له باب خاص، ولكنه منه ما هو سماعي ومنه ما هو قياسي، **فمن السماعي** قولهم: صه، بمعنى اسكت، وأُف بمعنى أتضجر، وأوه بمعنى أتوجع،

وهيهات بمعنى بعد، وشتان بمعنى افترق، وآمين بمعنى استجب.

ومن القياسي الذي يقاس عليه قولهم: نزالي بمعنى أنزل ودراكي بمعنى أدرك، وتراكي بمعنى اترك، إذاً إذا كان العامل اسم فعل فلا يجوز أن تتقدم عليه الحال.

المسألة الخامسة: **أن يكون العامل مضمناً معنى الفعل دون حروفه، كاسم الإشارة وحرف التشبيه وحرف التمني**، هذه الأشياء فيها معنى الفعل، اسم الإشارة فيه معنى أشير لكن في لفظ **هذا** من أسماء الإشارة ليس فيه حروف أشير لكنه مضمنٌ معنى الفعل، ومثله: حرف التشبيه **كأن**، وبمعنى أشبه، ولكن ليس فيه حروف أشبه، مثل حرف التمني **ليت**، هو بمعنى أتمنى ولكن ليس في ليت حروف مثلا أتمنى.

المثال الأول: مجيء العامل اسم إشارة قوله عز وجل: {فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً} خاوية حال والعامل فيها ما تضمنه معنى الإشارة، اسم الإشارة متضمن معنى أشير، فلا يجوز حينئذ أن تتقدم الحال على عاملها هو تلك، لأنه ليس بقوة العامل المتصرف وهو مضمنٌ معنى الفعل دون حروفه.

المثال الثاني: هو أن يكون العامل حرف تشبيه قول الشاعر:

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً لدى وكرها العُنابُ والحشفُ البالِ

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً فرطباً حال ويابساً كذلك، يابساً معطوفة على رطباً، العامل في الحال حرف التشبيه كأن، لأنه مضمنٌ معنى الفعل أشبّه، فلا يجوز في هذه الحال أن تتقدم على عاملها لأنه مضمنٌ معنى الفعل دون حروفه.

المثال الثالث: مجيء العامل ليت قولك: ليت هندًا مقيمة عندنا، اسم ليت هنداً وعندنا الخبر ومقيمةً حال، والعامل فيها ليت لأنه متضمن معنى أتمنى، فلا يجوز أن تتقدم الحال على عاملها في هذا.

واستثنوا مسألة من ذلك: وهي أنه إذا كان العامل جاراً ومجروراً مثل: سعيدٌ في هجر مستقراً، فالجار والمجرور في هجر هو العامل في الحال مستقراً، فأجازوا -إذا كان العامل هنا في هذه الصورة لدينا مبتدأ وخبر جار ومجرور وجاء بعده الحال- أجازوا في هذه المسألة أن تتوسط الحال بين المبتدأ والخبر فيجيزون سعيد مستقراً في هجر، فهذه مسألة مستثناة أجازوها وإن لم يكن كثيراً.

المسألة السادسة: **أن يكون العامل عاملاً آخر -غير ما ذكر من العوامل- وعرض له مانع**: فالعامل عاملا آخر يعني ليس فعلا جامدا ولا صفة تشبه الفعل الجامد وليس مصدرا وليس اسم فعل ولكنه عرض له مانع، يكون العامل أي من هذه العوامل السابقة ولكن حصل له مانع، منع من تقدم الحال عليه، ومن ذلك قولك: لأصبر محتسباً، وقولك لأعتكفن صائماً، فلأصبر محتسباً اللام هذه الأولى تسمى لام الابتداء، وما في حيز لام الابتداء الواقع بعده لا يجوز أن يتقدم عليها، ولأعتكفن صائماً كذلك اللام هذه لام القسم ولا يجوز أن تتقدم الحال وهي صائماً على العامل أعتكف لأن ما هو في حيز لام القسم ما جاء بعدها لا يجوز أن يتقدم عليها، فهذه ست مسائل تتأخر فيها الحال وجوباً.

الخلاصة أن الحال مع عاملها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: جواز تقدمها عليه وتأخرها عنه، وهذا هو الأصل، وذلك إذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف.

الحالة الثانية: أن تتقدم عليه وجوبا وذلك إذا كان لها صدر الكلام

الحالة الثالثة: أن تتأخر عنه وجوباً، وذلك في ست مسائل:

١- أن يكون العامل فعلا جامداً ٢- أن يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد ٣- أن يكون العامل مصدراً مقدراً بالفعل وحرف مصدري ٤- أن يكون العامل اسم فعل مثل نزالي مسرعاً ٥- أن يكون العامل مضمناً معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة وحرف التشبيه وحرف التمني، واستثنوا طبعا هنا مسألة: إذا كان العامل جار ومجرور أو واستثنوا طبعا في الصفة التي تشبه الفعل ٦-وأن يكون العامل عامل آخر ولكن عرضه مانع.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى:

والحال إن ينصب بفعل صُرِّفا*أو صفة أشبهت المصرَّفا**
فجائز تقديمه كمُسرعا *لا راحلٌ ومخلصاً زيدٌ دعا**

ثم قال:

وعامل ضُمِّن معنى الفعل لا*حروفه مؤخرا لم يعملا**
كتلك ليت وكأن وندر*نحو سعيد مستقراً في هجر**
ونحو زيدٌ مفرداً أنفع من*عمرٍ معاناً مستجازٌ لم يحن**

الحلقة (٢٦)

تعدد الحال: هل يجوز أن تتعدد الحال؟

في باب المبتدأ والخبر، ذكروا أنه يجوز على رأي عدد من النحويين يجوز أن يتعدد الخبر مثل: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ قاصٌ، وكذلك في النعت: مررت برجلٍ كريمٍ شجاعٍ عاقلٍ، **والحال كذلك، فلشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد، وتعددها له صورتان:**

الصورة الأولى: أن تتعدد وصاحبها مفرد

كأن تقول مثلاً: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، فتعددت الحال راكباً ضاحكاً، وصاحبها مفرد وهو زيد، فإذا أردنا أن نأتي بمثال لتعدد الحال لا نأتي بحرف العطف بينهما وإلا فسيكون من باب العطف كقوله عز وجل: {**وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ**}، هذا من باب العطف.

فمن التعدد أن تتعدد الحال وصاحبها مفرد، كقولك: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، وتقول في الإعراب راكباً: حال من زيد، وضاحكاً: حال ثانية من زيد.

وكقوله تعالى: {لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا} فخاشعاً ومتصدعاً حالان وصاحبهما الهاء لرأيته يعني الجبل، وكقوله سبحانه: {فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا} فغضبان حال أولى وأسِفا حال ثانية لموسى عليه السلام.

وبعضهم منع تعدد الحال، الشواهد موجودة! ولكنه لا يخرِّج هذه الشواهد على تعدد الحال، فيجعل الثانية صفة مثلاً، جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، يجعل الثانية صفة لراكب، هذا أحد التخريجات لهم، وتخريج آخر أن يجعله حالاً من الضمير المستتر في الحالة الأولى، إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، الذين لا يجيزون تعدد الحال إما أن يقول: ضاحكاً: صفة لراكب أو يقول: إن راكباً حال صحيح وفيها ضمير يعني راكباً هو، وضاحكاً: حال من الضمير المستتر في راكب، فلا يكون من باب تعدد الحال، فراكباً حال لزيد، وضاحكاً حال من الضمير المستتر، **والذي يظهر جواز تعدد الحال في مثل هذه الصورة.**

الصورة الثانية أن تتعدد الحال وصاحبها متعدد، وهذه المسألة لها فرعان:

الفرع الأول: **أن يتَّحِد لفظ الحال ومعناه**، الفرع الثاني: **أن يختلف لفظ الحال.**

فإن اتحد لفظ الحال ومعناه ثُنِّي أو جُمِعَ، الحال تعددت وصاحبها كذلك متعدد، ولفظ الحال متحد اللفظ والمعنى، فحينئذ

يثني لفظ الحال، لو قلت مثلاً: جاء زيدٌ ومحمدٌ راكبين، لا يحتاج أن أقول: جاء زيد ومحمد راكباً وراكباً، لأن الحال اتحد لفظها فحينئذ أستغني بالتثنية عن التفريق بالعطف باتحاد لفظ الحال، فراكبين حال من زيد ومحمد.

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ} الأصل سخر لكم الشمس والقمر دائبة يعني الشمس ودائبا يعني القمر، فلما اتحد لفظ الحال ثُني فقيل: دائبين حال من الشمس والقمر، وكقوله عز وجل: {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ} فمسخراتٍ حال منصوبة وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، وقد تعددت الحال وصاحبها كذلك متعدد النجوم والقمر والشمس، ولما اتحد لفظ الحال استغني بجمعها عن تفريقها.

وأيضاً من الشواهد على تعدد الحال وصاحبها متعدد قوله تعالى: {فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُفَصَّلَاتٍ} فآيات حال منصوبة وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم، وصاحب الحال هذه الآيات: الطوفان والجراد والقُمل والضفادع والدم هذه الآيات المذكورة، ولما اتحد لفظ الحال ومعناها استُغني بجمعها عن تفريقها.

ماذا لو اختلف لفظ الحال؟

لو اختلف لفظ الحال؛ فإن الحال يُفرّق ولكن بغير عطف، كقولك: لقيته مُصعِداً منحدراً، أحدهما: صاعد، والآخر: نازل، فتقول: لقيته مصعداً منحدراً، عندي حالان الآن مصعداً ومنحدراً، وعندي أيضاً صاحب الحال متعدد التاء للمتكلم، وهاء الغائب صاحب الحال والتاء كذلك، ولكن اختلف لفظ الحال مصعداً ومنحدراً، فحينئذ لابد من تفريقهما بغير عطف، ما يمكن تثنيتهما.

بقيت مسألة: أيهما المُصعِد وأيهما المُنحَدر؟ مصعداً أين صاحبها؟ منحدراً أين صاحبها؟

الجواب: نقدر الأول من الحالين لثاني الاسمين، الأول من الحالين: مصعداً، والثاني من الاسمين هو: هاء الغائب، للتقارب بينهما، فنجعل مصعداً حال من الهاء، ونقدر الثاني من الحالين لأول الاسمين، الثاني من الحالين: منحدراً، والأول من الاسمين هو: تاء المتكلم، إذن يقال: يقدر الأول من الحالين لثاني الاسمين وبالعكس، فإذا ظهر المعنى فحينئذ لا إشكال، أن يكون مثلاً أول الحالين لأول الاسمين إذا ظهر المعنى فلا بأس، ومما أُمن فيه اللبس قولك مثلا: لقيت هنداً مصعداً منحدرةً، فهنا أُمن اللبس لاختلاف في التذكير والتأنيث فحينئذ لا يلزم أن أجعل أول الحالين لثاني الاسمين، لقيت هنداً مصعداً، يعني أنا منحدرة هي، فاللبس هنا مأمون.

ومما أُمن فيه اللبس قول امرئ القيس في معلقته:

خرجت بها أمشي تجر وراءنا على أثرينا ذيل مرطٍ مرحل

جملة أمشي حال، وتجرُ وراءنا كذلك حال ثانية، وصاحب الحال أمشي: تاء المتكلم خرجتُ، وصاحب الحال تجرُ: الضمير بها، واللَبس مأمون لأنه قال مع المذكر: أمشي، ما قال تمشي، وقال أيضاً مع المؤنث تجر، ما قال أجر، فاللبس مأمون في مثل هذا وحينئذ لا بأس جعل أول الحالين لأول الاسمين، وثاني الحالين لثاني الاسمين على الترتيب.

ومما أُمن فيه اللبس قوله عز وجل: {الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمُ} فطيبين حال، ويقولون سلام عليكم أيضاً حال جملة الثانية، وصاحب الحال الملائكة والضمير في تتوفاهم، طيبين حال من الضمير، ويقولون حال من الملائكة، وهذا ظاهر لأن هذا القول صادر من الملائكة، فحينئذ لا بأس أن نجعل أول الحالين لأول الاسمين، على الترتيب، وثاني الحالين لثاني الاسمين لأمن اللبس.

والخلاصة أن تعدد الحال له صورتان:

الصورة الأولى أن تتعدد وصاحبها مفرد، وحينئذ لا إشكال مثل: جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً، ومنعه بعض النحويين، وجعلوا الثانية صفة أو حالا من الضمير، والصحيح جوازه لشبهه بالخبر والنعت.

والصورة الثانية أن تتعدد وصاحبها متعدد، فنقول: إن اتحد لفظ الحال ومعناه ثني أو جمع، وإن اختلف لفظ الحال فُرِّق بغير عطف، مثل: لقيته مصعداً منحدراً، وحينئذ نجعل أول الحالين لثاني الاسمين والعكس للتقارب بينهما لئلا يحصل فصل؛ فيحصل فصل في حال واحدة بين الحال الثاني وبين صاحبها، وأما الحال الأولى فتكون ملاصقة لصاحبها، وإذا ظهر المعنى فلا إشكال حينئذ أن نسير على الترتيب، وإن كان بعضهم يرى أن يُجعل أول الحالين لأول اسمين.

ابن مالك رحمه الله تعالى ذكر هذه المسألة فقال:

والحالُ قد يجيء ذا تعددِ لمفردٍ فاعلم ولغير مفردِ

والحال قد يجئ ذا تعدد حالة تعدد، **لمفرد فاعلم ولغير مفردٍ**، قد يتعدد وصاحب الحال مفرد، وقد يتعدد وصاحب الحال متعدد.

نوعي الحال

الحال نوعان: مؤسِّسَة ومؤكِّدة، (مؤسِّسة بكسر السين ومؤكِّدة).

النوع الأول: المؤسِّسة: هي التي لا يستفاد معناه بدونها، لا نعرف الحال إلا بذكرها، لا يدل أول الجملة على معنى الحال، مثل: جاء زيد راكباً، راكباً هذه حال مؤسسة، **وهي الغالب** في الحال، المؤسسة، لا نستدل على معنى راكبا من قولنا جاء زيد، فلا يستفاد معناه بدونها، وهذا هو الكثير في الحال، وتعريف الحال الذي ذكرناه في بداية موضوع الحال إنما هو للمؤسسة.

النوع الثاني: المؤكِّدة: هي التي يستفاد معناه بدونها، يعني نشعر بالحال نعرف الحال قبل أن تُذكر وإنما ذكرت تأكيداً، فسميت حال مؤكدة، مثالها: ولى زيدٌ مدبراً، مدبراً حال مؤكدة، لأننا استفدنا معنى مدبرا من قول ولّى، فجاءت الحال تأكيدا، مثله: فتبسم ضاحكاً، ضاحكاً حال مؤكدة لأن استفدنا معنى ضاحكاً من قول تبسم، إذاً هذه المؤكدة **وهي أقل وروداً من الحال المؤسسة**.

الحال المؤكدة ثلاثة أقسام:

(أ) مؤكدة لعاملها (ب) مؤكدة لصاحبها (ج) مؤكدة لمضمون الجملة.

(أ) مؤكدة لعاملها: ولها فرعان صغيران نقول:

١- مؤكدة لعاملها إما لفظا ومعنى **٢-** إما معنى فقط.

١- مؤكدة لعاملها إما لفظاً ومعنى: كقوله عز وجل: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} فرسولا حال مؤكدة لعاملها أرسل مؤكدة له لفظا ومعنى، وقد استفدنا معناها بدون ذكرها.

ومن المؤكدة لعاملها لفظا ومعنى قول الشاعر:

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته والزم توقي خلط الجد باللعب

أصخ معناه أصغِ واستمع، فمصيخاً حال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى وهو أصغ.

٢- مؤكدة لعاملها معنى فقط: ومن الشواهد عليها قوله تعالى {فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا} فضاحكاً حال مؤكدة لعاملها في المعنى لا في اللفظ، ومن الشواهد أيضاً {وَلَّى مُدْبِرًا} مدبراً حال مؤكدة لعاملها وهو الفعل ولى، لأننا نستفيد معنى مدبراً من قوله: ولى،

فهي مؤكدة في المعنى أما اللفظ فيختلف، وكقوله تعالى {وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} فمفسدين حال مؤكدة لعاملها تعثوا، وهي مؤكدة معنى فقط.

وكقول الشاعر:

وتضيء في وجه الظلام منيرةً كجمانة البحري سُلّ نظامها

منيرة حال العامل فيها تضيء، وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط، لأننا استفدنا معنى منيرة من قول تضيء.

(ب) مؤكدة لصاحبها: كقوله عز وجل: {لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا} جميعاً: حال وصاحبها: "من" وهو من ألفاظ العموم لأنه اسم موصول، فأكدت الحال صاحبها، وقد استفدنا معنى جميعاً من العموم الذي يفيده الاسم الموصول.

(ج) مؤكدة لمضمون الجملة مكونة من اسمين معرفتين جامدتين، نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفاً، عطوفاً حال وهي مؤكدة لمضمون الجملة، زيد أبوك، فمعنى العطف مستفاد من معنى الأبوة، لما قلنا: زيد أبوك عملنا بالعطف والرحمة والشفقة، والجملة هذه مكونة من اسمين زيد أبوك، وهما معرفتان وأيضاً جامدتان، فعطوفاً مؤكدة لمضمون الجملة، هذه ثلاثة أقسام.

الحال نوعان: مؤسسة ومؤكدة، والمؤكدة ثلاثة أقسام: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، مؤكدة لمضمون الجملة.

قال ابن مالك رحمه الله:

والحال قد يجئ ذا تعدد*لمفرد فاعلم وغير مفرد**

ثم قال:

وعامل الحال بها قد أُكدا*في نحو لا تعثُ في الأرض مفسدا**

وإن تأكد جملة فمضمرُ*عاملها ولفظها يؤخرُ**

الحلقة (٢٧)

أنواع الحال من حيث تركيبها اللفظي

أولاً: مفردة **ثانياً:** شبه جملة **ثالثاً:** جملة

وسنتحدث عن كل نوع من هذه الأنواع ونأتي بأمثلة عليها.

النوع الأول: الحال المفردة: هي ما ليست جملة ولا شبه جملة.

مثل: جاء زيدٌ راكباً، راكباً تسمى حال مفردة، ومثل: جاء الرجلان مسرعين، مسرعين تسمى حال مفردة مع أنها مثنى، لأن المراد بالمفرد هنا هو ما ليس جملة ولا شبه جملة، وتقول: أقبل الرجال مسرعين، فمسرعين حال وهي حال مفردة مع أنها جمع؛ لأنها ليست بجملة ولا شبه جملة، ومن ذلك قوله تعالى {إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا} فهلوعاً: حال مفردة.

ومصطلح المفرد في النحو يختلف، ذكر بعض النحويين أن له أربع إطلاقات:

الإطلاق الأول: أن يراد به ما ليس مثنى ولا جمع، مثال: محمد مفرد وعن محمدَين مثنى وعن محمدِين جمع.

الإطلاق الثاني: أن يراد به ما ليس جملة ولا شبه جملة، كما في الخبر؛ فيقول الخبر يأتي مفرد ويأتي جملة ويأتي شبه جملة، فيطلقون على مثلاً: مسرعين مفرد لأنه ليس بجملة ولا شبه جملة.

الإطلاق الثالث: أن يراد به ما ليس بمضافٍ ولا شبيه بالمضاف كما في باب النداء، فما ليس بمضاف ولا شبيهاً بالمضاف يسمى مفرداً، وكما في اسم لا النافية للجنس.

الإطلاق الرابع: أن يراد بالمفرد هو ما ليس بمركب كما في باب العلَم، فالعلَم منه مفرد ومنه ما هو مركب والمركب على

أنواع، فهذه من إطلاقات المفرد في النحو.

إذاً النوع الأول من أنواع الحال أن تكون مفردة مثل ما قلنا جاء زيدُ راكباً، أو جاء الرجلان مسرعين، هذه حال مفردة.

النوع الثاني: أن تكون الحال شبه جملة: وهي الظرف أو الجار والمجرور

فمثال مجيء الحال ظرفا: قولهم: رأيت الهلال بين السحاب، فالظرف الواقع بعد المعرفة يكون حالاً.

وقوله تعالى: {قَالَ لِلْمَلإِ حَوْلَهُ} فحول: حال وهي ظرف.

ومثال مجيء الجار والمجرور قوله عز وجل: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} في زينته: حال وهي جار ومجرور.

والحقيقة أن الحال متعلقه المحذوف (أي الظرف والجار والمجرور) وتقديره في المثال الأول: رأيت الهلال كائناً بين السحاب، فبين ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو متعلق بمحذوفٍ حال، فالحال هو لفظ كائن المحذوف، وكذلك في قوله {قَالَ لِلْمَلإِ حَوْلَهُ} يعني: كائنين أو مستقرين حَوْلَهُ، وقوله: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} يعني فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ كائناً أو مستقراً فِي زِينَتِهِ.

فالحقيقة أن الحال هو متعلق الظرف أو الجار والمجرور المحذوف.

النوع الثالث: الحال جملة اسمية أو فعلية

والقاعدة المشهورة الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

فإذا قلت: مررتُ برجل أخلاقه عالية، الجملة أخلاقه عالية وقعت بعد النكرة فهي هنا **صفة،** نقول المبتدأ والخبر أخلاقه عالية في محل جر صفة لرجل.

وتقول: أقبل زيدٌ وهو يضحك، الجملة المكونة من المبتدأ والخبر: "وهو يضحك" في محل نصب **حال** لأنها وقعت بعد المعرفة زيد.

الجملة التي تقع حالاً لها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: كونها خبرية أي تحتمل الصدق والكذب، ويقابلها الإنشائية فلا يجوز أن تقع الجملة الإنشائية حالاً، كجملة الاستفهام والأمر والنهي والتمني، كل هذا من قبيل الإنشاء فلا يجوز أن تقع الجملة الإنشائية حالاً.

الشرط الثاني: ألاّ تكون مصدَّرة بدليل استقبال: كالسين وسوف ولن لتناقض الحال مع الاستقبال، الحال يختلف عن الاستقبال.

ولذلك خطَّأَ بعض النحويين من أعرب سيهدين في قوله عز وجل: {وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ} خطَّأَ بعض النحويين من أعرب جملة سيهدين حالاً، قال: لأنها مصدّرة بدليل استقبال وهو السين.

الشرط الثالث: أن تكون مرتبطة بالجملة التي قبلها بواحدٍ من ثلاثة روابط إما الواو أو الضمير أو الواو والضمير معاً، لابد لها من الرابط، الجملة إذا وقعت خبراً لابد لها من رابط حتى لا يُشعَر أنها جملة مستقلة، لو قلت: القاعة أبواب واسعة، لحصل في الكلام لبس وشعر السامع أن فيه انفصالاً في الكلام، فإذا أتينا برابط -ومن أشهر الروابط الضمير- أتينا برابط يدلنا عن أن الجملة الثانية مرتبطة بالاسم الأول فإن الإشكال يزول، فنقول: القاعة أبوابـها واسعة، فحينئذ يحصل ارتباط الجملة الثانية بالاسم الأول.

كذلك في جملة الحال لابد فيها من رابط يربطها بالجملة التي قبلها، والروابط كما قلنا الواو أو الضمير أو الواو والضمير معاً.

فمثال الارتباط بالواو فقط قولك: جاء زيدٌ والشمس طالعة، فالشمس طالعة هذه جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر، **والواو**

التي قبلها تسمى واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

وتقول في الإعراب جاء: فعل وزيدٌ: فاعل والواو: واو الحال، والشمس: مبتدأ، وطالعة: خبر والجملة من المبتدأ و الخبر في محل نصب حال، فارتبطت الجملة الشمس طالعة بالجملة التي قبلها بواو الحال.

ومثال الارتباط بالواو فقط قوله تعالى: {لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ **وَنَحْنُ** عُصْبَةٌ} نحن عصبة مبتدأ وخبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال، **والواو** التي قبلها تسمى واو الحال وهي الرابط.

قد يسأل سائل فيقول: لدينا ضمير وهو (نحن) **أليس هذا من ارتباط بالواو والضمير معاً؟**

نقول: الضمير (نحن) ليس رابطاً لأنه ليس له علاقة بأجزاء الجملة السابقة، فلا بد في الرابط أن يكون مرتبطاً بأجزاء الجملة السابقة.

ومثال الربط بالضمير فقط قولك: رأيت الطفلَ يضحكُ، رأيت فعل وفاعل والطفل مفعولا به ويضحك فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره **هو** والجملة من الفعل المضارع يضحك وفاعله المستتر في محل نصب الحال، الحال جاءت جملة فعلية أين الرابط؟ الرابط: **الضمير المستتر** في يضحك، يضحك **هو** هذا هو الرابط.

وإذا كانت الحال جملة مصدرة بفعل مضارع مثبت فإنها حينئذ ترتبط بالضمير، تقول مثلا: (رأيت محمداً يقرأ)، فيقرأ هذه جملة حالية يعني يقرأ **هو**، والرابط هو **الضمير المستتر** في يقرأ.

ومن شواهد الربط بالضمير فقط قوله تعالى: {اهْبِطُوا **بَعْضُكُمْ** لِبَعْضٍ عَدُوٌّ} الحال جملة اسمية اهْبِطُوا **بعضكم** عدو لبعض مكونة من مبتدأ وخبر، اهْبِطُوا **بعضكم** عدو لبعض، الرابط هو **الكاف** في **بعضكم** هذا هو الرابط.

وكقوله تعالى: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ **وُجُوهُهُمْ** مُسْوَدَّةٌ} فالجملة **وجوههم** مسودة حال، جملة اسمية **وجوههم** مسودة مبتدأ وخبر وهي في محل نصب حال، والرابط هو **الهاء الثانية** في **وجوههم**، وكقولك: دخل الرجل يده على رأسه فالضمير **الهاء** في كلمة يده هو الرابط.

ومثال الربط بهما معاً أي بالواو والضمير قوله عز وجل: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ **وَهُمْ** أُلُوفٌ} **هم** ألوف مبتدأ وخبر والجملة في محل نصب الحال، حال من الواو، واو الجماعة خرجوا، والجملة هذه مرتبطة **بالواو والضمير هم**.

وكقوله عز وجل {وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ **وَإِنَّا** لَمُوسِعُونَ} **إنا** لموسعون جملة حالية وارتبطت **بواو** الحال، و**نا** (إنَّا) **نا** التي أدغمت في إنَّ الناسخة.

وفي الحديث (أقرب ما يكون العبد من ربه **وهو** ساجد)، الجملة **وهو** ساجد جملة حالية وقد ارتبطت بما قبلها **بالواو** وأيضا **الضمير هو**.

وكقوله عز وجل {فَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا **وَأَنْتُمْ** مُسْلِمُونَ} فأنتم مسلمون هذه جملة حالية وقد ارتبطت بما قبلها **بالواو** والضمير **أنتم**.

قال ابن مالك عليه رحمة الله في مجيء الحال جملة:

وموضع الحال تجئ جملة كجاء زيد وهو ناوٍ رحلة

وهو ناوٍ رحلة هذه الجملة حالية، وهي جملة اسمية وقد ارتبطت بما قبلها **بالواو والضمير هو**.

ملخص ما ذكرنا: أن الحال من حيث تركيبها اللفظي:

تكون مفردة: وهي ما ليس جملة ولا شبه جملة مثل جاء زيد راكبًا.

وتكون شبه جملة وهي الظرف أو الجار والمجرور، مثال الظرف: رأيتُ الهلال بين السحاب، ومثال الجار والمجرور {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ} والصحيح أن الحال هو متعلقهما المحذوف يعني رأيتُ الهلال كائنا أو مستقرا بين السحاب.

وتأتي الحال جملة ولها شروط ثلاثة: الأول: كونها خبرية أي تحتمل الصدق والكذب، والثاني: ألا تكون مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن، والثالث: أن تكون مرتبطة بالجملة التي قبلها برابط من الروابط الثلاثة الواو أو الضمير أو الواو والضمير معاً.

ومن شواهد مجيء الحال جملة من كتاب الله عز وجل ومن كلام العرب قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ **وَأَنْتُمْ** سُكَارَى} **وَأَنْتُمْ** سُكَارَى هذه جملة حالية، وقد توفرت فيها الشروط، وهي مرتبطة كما هو واضح **بالواو والضمير معاً**.

ويقول امرئ القيس:

وقد اغتدي والطير في وكناتها*** بمنجلدٍ قيد الأوابد هيكل

مكرٍ مفرٍ مقبلٍ مدبرٍ معا*** كجلمود صخر حطه السيل من علي.

والشاهد في قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها، **و**الطير في وكناتها هذه جملة حالية في محل نصب الحال، **والواو** كما قلنا هي واو الحال.

وتقول: دخل الأستاذ **و**الطالب واقف.

ويقول عز وجل: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ} فيبكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة من الفعلية من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

وكقوله عز من قائل: {وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ} فيستبشرون جملة فعلية في محل نصب حال.

الحلقة (٢٨)

لدينا اليوم حديث عن الروابط في جملة الحال، ذكرنا فيما سبق أن الجملة الحالية أن من شروط الجملة الحالية أن ترتبط بما قبلها برابط من روابط ثلاثة: إما **الواو** أو **الضمير** أو **الواو والضمير**.

السؤال: متى يجب أن نأتي بواو الحال ومتى نمتنع؟

الجواب نقول: يجب الإتيان بواو الحال قبل (**قد**) إذا كانت داخلة على الفعل المضارع، كقوله تعالى {لِمَ تُؤْذُونَنِي **وَقَدْ** تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ} **وَقَدْ** تَعْلَمُونَ، لِمَ تؤذونني والحال أنكم تعلمون، فهنا يجب أن نأتي بواو الحال قبل قد الداخلة على الفعل المضارع.

متى يمتنع الإتيان بهذه الواو؟

الجواب: **تمتنع واو الحال في سبع صور وهي:**

الصورة الأولى: أن تقع الجملة الحالية بعد عاطِف، فإذا وقعت الجملة الحالية بعد عاطف فإنه يمتنع أن نأتي بواو الحال حتى لا يدخل حرف على حرف، فلا نأتي بالواو قبل هذا الحرف أو بعده، كقوله عز وجل {فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا **أَوْ** هُمْ قَائِلُونَ} قائلون اسم فاعل من القيلولة، فإذا وقعت الجملة الحالية بعد عاطف، الجملة الحالية هي: هم قائلون، وقد وقعت بعد عاطف وهو **أو**، فحينئذ يمتنع دخول الواو هنا.

الصورة الثانية: أن تقع الجملة الحالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة، ذكرنا فيما سبق أن الحال تأتي مؤسسة وهذا الأكثر والأصل وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وتأتي مؤكدة وهذا أقل من النوع الأول وهي التي يستفاد معناها بدونها، والحال

المؤكدة: مؤكدة لعاملها ومؤكدة لصاحبها ومؤكدة لمضمون الجملة، فإذا وقعت الجملة الحالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة فإن الواو تمتنع معها، كقولك: هو الحق لا شك فيه، لا شك فيه جملة حالية وهي مؤكدة لمضمون الجملة السابقة، لأننا نعلم أنه لا شك فيه من قولنا: هو الحق، الحق لا شك فيه، فلا شك فيه جملة حالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ويمتنع دخول الواو عليها، ومنه قوله عز وجل {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} الجملة الحالية: لا ريب فيه، وهي مؤكدة لمضمون الجملة السابقة: ذلك الكتاب، فإذا عُلم أنه الكتاب أنه قرآن عُلم أنه لا ريب فيه ولا شك، فلا ريب فيه مؤكدة لمضمون الجملة السابقة ويمتنع دخول الواو عليها.

الصورة الثالثة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماض تالٍ لـ إلا -نتنبَّه لهذه القيود- وهذا الفعل الماضي جاء بعد كلمة إلا، كقولك: ما تكلم إلا ضَحِكَ، فالجملة الحالية "ضحك" أي "ضحك هو" مكونة من فعل وفاعل وهي مصدرة بفعل ماضي، وهذا الماضي تالٍ لـ(إلا) يعني واقع بعد إلا فحينئذ تمتنع الواو، لا يقال: "ما تكلم إلا **و**ضحك" هذا بناءً على ما ذكره ابن هشام.

وكقوله عز وجل: {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} بدون واو الحال ونحو قولك: (ما تسألني إلا قلت حقا) ففي هذا الموضع يمتنع دخول الواو على رأي ابن هشام عليه رحمة الله تعالى.

وأجاز ابن مالك دخول الواو في هذا الموضع مستشهداً بقول الشاعر:

نعم امرءاً هرم لم تعرُ نائبةٌ إلا **و**كان لمرتاعٍ بها وزراً

فجاءت **الواو** مع أن الجملة الحالية مُصدّرة بفعل ماضٍ وهذا الماضي واقع بعد إلا.

الصورة الرابعة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماضٍ متلوٍ بـ أو، يعني وقعت "أو" بعد الفعل الماضي، متلو يعني وقعت بعده أو، كقولك: لأكرمنه ذهب **أو** مكث، فالجملة الحالية ذهب **هو** مصدرة بفعل ماض، والفعل الماضي متلو **بأو**؛ فتمتنع حينئذ الواو، لا يقال: لأكرمنه **و**ذهب.

وكقول الشاعر: (كن للخليل نصيراً جار **أو** عدل. . ولا تشح عليه جاد **أو** بخل).

كن للخليل نصيراً جار **أو** عدل فتمتنع الواو مع الجملة الحالية هنا مع الفعل جار لأنه فعل ماضي انطبقت عليه الشروط، ووقعت بعده **أو**، وكذلك في الموضع الآخر ولا تشح عليه جاد **أو** بخل فتمتنع الواو، يمتنع دخول الواو على جار وعلى جاد.

الصورة الخامسة: أن تكون الجملة الحالية مصدّرة بفعل مضارع منفي بـ لا كقوله تعالى: {وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ} فلا يجوز دخول الواو، لا يقال: **و**لا نؤمن.

وكقوله عز وجل: {خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ} فلا تدخل الواو على "لا يخفف" هذا طبعاً هذا على رأي بن هشام.

أما ابن مالك رحمه الله فأجاز دخول الواو هنا مستشهداً ببعض الشواهد كقوله عز وجل {يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ **وَلَا** يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا} **و**لا يكتمون الله حديثاً فدخلت الواو على الجملة الحالية المصدرة بفعل مضارع منفي بلا، وكقوله عز وجل: {وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ **وَ**لَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ} فدخلت الواو على في **و**لا تخافون، وكقول الشاعر:

أماتوا من دمي وتوعدوني وكنت **و**لا **ينهنهني** الوعيد

الصورة السادسة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل مضارع منفي بـ ما كقوله تعالى: {أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ} فلا يجوز دخول الواو على ما يمسكهن، لأن الجملة الحالية مصدرة بفعل مضارع منفي

بـما، وكقول الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صباً متيَّماً

عهدتك ما تصبو فتمتنع الواو في: ما تصبو، وهذا على رأي ابن هشام كما قلنا.

ابن مالك أجاز دخول الواو في هذه المسألة مستشهداً ببعض الشواهد، كقوله عز وجل: {وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ} فدخلت الواو مع أن الجملة مصدّرة بفعل مضارع منفي بـما.

وكقوله تعالى: {وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ} فدخلت الواو في الموضعين وما يمكرون وأيضاً وما يشعرون.

الصورة السابعة: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل مضارع مثبت كقولك: أقبل محمدٌ يجري، وخرج الطفل يضحك

وكقوله عز وجل: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ}

وقال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة:

وذات بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميراً ومن الواو خلت

وذات بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميراً الرابط ضمير **ومن الواو خلت.**

وبعضهم يرى صحة مجيء واو الحال مع المضارع المثبت، ومن أدلة من أجاز ذلك:

قوله تعالى: {قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا **وَ**يَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ} مع أن الفعل مضارع مثبت إلا أن الواو دخلت عليه.

وكقوله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ **وَ**نَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ} فدخلت الواو هنا.

وكقوله {فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ **وَ**أُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ} فدخلت الواو هنا.

بعد ذكر هذه الصور السبع نرى أن بعضهم أجاز دخول الواو في بعض هذه المواضع مستدلاً ببعض الشواهد من الآيات وغيرها، إذاً هذه المواضع حصل فيها خلاف ما عدا ثلاث منها فاتفقوا على منع دخول الواو فيها، وهي الموضع الأول والثاني والرابع هذه المواضع اتفقوا على منع دخول الواو فيها.

أما المواضع الباقية فحصل فيها خلاف؛ فمنهم من منع ومنهم من أجاز، وهي في الموضع الثالث والخامس والسادس والسابع:

الموضع الأول: أن تقع الجملة الحالية بعد عاطف كقوله: {فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا **أَوْ** هُمْ قَائِلُونَ} هذا متفق على منع الواو يعني أو في الأشهر كما يقال.

والثاني: أن تقع الجملة الحالية مؤكدة لمضمون الجملة السابقة كقولك: هو الحق لا شك فيه كذلك هذا يمنع دخول الواو.

والرابع: أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماض متلوٍ بـ أو كقولك: لأكرمنه ذهب **أو** مكث، فهذا أيضاً يمنع فيه دخول الواو، وأما بقية المجموعة الأخرى فحصل فيها خلاف.

وخلاصة ما ذكرنا: أن واو الحال يجب الإتيان بها قبل **قد** إذا كانت داخلة على الفعل المضارع كقوله: {لِمَ تُؤْذُونَنِي **وَقَدْ** تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ}.

وتمتنع في سبع صور وحصل في بعض هذه الصور خلاف.

قال ابن مالك عليه رحمة الله:

وذات بدءٍ بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

وذات واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارع اجعلن مسنداً

ثم قال:

وجملة الحال سوا ما قدما بواو أو بمضمر أو بهما

معنى قوله: **وذات واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارع اجعلن مسنداً**

يعني: لو رأيت جملة حالية مصدرة بفعل مضارع مثبت ودخلت عليها الواو؛ فانوِ مبتدأ حتى تكون الجملة اسمية، كقول بعض العرب: قمتُ وأصك عينه، فدخلت واو الحال على المضارع المثبت، فَخُرِّج بتخريجات منها:

أن يقدر مبتدأ بعد الواو حتى تكون الجملة حالية، فتقول مثلاً: قمت **و أنا** أصك عينه.

وكقول الشاعر: عُلِّقْتُها عرضاً وأقتل قومها زعماً لعمر أبيك ليس بمزعم

عُلِّقْتُها عرضاً وأقتل قومها، يعني: عُلِّقْتُها عرضاً **وأنا** أقتل قومها، فيقدِّرون مبتدأ حتى تكون الواو داخلة على جملة اسمية.

وذات واوٍ بعدها انوِ مبتدا له المضارع اجعلن مسنداً

يعني اجعل المضارع خبرا لهذا المبتدأ.

وجملة الحال سوا ما قدما بواو أو بمضمر أو بهما

يعني ما عدا هذه المواضع ممكن أن ترتبط الجملة الحالية بالواو أو بالضمير أو بهما معاً.

الحلقة (٢٩)

مسألة حذف عامل الحال

ذكرنا أن أركان الحال ثلاثة: الحال وصاحب الحال والعامل، فإذا قلت جاء زيد راكباً العامل: هو هذا الفعل جاء، **هل يحذف عامل الحال؟**

نقول: يحذف عامل الحال وهو ناصبها من فعل أو اسم يشبه الفعل -فقد ينصبها فعل أو اسم يشبه الفعل- يحذف عامل الحال جوازاً ووجوباً.

يحذف عامل الحال جوازا: إذا دل عليه دليل **حالي** أو **مقالي**.

فمثال الدليل الحالي: كأن تقول لقاصد السفر: راشداً أي تسافر راشداً.

وكأن تقول للقادم من الحج: مأجوراً، أي رجعت مأجوراً، فهذا دل على هذا الفعل الحال المشاهدة.

الدليل المقالي: معنى الدليل المقالي: أن يدل على هذا الدليل مقال كأن يرد فيه سؤال أو نحو ذلك، ومن حذف عامل الحال بسبب الدليل المقالي قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ} في سورة القيامة فالعامل محذوف والتقدير أ:ي بلى نجمعهما قادرين، والدليل عليه الآية السابقة وهي قوله عز وجل: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ} {بَلَى قَادِرِينَ} أي بلى بلى نجمعهما قادرين.

وأيضا من حذف عامل الحال للدليل مقالي قوله عز وجل: {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا} فرجالاً حال، وناصبها والعامل فيها محذوف يعني فإن خفتم فصلوا رجالاً، والدليل قوله عز وجل: {حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى} فسبق ذكر الصلاة.

الثاني أن يحذف عامل الحال وجوباً: وحذفه وجوباً على نوعين: إما يكون **قياساً** -لنا أن نقيس عليه- أو **سماعاً** -مقصوراً على السماع-

النوع الأول: قياسياً، فيحصل الحذف وجوباً قياساً في أربع صور:

الصورة الأولى: في الحال التي تسد مسد الخبر مثل: ضربي زيدٌ قائماً، هذه الحال سدت مسد الخبر، وعودي الصديق مريضاً، والتقدير: ضربي زيد **حاصل إذا كان** قائماً، فقائماً حال والعامل فيها محذوف وجوباً.

(وعود الصديق **حاصل إذا كان** مريضاً. فمريضاً حال والعامل فيها محذوف وجوبا).

الصورة الثانية: الحال المؤكدة لمضمون الجملة مثل زيد أبوك عطوفاً، فعطوفا حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة، وناصب عطوفاً محذوف يقدرونه بقولهم **أُحِقه** عطوفاً.

قال ابن مالك:

وإن تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

فالحال المؤكدة للجملة يضمر عاملها.

الصورة الثالثة: في الحال التي يُبَين بها ازدياد أو نقص بتدريج كقولك: تصدق بدينارٍ فصاعداً واشتره بدينار فسافلا، فـ صاعداً وسافلاً حالان وناصبهما محذوف يقدرونه **فذهب الثمن** صاعداً أو **المتصدق به** صاعداً.

الصورة الرابعة: ما ذكر لتوبيخ كقولك أقائماً وقد قعد الناس؟! يعني **أتوجد** قائماً وقد قعد الناس، فقائماً حال وناصبها محذوف وجوباً، وكقولك أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، فتميمياً وقيسياً حالان وناصبهما العامل فيهما محذوف أي **أتتحول**.

النوع الثاني: من الحذف الواجب أن يكون سماعاً: مقصوراً على السماع:

كقولهم: هنيئاً لك، فناصب هنيئاً محذوف وجوباً، وهذا مسموع بالحذف، أي **ثبت لك الخير** هنيئاً، قال ابن مالك:

والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل

يعني: منع، فحذف عامل الحال: قد يحذف العامل جوازاً أو وجوباً فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل حالي أو مقالي، ويحذف وجوباً إما قياساً أو سماعاً؛ فقياساً في أربع صور، وسماعاً في عبارة وردت كقولهم: هنيئاً لك وما شبهها.

التمييز

نأتي بعد ذلك إلى آخر الأبواب في مقرر هذا المستوى وهو: التمييز ونأخذ فكرة موجزة عن هذا الموضوع.

التمييز مثاله المبسط تقول: اشتريت عشرين كتاباً، فكتاباً يسمى تمييزاً، ويقال في إعرابه: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وكقولك: اشتريت متراً قماشاً، فقماشاً تمييز،كتاباً تمييز.

كيف أميز تمييز عن غيره مثلاً عن الحال؟

نقول: **التمييز** منصوب دائماً وهو نكرة، اشتريت عشرين كتاباً وهو بمعنى مِنْ يعني اشتريت عشرين من الكتب، وأيضاً وظيفته يرفع الإبهام، يُبَيِّنُ الإبهام السابق، فإذا قلت اشتريت عشرين **حصل إبهام هنا، فيأتي التمييز ليرفع هذا الإبهام،** فإذاً هو اسم، نكرة، وأيضاً هو جامد، بخلاف الحال، الحال مشتقة قائم اسم فاعل اسم مفعول، أما التمييز فهو جامد، كتاب مثلاً، وزارني ثلاثون رجلاً، رجلاً اسم جامد، فهذا هو التمييز.

يقولون في تعريفه هو اسم نكرة بمعنى مِنْ مبين لإبهام اسم أو نسبة.

فمثال المبين لإبهام اسم: اشتريت عشرين كتاباً، فكتاباً نقول في إعرابها: تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو بمعنى مِنْ فالمعنى: اشتريت عشرين من الكتب.

ومثال النوع الثاني المبين لإبهام نسبة: طاب محمدُ نفساً، اشتعل الرأس شيباً، فشيباً ونفساً تمييز مبين لإبهام نسبة.

إذاً التمييز نوعان:

١- تمييز مفرد: كالمثال الأول: اشتريت عشرين كتاباً، وبعضهم يسميه تمييزاً ملفوظاً، الإبهام في كلمة عشرين.

٢- تمييز نسبة كالمثال الثاني، ويسميه بعضهم تمييزاً ملحوظاً، فالإبهام ليس في كلمة محمد في: طاب محمد نفساً، ولا في: طاب،

وإنما في نسبة طاب إلى محمد، الإبهام في هذه الجملة، قولهم: اشتعل الرأس شيباً فالإبهام ليس في كلمة الرأس ولا في اشتعل وإنما في اشتعال الرأس.

وهناك أيضاً بعض المحترزات في التعريف ممكن أن تنظر في الكتاب فقولهم: نكرة في التعريف يخرج نحو زيد حسن وجهه، فوجه ليس تمييزاً لأنه معرفة.

ويخرج أيضاً بقولهم في التعريف بمعنى من الحال، لأن الحال بمعنى في حال كذا، فإذا قلت: جاء زيد راكباً يعني في حال ركوب، ولا بد أن تكون من **بيانية**، أما لو كانت **للاستغراق** كما في اسم لا النافية للجنس فإنهم يقولون إذا قلت: "لا رجل حاضرٌ" هنا على تقدير من، "لا من رجل" وهنا للاستغراق وليست للبيان.

حكم التمييز:

حكمه النصب ليس له غير ذلك.

ما ناصبه؟ كل منصوب له ناصب كل معمول له عامل التمييز معمول، هذا الاسم كتاباً منصوب، **ما ناصبه ما العامل فيه؟**

نقول: هذا يختلف باختلاف نوع التمييز، فإن كان التمييز مبيناً لإبهام اسم يعني تمييز مفرد فالناصب له هو ذلك الاسم المبهم، فإذا قلت: أخذت في الامتحان سبعين درجة، درجة تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الناصب لها هو الاسم المبهم وهو كلمة سبعين.

أما إذا كان التمييز مبينا لإبهام النسبة فالناصب له هو الفعل أو شبهه، فإذا قلت: طاب محمد نفساً، فنفساً تمييز والناصب له الفعل طاب.

وإذا قلت: زيد كريم خلقاً -ليس عندي فعل- خلقاً تمييز والناصب له كريم وهو اسم يشبه الفعل.

قال ابن مالك عليه رحمه الله في أول باب التمييز:

اسم بمعنى مِنْ مبينٌ نكرة يُنصب تمييزاً بما قد فسره

كشبر أرضاً وقفيز براً ومنوين عسلاً وتمراً

فذكر أن التمييز اسم بمعنى (**من**)، مبين للإبهام، وهو نكرة، وهو منصوب، وناصبه ما قد فسره وهذا إجمال لأنه في تمييز النسبة ناصبه كما قلنا الفعل أو شبهه، ثم مثّل بأمثلة للتمييز: كشبرٍ أرضا وقفيز براً ومنوين عسلا وتمرا، فأرضاً وبراً وعسلاً، (تمراً) معطوفة على (عسلاً) هذه كلها من باب التمييز.

إذاً عرفنا أن تعريف التمييز أنه اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو نسبة، وهو نوعان تمييز مفرد مثل اشتريت عشرين كتاباً، وتمييز نسبة وهو ما يكون الإبهام في جملة كاملة، مثل: طاب محمد نفساً، وذكرنا أن حكم التمييز النصب، وأن الناصب له يختلف، فإن كان التمييز مفرد فالناصب له هو الاسم المبهم، وإن كان التمييز تمييز نسبة فالناصب له هو الفعل أو شبهه.

نأتي بعد ذلك إلى مسألة أخرى وهو **أين أجد تمييز المفرد؟ أن يقع تمييز المفرد؟ ما الأسماء المبهمة التي يقع بعدها تمييز المفرد؟**

نقول: **الاسم المبهم الذي يقع بعده تمييز المفرد أربعة أنواع:**

النوع الأول: الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، فالواقع بعد الأعداد هذه يكون منصوباً على التمييز كقوله عز وجل: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} فكوكباً تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، الإبهام في هذا العدد أحد عشر، فهذا التمييز

مبين لإبهام اسم مفرد وهو أحد عشر، ومثله قوله تعالى {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً} فنعجة تمييز مفرد لأنه مبين لإبهام اسم مفرد وهو تسع وتسعون.

النوع الثاني: المقدار، كالمساحة أو الكيل أو الوزن مثل: ما له شبرٌ أرضاً، فأرضاً تمييز وقعت بعد اسم مبهم وهذا الاسم المبهم دل على مقدار: شبر، كقولك: اشتريت قفيزاً براً، فبراً تمييز مفرد وقع بعد ما دل على المقدار وهو قفيز، وتقول مثلاً: بعت منوين تمراً، فتمراً تمييز مفرد لأنها وقعت بعد ما دل على مقدار وهو منوين.

النوع الثالث: ما يشبه المقدار، لا يكون مقداراً دقيقاً ولكنه شبيه بالمقدار كقوله تعالى: {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ(٧)وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} فخيراً وشراً تمييز مفرد أقول في إعرابه تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو تمييز مفرد لأنه وقع بعد ما يشبه المقدار مثقال ذرة شبيه بالمقدار وليس يعني مقداراً دقيقاً، وكقولك: اشتريت نحيا سمناً، فالنحي شبيه بالمقدار، مراد به القربة، وهذا ليس مقداراً دقيقاً، كقوله عز وجل {وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا} فمدداً تمييز وقد وقع بعد ما يشبه المقدار وهو مثله، وكقوله عليه الصلاة والسلام (لا تسبوا أصحابي فو الذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهباً) فذهباً تمييز مفرد وقد وقع بعد ما يشبه المقدار وهو مثل أحد.

النوع الرابع: ما كان فرعاً للتمييز مثل هذا خاتمٌ حديداً، فحديداً تمييز مفرد لوقوعه بعد ما هو فرع له وهو خاتم، ومثله هذا باب خشبا، وأيضاً عنده جبةٌ خزّا، فخزّا وخشبا تمييز مفرد وقد وقعت بعد ما هو فرع للتمييز، فالباب فرع من الخشب والجبة فرع من الخز.

نستذكر ما قلناه، المواضع التي يقع فيها تمييز المفرد يعني كيف أعرف أن هذا التمييز مفرد؟ نقول: له مواضع معينة محددة، فالموضع الأول للتمييز المفرد بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسع وتسعين، فكل ما بعد هذه الأعداد ينصب على التمييز، وهو من نوع تمييز المفرد مثل {**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا**}، {**إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً**}.

الموضع الثاني: المقدار كالمساحة أو الكيل أو الوزن، تقول عندي فدّان قصبا، فقصبا هذا تمييز وقع بعد المقدار، وكقولك مثلاً: اشتريت متراً قماشاً، وتصدقت بمدٍ براً أو بصاع تمراً وكذلك.

الثالث: بعد ما يشبه المقدار، مثل مثقال ذرة، مثل ملؤه أو مثل هذه الأشياء الشبيهة بالمقدار أو ملء كذا هذا شبيه بالمقدار، كقوله: فمن يعمل مثقال ذرة خير يرى، وكقوله مثلاً عليه الصلاة والسلام: (لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً) هذا شبيه بالمقدار.

والرابع: ما كان فرعاً للتمييز، مثل هذا خاتمٌ حديداً، فحديداً هذا تمييز مفرد وقع بعد ما هو فرع له، من مواقع التمييز المفرد أن يقع بعد ما هو فرع للتميز، فالخاتم فرع من الحديد وكقولهم هذا بابٌ خشباً، وعنده جبةٌ خزاً.

وهنا مسألة وهي: **هل يجوز جر التمييز المفسر لمفرد بالإضافة؟**

فنقول: عندي شبرُ أرضٍ، عندي قفيزُ برٍ، هذا خاتمُ حديدٍ.

نقول: **يجوز، الأصل أنه يجوز جر التمييز المفسر لمفرد بالإضافة، إلا إذا كان الاسم المبهم عدداً فيمتنع،** فلا نقول: عندي عشرون كتاباً **وتضيف، لا يجوز هذا، إذا كان الاسم المبهم عدداً فيمتنع حينئذ الإضافة، أو كان الاسم المبهم مضافاً فحينئذ تمتنع إضافته مرة أخرى،** مثلاً: لو أنفق الكافر ملء الأرض ذهباً لم يقبل منه، ملء مضافة لكلمة الأرض فلا يجوز أن أضيفها إلى التمييز.

فإذاً جر التمييز المفسر للمفرد بالإضافة جائز إلا إذا كان الاسم المبهم عدداً أو مضافاً فلا يجوز حينئذ جر التمييز بالإضافة

بعد هذين.

الحلقة (٣٠)

نحن في موضوع التمييز، أخذنا تعريفه وذكرنا أنه اسم نكرة بمعنى مِنْ مبين لإبهام اسم أو نسبة، وذكرنا حكمه وقلنا أن حكمه النصب، وذكرنا أن التمييز نوعان؛ النوع الأول تمييز مفرد كقولك مثلاً: اشتريت عشرين كتاباً، والنوع الثاني تمييز نسبة كقولك مثلاً: طاب محمد نفساً، أو محمد عليه الصلاة والسلام أكرم الناس خُلقاً، وذكرنا أن العامل فيه أو الناصب له في تمييز المفرد هو الاسم المبهم، وفي تمييز النسبة الناصب له الفعل أو شبهه، ثم ذكرنا بعد ذلك مواقع تمييز المفرد وذكرنا أنه يقع بعد الأعداد، وبعد المقادير، وبعد ما يشبه المقادير، وبعد ما كان فرعاً للتمييز، وأشرنا بعد ذلك إلى أنه يجوز جر التمييز المفسر للمفرد بالإضافة ما لم يكن عدداً أو مضافاً.

نأتي بعد ذلك إلى **التمييز المبين لإبهام نسبة، وهذا ليس له مواضع محددة، إلا أن من مواضعه ما يأتي:**

الموضع الأول: يقع كثيرا بعد ما يفيد التعجب، مثل: ما أشجعه رجلاً، وصيغتا التعجب معلوم أنهما ما أفعله وأفعل به ما أحسنه وأحسن به فهاتان صيغتا التعجب، فيقع تمييز النسبة التي يكون الإبهام في النسبة في الجملة بعد ،ما يفيد التعجب مثل ما أشجعه رجلاً، وأكرم به أباً، ولله دره فارساً، قال ابن مالك عليه رحمة الله:

وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز كأكرم بأبي بكرٍ أباً

رضي الله عنه، فإذاً بعدما يفيد التعجب يقع تمييز النسبة.

الموضع الثاني: كذلك يقع كثيرا بعد اسم التفضيل مثل: محمد ﷺ أحسن الناس خُلقاً وأشرفهم نسباً وأطيبهم قلباً، فقلباً ونسباً وخلقاٍ هذه كلها تمييز وقد وقعت بعد اسم التفضيل، وهذا التمييز نوعه تمييز نسبة، ومثله في الأمثلة السابقة التي ذكرناها رجلاً وأباً وفارساً كله من باب تمييز النسبة.

النسبة المبهمة التي يبينها التمييز نوعان:

النوع الأول: نسبة الفعل للفاعل: كقوله عز وجل: {وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا} فالإبهام ليس في كلمة الرأس ولا في اشتعل وإنما في اشتعل الرأس، فالإبهام في الفعل والفاعل في نسبة الفعل للفاعل، فجاءت كلمة شيباً لتميز هذا الإبهام.

النوع الثاني: نسبة الفعل للمفعول به: كقوله عز وجل: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا} فعيوناً تمييز مبين لإبهام النسبة، تفجير الأرض، فالإبهام ليس في فجرنا ولا في الأرض وإنما في: فجرنا الأرض، فالإبهام في الفعل والمفعول به في نسبة الفعل للمفعول به، فجاء التمييز عيوناً ليزيل هذا الإبهام، ويذكرونه أحياناً بطريقة أخرى فيقولون: هذا **التمييز محول؛** النوع الأول: يقول: هذا محول عن الفاعل يعني أصل التمييز فاعلاً اشتعل الرأس شيباً، يعني اشتعل شيبُ الرأس كان التمييز فاعلا، وفي النوع الثاني: يقول: هذا محول عن المفعول به، كان التمييز مفعولاً به أي فجرنا عيونَ الأرض.

نأتي بعد ذلك إلى مسألة وهي جر التمييز بـ من:

نقول: **يجوز جر التمييز بـ من مثل: عندي لتر من زيت، عندي شبر من أرض، إلا في ثلاث مسائل:**

المسألة الأولى: تمييز العدد مثل: تصدقت بعشرين ريالاً، فريالاً واجب النصب ولا يجوز أن يجر في هذا المثال بعد العدد، لا يجوز أن يجر التمييز بمن لا تقول تصدقت بعشرين من ريال، إذاً بعد العدد لا يجوز جر التمييز بـمن، الأعداد التي هي من أحد عشر إلى تسع وتسعين.

المسألة الثانية: التمييز المحَول عن المفعول به لا يجوز جره بـ من مثل غرستُ الأرض شجراً، فشجراً تمييز محول عن المفعول

به، أصله كان مفعولاً به: غرست شجرَ الأرض، فلا يجوز أن تقول غرست الأرض من شجر.

ومثله: ما أحسن زيداً أدباً، فأدباً تمييز محول عن المفعول به، أصله: ما أحسن أدبَ زيد فلا يجوز فيه أن يجر بمن، فلا يقال: ما أحسن زيد من أدب، بخلاف قولك: ما أحسن زيد رجلاً فهذا ليس محولا عن المفعول به، ليس الأصل ما أحسن رجلاً زيدٍ، فهذا لا بأس بجره بمن فتقول: ما أحسن زيداً من رجل.

المسألة الثالثة: ما كان فاعلاً في المعنى، إن كان محولاً عن الفاعل صناعة، أو كان محولاً عن مضاف غير الفاعل.

فما كان فاعلاً في المعنى فلا يجوز جره بمن إن كان محولاً عن الفاعل صناعة مثل: طاب زيد نفساً، فنفساً تمييز ولا يجوز جره بمن، وهو محول عن الفاعل الصناعي، يعني كان أصل التمييز فاعلاً، فالأصل: طابت نفسُ زيد كان أصل التمييز فاعلاً، وهو هنا في المثال طاب زيدٌ نفساً هو فاعل في المعنى، الذي طاب: نفسُ زيد، فهذا لا يجوز أن تجره بمن لا يجوز أن تقول طاب زيد من نفس.

أو كان محولاً عن مضاف غير الفاعل مثل: زيدٌ أكثر مالاً، فالتمييز مالاً هو محول عن مضاف، لكن ليس بفاعل، وإن كان فاعلاً في المعنى: زيدٌ أكثر مالاً، فمالاً فيه الكثرة، فلا يجوز في هذا المثال زيدٌ أكثر مالاً أن يجر التمييز بـ من، لا يقال: زيدٌ أكثر من مال، وهذا التمييز محول فالأصل: مالُ زيدٍ أكثر وهو محول عن المبتدأ وهو مضاف.

إذاً التمييز يجوز جره بمن إلا في ثلاث مسائل: في تمييز العدد، والتمييز المحول عن المفعول وما كان فاعلاً في المعنى، بخلاف مثلاً: لله دره فارساً، ونعم رجلاً زيد، فإنهما وإن كانا فاعلين في المعنى إلا أنهما غير محولين، فارساً ورجلاً غير محولين، فيجوز دخول "من" عليهما فتقول: لله دره من فارس، ونعم من رجل زيد.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى بعد البيتين السابقين:

اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب تمييزا بما قد فسره
كشبرٍ أرضاً وقفيز بُراً ومنوين عسلاً وتمراً
وبعد ذي وشبهها اجرره إذا أضفتها كـ مد حنطة غذا

بعد هذه وشبهها اجرره بالإضافة، وهذه المسألة أشرنا لها قبل أنه يمكن أن يجر التمييز بالإضافة كما تقول مثلاً: عندي شبر أرض وقفيز برٍ، فقال: **وبعد ذي** يعني ما ذكره قبل؛ المقادير والمساحات، **اجرره إذا أضفتها كمد حنطة غذا**.

والنصب بعد ما أضيف وجبا إن كان مثل ملء الأرض ذهباً

يعني إن كان الاسم المبهم مضافاً فإن التمييز يجب نصبه لأنه يمكن أن يضاف إليه، لأن هذا الاسم المبهم مضاف مثل: **ملء الأرض ذهباً، ملء** مضافة إلى **الأرض** فلا يجوز أن أضيفها إلى ذهبا، فخلاصة المسألة السابقة أن التمييز يمكن أن يجر بمن إلا في المسائل الثلاث.

نأتي بعد ذلك إلى مسألة أخرى وهو حكم تقدم التمييز على عامله:

يعني إذا قلت مثلاً: اشتريت عشرين كتاباً، **هل يمكن أن أقدم التمييز على عامله؟** العامل في: اشتريت عشرين كتاباً هو الاسم المبهم عشرين، أو عندي رطلٌ زيتاً، العامل رطل.

هل يجوز أن أقدم التمييز على عامله؟

نقول: إذا كان العامل في التمييز اسماً، مثل لو قلت: عندي خمسون رجلاً، العامل الآن في التمييز خمسون والتمييز رجلاً، **هل يجوز أن أقدم التمييز على العامل** فأقول مثلاً: عندي رجلاً خمسون؟

نقول: إذا كان العامل في التمييز اسماً أو فعلاً جامداً مثل: ما أحسن زيداً رجلاً، العامل في التمييز في هذا المثال **الفعل الجامد** أحسن، **فإذا كان العامل في التمييز اسماً أو فعلاً جامداً فإنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله،** فلا يقال: زيتاً عندي رطل، أو رجلاً ما أحسن زيد.

أما إن كان العامل فعلاً متصرفاً فإن التمييز قد يتقدم عليه، ولكن هذا نادر ومنه قول الشاعر:

أنفساً تطيب بنيل المنى وداع المنون ينادي جهارا

فهنا قدم التمييز نفساً على عاملها، وقاس عليه بعض النحويين، ولكن هذا نادر.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى في هذه المسألة:

وعامل التمييز قدم مطلقاً والفعل ذو التصريف نزراً سُبقا

فإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فإنه يسبق بالتمييز **نزراً** يعني قليلاً.

مقارنة سريعة بين الحال والتمييز

لأنهما قد يشتبهان على طالب العلم، فيرى الاسم المنصوب النكرة فيتردد في الحكم عليه **هل هو تمييز أو حال؟**

الحال والتمييز: أوجه الاتفاق بينهما: يتفقان في أن كلاً منهما فضلة ونكرة ومنصوبة.

وذكرنا أن المراد **بالفضلة**: هو ما يأتي بعد تمام ركني الجملة، بعد المبتدأ والخبر أو بعد الفعل والفاعل، وليس المراد بالفضلة ما يمكن الاستغناء عنه، فكل منهما يأتي بعد تمام ركني الجملة، وكل منهما **نكرة** كما رأينا في التمييز في أمثلة التمييز، وما ورد من مجيء الحال معرفة فإنها لابد أن تأول بنكرة، جاء زيد وحده: جاء منفرداً يؤول له بنكرة، إذاً كل منهما نكرة، وكل منهما **منصوب**، التمييز والحال منصوبان.

أوجه الاختلاف بينهما: نقول: أولا: **الحال: في الأصل مشتق**: يأتي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو اسم تفضيل، وما ورد من مجيء الحال جامدة فإنها تأول بالمشتق في الغالب، وهذا قليل، هذا هو الأصل في الحال الاشتقاق، أما **التمييز فهو جامد** كتاب ورجل وقلم وغيرها من الأسماء الجامدة، التمييز يأتي كما ترى ليس اسم فاعل أو اسم مفعول، بل هو أسماء جامدة.

ثانياً: **الحال يقع مفرداً وجملة وشبه جملة،** فيقع **مفرداً** كقولك: جاء زيد راكباً وقع الحال مفرد ويقع الحال **جملة،** تقول مثلاً: جاء زيد وهو يضحك أو ويده على رأسه، كما في قول الله عز وجل: {وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ} هذه جملة حالية، {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ}، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى} إذاً تقع الحال جملة، وتقع الحال أيضاً **شبه جملة** -والمراد بشبه الجملة الظرف أو الجار والمجرور- مثال مجيء الحال ظرفاً، مثلاً: رأيت الهلال بين السحاب، الجار والمجرور مثلاً: {فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ}، والحقيقة أن الحال هو متعلق الظرف أو متعلق الجار والمجرور المحذوف، فإذا قلت رأيت الهلال كائناً بين السحاب، فخرج على قومه في زينته، يعني مستقراً أو كائناً، فكلمة مستقراً هي الحال وهذا الظرف أو جار ومجرور مرتبط بهذه الحال، أما **التمييز فلا يكون إلا مفرداً،** كما في الأمثلة التي ذكرناها.

ثالثاً: **من ناحية الوظيفة، الحال وظيفته بيان الهيئة، يبين هيئة صاحبها عند قيامه بالفعل أو وقوع الفعل عليه،** فإذا قلت مثلاً: جاء زيد ضاحكاً، أو أقبل زيد ضاحكا، وظيفة الحال ضاحكاً أن تبين هيئة صاحبها وهو زيد عند قيامه بالفعل وهو الإقبال، ورأيت علياً مسروراً وظيفة الحال مسروراً أن تبين هيئة علي عند وقوع الرؤية عليه، أما **التمييز فيوضح الاسم المبهم، لدينا إبهام فيرفعه التمييز،** الإبهام قد يكون في كلمة كما في تمييز المفرد بعد الأعداد، بعد المقادير، بعد ما يشبه

المقادير، بعد ما كان فرعاً للتميز، فبعد تمييز المفرد يكون الإبهام في كلمة، مثل: زارني عشرون رجلاً، الإبهام في عشرين، تصدقت بصاعٍ تمراً، الإبهام في كلمة صاع المتصدق به، فيأتي التمييز ليرفع هذا الإبهام ليفسر هذا الإبهام ولذلك يسمونه في الكتب المتقدمة: التفسير.

رابعاً: **الحال على معنى "في"**، فإذا قلت: رأيت علياً مبتسماً، يعني رأيت علياً في حال ابتسامة، في حال كذا، ولذلك يقول ابن مالك عليه رحمة الله:

الحال وصف فضله منتصب مفهم في حال كـ فرداً اذهب

يعني **مفهم في حال** كذا، كأنك قلت رأيت علياً في حال ابتسامة، فهو على معنى في، وأقبل زيد ضاحكاً يعني في حال ضحك.

أما **التمييز فعلى معنى "من"**، فإذا قلت: تصدقت بصاعٍ براً يعني بصاع من بر، وعندي شبر أرضاً يعني من أرض.

فهذه هي أوجه الموافقة والمخالفة بين الحال والتمييز، فيتفقان في أن كل منهما فضلة نكرة منصوبة، ويختلفان في أن الحال الأصل فيها الاشتقاق والتمييز جامد، الحال يقع مفرداً وجملة وشبه جملة، أما التمييز فلا يكون إلا مفرداً، والحال يبين هيئة صاحبه أما التمييز فيوضح المبهم قبله، والحال على معنى في أما التمييز فعلى معنى من.

في ختام هذه الحلقة أسال الله عز وجل لي ولكم التوفيق والسداد وأن يغفر لي ولكم، وأن يزيدني وإياكم علماً نافعا وعملاً صالحاً، وأسأله أن يفتح علي وعليكم ما استغلق من مسائل هذا العلم، وأن يجعله مقرباً إليه وأن يجعله مفتاحاً لطلب العلم الشرعي، وأذكر بضرورة المراجعة والدأب وعدم الملل والصبر على مسائله فكما يقول الأول:

اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل وتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

وشرحنا في هذا الفصل المنصوبات بدءًا بالتعدي واللزوم، ثم المفاعيل الخمسة، ثم بعد ذلك الاستثناء والحال وفيهما شيء من الطول، ثم ختمنا بموضوع التمييز، والله تعالى أعلى وأعلم.

